

البراي

اراء حرة

تجدد روح القدس

تلفزيون ٢٢

321.8:B26aA

البرأوى، راشد •

آراء حرة •

321.8
B26aA

~~1 - Feb 71~~

~~1 - Feb 71~~

~~1 - Sep 69~~

J. 16.

L 1 JUN 1983

321.8
B26aA
C.1

(X)

آرا و حرة



بقلم

دكتور رشيد البروي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول



ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي بالقاهرة

نوفمبر ١٩٤٩

اهراء الكتاب

إلى القادة والمسؤولين وإلى الأحزاب المصرية
وإلى كل من يجعل من نهضة مصر قضيته الخاصة
أقدم هذه الآراء الحرة .

مقدمة

هناك حقائق واضحة يحسن أن نقررهما منذ البداية . فمصر بلد قد ارتضى لنفسه الديمقراطية نظاما واتخذها اسلوبا في الحياة ، وخطا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خطوات طيبة نحو الامام ، وهو مقدم على عصر من التقدم والنهوض . فالمستقبل الذى نسرح الطرف فى آفاقه يحدونا الأمل ويحف بنا التفاؤل ، يجب أن يستهدف تنمية شتى جوانب حياة الجماعة المصرية فى ظل التقاليد الديمقراطية التى من غاياتها الجوهرية تحقيق السعادة والعدالة والمساواة .

وطبقا لهذا الجو الذى صورناه فى إيجاز نقدم هذه الأبحاث والملاحظات على هيئة قواعد عامة، دون التوسع فى عرض التفاصيل إلا إذا كان ذلك للإيضاح والتفسير ، وقصدنا من نشرها أن تلقى بعض الضوء على عناصر برنامج شامل للنهوض المتعدد الصور والجوانب . وقد آثرنا أن نتقدم بهذه الدراسات الموجزة بعنوان « آراء حرة » لأننا لم نتقيد فى بسطها إلا بما يحتمه ضميرنا الاجتماعى وما يتطلبه الصالح القومى . وإنا لندرجو مخلصين ان يكون هذا الكتاب الصغير المتواضع فاتحة لدراسات مماثلة تعالج كل ما يعود بالخير على هذا المجتمع المصرى .

فتح جريد في عالم المكتبة العربية

الطريق الى السلام

بحث في تنظيم العلاقات الدولية

تأليف

دكتور راشد البراوي

هذا كتاب يعرض لك المشكلات الدولية المعاصرة في غير رواء وبصراحة واجبة ، ويغوص الى الأعماق ليكشف عن أسبابها وعناصرها ، ويمتد ببصره الى المستقبل محاولا القيام ببعض الضوء عليه ، ويعرض ذلك كله في أسلوب سهل المأخذ،
سلس العبارة

فهرس الكتاب

صفحة	الموضوع
	الاهداء
	مقدمة الكتاب
٥	الفصل الأول : عناصر الديموقراطية الثلاث
١٤	الفصل الثاني : حقوق المواطن في المجتمع الحديث
٢٧	الفصل الثالث : دعم النظم السياسية
٤٠	الفصل الرابع : كيف نخلق حكومة محلية تمثل الشعب وتتضطلع بالاصلاح
٤٥	الفصل الخامس : ضرورة تنظيم الأحزاب
٥٩	الفصل السادس : واجب الدولة نحو المجتمع
٦٥	الفصل السابع : من تجارب الغرب في التأمين الاجتماعي
٧١	الفصل الثامن : نظام التأمين الاجتماعي الشامل في انجلترا
٧٦	الفصل التاسع : تجارب عملية في الغرب لتوفير المساكن الصحية
٨١	الفصل العاشر : حول سياستنا الخارجية
٩٤	الفصل الحادى عشر : مستقبل وادى النيل كوحدة اقتصادية

نصيحة واجبة

ألف من القراء في مصر والأقطار العربية قرأوا
المؤلفات المذكورة في غلاف هذا الكتاب ، وعلقت عليها
الصحافة مشنية ومقدرة ، فلا يفوتك الاطلاع عليها فتزداد ثقافة
ودراية بالعالم الذي تعيش فيه ؟

الفصل الأول

عناصر الديموقراطية الثلاث

ظل الكتاب والباحثون يرددون كلمة الديموقراطية ، ويسعون الى تفسيرها بما يتفق مع نظرهم الى المجتمع وأوضاعه ، فيتخير الواحد منهم ناحية معينة ، ويبرزها على أنها قوام الديموقراطية . وشاهد البعض مظاهر التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى بأوربا خلال القرن التاسع عشر فقال إن تلك الحقبة من الزمان تمثل انتصار المثل الديموقراطية الحرة التى بشرت بها الثورة الفرنسية ، كما اقتضتها تلك التغييرات الفنية التى طرأت على أساليب الإنتاج والتى تعرف بالانقلاب الصناعى . إلا أن نفراً آخر شك فى صحة ذلك التعميم ، واعتبر العيوب التى يعانىها المجتمع قصوراً فى تحقيق معانى الديموقراطية .

ونشبت الحرب العالمية الأولى ، وأعلن قادة الحلفاء أنهم يحاربون كي يصبح العالم دار أمان للنظام الديموقراطى ، ولكن سرعان ما تعرض الأخير لنوع من الشك فى مقدرته على علاج ما أصاب الجماعة من أزمات اقتصادية عنيفة مصحوبة بالفاقة وشيوع البطالة ، كما تنكر له قوم أو أقوام ، فظهرت دكتاتوريات رحب بها البعض - أو قل قبلها - لعل فيها المخرج وسبيل الإنقاذ ، ولم يدر هؤلاء أنها نكسة فى طريق التطور السلمى للبشرية . وانقضت أعوام وتردى العالم فى هوة صراع دام ظل مستأ من السنوات ، ونادى خصوم النازية وأشباؤها على اختلاف أساليبهم فى الحياة وطرأئتهم فى الحكم ، أنهم يحاربون فى نصرة الديموقراطية ويسعون

للذود عنها ضد السلطان المطلق الذي يسلب الفرد والجماعة معاني الحرية والكرامة . ووضعت الحرب أوزارها ، وإذا بالناس يشهدون اختلافاً على تفسير الديمقراطية ، فعناها في دول الغرب يتعارض مع المفهوم منها في دول المعسكر الشرقي . وتبادل الجانبان الاتهام ، فإذا بنا نسمع أنها لدى فريق لا يعدو أمرها تسلط مصالح وفئات من أرباب المال ، وإذا بها في الطرف الآخر سيطرة الحزب الواحد الذي لا يسمح بحرية أو معارضة . اننا نعرف جميعاً العبارة المشهورة التي تجعل من الديمقراطية حكومة تمثل الشعب ، يتولى أمرها ، وتعمل على خدمته ورعايته . وهنا نلقى تبايناً في تفسير العبارة وتطبيق مدلولها . ولو نظرنا الى مختلف وجهات النظر قلنا إن هناك من يجعل حرية الفرد قوام النظام الديمقراطي ، بينما يجعل البعض الأهمية والغلبة لحق المجتمع . وأمامنا نفر من الباحثين يحدثنا أن إنجلترا — في أعقاب الحرب الأخيرة — تمارس تجربة جديدة تستهدف التوفيق بين الأمرين ، أي حرية الفرد وحق المجتمع .

إن من أكبر الأخطار التي تواجه الدارسين لنظم الإقتصاد والسياسة والاجتماع أنهم يحاولون صياغة التعاريف للقوانين والمسائل المماثلة ، ذلك أن التعريف — مهما أوتي صاحبه من دقة الصنعة — ينطوي على ثغرات يسهل على النقد أن ينفذ خلالها ، ويتضمن بعض العناصر دون الأخرى . وإذن فخير ما يحسن عمله أن يعتمد الباحث إلى استقصاء أهم العناصر أو الأركان الرئيسية فيقدم بذلك صورة إجمالية قابلة للتعديل والتطور تمشياً مع نشوء المطالب والحاجيات . وإذا كانت الأنظمة المختلفة ، على تباين أساليبها وآرائها بصورة شاملة أو جزئية ، تقول انها تنسب إلى الديمقراطية وتعلن أنها تستهدف خير الجماعة فاننا نستطيع القول بأن للديموقراطية عناصر رئيسية ثلاثاً .

أولاً — السعادة

أما العنصر الأول فذلك الذى يرمى إلى تحقيق السعادة للأفراد العاديين من الجماعة وهم الأغلبية الساحقة . ففي العصر الاقطاعى بأوروبا مثلاً كان حق السعادة مقصوراً على السادة ، أما رقيق الأرض وطوائف الصناعات فعليهم الرضوخ إلى المفروض عليهم من أعباء والتزامات متنوعة ، بالغة ما بلغت من العنف والشدة والقسوة . ولا يمكن الادعاء بأن نظام الطائفية بالهند يتفق مع الديمقراطية ، إذ كانت الأوضاع لا تعنى بتوفير أى قدر أو لون من السعادة لملايين من المتبوذين .

وفى كثير من البلدان الراقية نجد من أهم وظائف الحكومات تحقيق أسباب السعادة للأفراد العاديين وفى مقدمة ذلك القيام بالخدمات الصحية والاجتماعية فتقام المستشفيات والعيادات العامة والصيديات فى كل مكان لعلاج مختلف الأمراض ، إذ ما قيمة سعادة الجماعة إذا أهملنا صحة أفرادها أو قصرنا فى رعايتها . وأحب أن أؤكد أن نوع المعاملة التى يلقاها من تدفعه ظروفه إلى مستشفى عام دليل على مستوى المجتمع وعنوان على اهتمام الدولة . فمن الواجبات الأولية أن تزود المستشفيات بما يكفى الحاجة من الأطباء ومساعدتهم ومن الممرضين والأجهزة والأسرة والأدوية ، وأن يعامل النزلاء بالعطف والرفقة كما لو كانوا فى العيادات الخاصة ، وأن تكون تلك الأماكن مثال النظافة والاناقة كما شهدنا فى إنجلترا وسويسرا وغيرهما من البلدان . وإن من المخجل فى بعض البلدان تلك الصفوف الطويلة من المرضى فى انتظار دورهم للكشف ، معرضين لتقلبات الجو وخاضعين لشتى ضروب الهوان من مادية وأدبى . ويجب ألا يترك الأطباء أحراراً فى فرض ما يريدون من أتعاب ، وهاهى فرنسا

قد قررت في السنوات الأخيرة تحديد أجور الأطباء دعاية للصالح العالم ،
وليس لأحد أن يحتج بالحرية الشخصية لأن هذه ليست مطلقة ولسكنها
تخضع للاعتبارات المتصلة برعاية الأفراد العاديين . ولهذا فاننا نطالب
بسن تشريع حازم لادراك هذه الغاية في المستقبل القريب . ولا يقف الأمر
عند هذا الحد بل لابد من اتخاذ الاجراءات الوقائية على الدوام فتجفف
المستنقعات ، وتباد الحشرات ، ويطعم الأفراد ضد الأمراض الوبائية
والمعدية ، ويلقن الجميع أصول التربية الصحية ، ويقدم الغذاء الصحي
لأطفال الأسر الفقيرة .

وفي سبيل السعادة أخذت البلدان الراقية بمبدأ التأمين الإجتماعي وبذلك
يحس الأفراد العاديون بالطمأنينة في حالات المرض والتعطل والموت وفقد
العائل وكبر السن والعجز عن العمل . وكذلك لابد أن يكون التعليم
إجباريا مجانيا وموحداً حتى بلوغ سن معينة وتسكن السادسة عشرة مثلاً ،
فتفتح أبواب المدارس أمام الجميع دون تفرقة ... ولماذا ؟ لأن المبدأ
المتفق عليه أن بلوغ درجة معينة من الثقافة والتعليم شرط لابد منه كي
ينعم الإنسان بالحياة ويدرك قيمها . ويتصل بذلك أن تكون المكتب
والصحف والمجلات في متناول الجميع ، وأن تفتح المكتبات العامة في
كل مكان فيزداد الرجل العادي ثقافة واطلاعاً على ما يجري من حوله .

وتحقيق السعادة يتطلب إمداد المدن والقرى بالمياه الصحية الصالحة
للشرب ، وهذه ناحية بالغة الأهمية تنقص الحياة المصرية وبخاصة في
الريف . وفضلاً عن هذا فعنصر السعادة يشترط تهيئة الأماكن الصالحة
للسكن بحيث يصبح امتلاكها أو استئجارها متمشياً مع أدنى دخول
الأفراد ، وما من شك أن هذه المشكلة من أعقد ما يعانيه المجتمع المصري

وينبغي أن تتجه الجهود العملية لحلها بصورة فعلية فعالة . وطبقاً لمبدأ توفير السعادة نلتقى كثيراً من الحكومات تعتمد إلى امتلاك العديد من المرافق العامة كمسائل الإنارة والمياه والمواصلات بشتى أنواعها حتى تهبط أثمان هذه الخدمات الضرورية إلى الحد الأدنى المستطاع . وإذا كان البعض يعترض على مثل هذا الاجراء بسبب ما يلزمه من قصور النظام الحكومى فإن هذه العيوب يمكن القضاء عليها بشيء من الدقة والتنظيم والمراقبة والاستماع إلى شكاوى الجمهور وتحقيقها فوراً وإنزال العقاب الرادع بمن يتهاون أو يقصر فى أداء واجبه .

ثانياً — المساواة

ننتقل الآن إلى العنصر الثانى من عناصر الديمقراطية ونقصده به المساواة ، وهذا يتطلب تحقيق أمور عدة نعالج بعضها فى شيء من القصد والإيجاز . ففما يتعلق بالتعليم يجب أن يقوم على أساس تكافؤ الفرص ، وهنا نطالب بالأمور التالية :

(١) أن يكون التعليم موحداً وإجبارياً ومجاناً للجميع دون استثناء خلال المرحلة الممتدة من سن السادسة حتى سن السادسة عشرة ، وبذلك نقضى على الشذوذ القائم الآن . وهذه المرحلة تنقسم إلى فترتين : الأولى فيما بين السادسة والحادية عشرة ، والثانية حتى السادسة عشرة .

(٢) بعد الفترة الأولى إما أن يواصل التليذ الدراسة حتى نهاية المرحلة ثم يخرج للممارسة أى عمل فى الحياة العامة ، وإما أن يعد لأحد أنواع المدارس الفنية ، وإما أن نراه صالحاً لمواصلة الدراسة الثانوية . والمقياس

هنا هو الرغبة مع توافر الاستعداد العقلي ، أما الناحية المادية فيجب ألا يكون لها دخل إطلاقاً .

(٣) يقصر التعليم الجامعي على الممتازين أى القادرين عليه من الناحية العقلية ، وينبغي أن نسهل لهؤلاء الالتحاق به ، فمن استطاع دفع نفقاته كان بها ، ومن عجز منح المجانية لأن الكسب سيعود فى النهاية على الأمة التى يتخرج لها نفر من أبنائها الصالحين للاضطلاع بعبد النهوض والتقدم .

(٤) لما كان هناك البعض ممن قد تحول ظروفه دون إعداد نفسه للتعليم الجامعى أو العالى المنتظم فإننا نطالب بفتح باب الانتساب أمام هؤلاء .

ويتكون المجتمع من الرجل والمرأة وكل منهما عنصر لازم لاطراد سيره الناجح . وإذن لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية إلا إذا طبقنا مبدأ المساواة بين الجنسين فى الحقوق السياسية والاجتماعية ففتح أبواب المدارس والوظائف جميعها أمام الطرفين دون تفرقة أو تمييز . إننا نسمع أصواتاً ترتفع بين الحين والآخر ، داعية الى التضيق على المرأة وترميها بأفدح الاتهامات ، ولكننا نقولها كلمة صريحة ، وهى أن هذه الأصوات مآلها أن تخمد ، إذ من المستحيل أن يعود الزمن الى الوراء ، لتعارض مثل هذا الأمر مع طبيعة التطور وسنة الارتقاء .

ولقد أذاعت لجنة حقوق المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة إحصاء جاء فيه أن النساء يتمتعن بحقوقهن السياسية الكاملة فى خمسين دولة ، وأن ثمانى دول أخرى قد منحت المرأة بعض حقوقها ، على أنها حُرمت من هذه الحقوق فى ثلاث عشرة دولة أخرى منها : مصر والدول العربية ، ونيكاراجوا وباراجواى وبوليفيا وهندوراس وهذه من أكثر بلاد

أمريكا تأخرا . ومما له مغزى نرجو أن يتدبره المعارضون لقضية المرأة أن الباكستان والهند وتركيا - وكلها بلاد بالعالم الشرقى - قد منحت المرأة حقوقها السياسية . ولا نريد أن نترك هذا الأمر دون أن نشير الى ما يبديه المعارضون من منافاة حرية المرأة للتقاليد ، والواقع الذى ينبغى أن نلفت اليه النظر أن التقاليد بهذا المعنى خرافة ، ولا بد أن نفهمها على أنها نوع من السلوك فى مجتمع معين خلال عصر معين له نظمه وأوضاعه . فلو قد كان نظام الالتزام تقليداً ثابتاً ثم حطمه محمد على وألغاه إذ رآه متنافياً مع تقدم الإنتاج . وكان الفلاح المصرى أقرب الى الرقيق منه الى الشخص الحر ، فجاء القرن التاسع عشر ونال الفلاح ملكية الأرض يزرعها وفق ما يشاء وأصبح ذا شخصية اقتصادية مستقلة . وكانت التقاليد تحول دون التحاق البنات بمعاهد التعليم ، وإذا باسما عيل باشا يفتح مدارس البنات ثم سارت النهضة من بعده قدما وبخاصة فى عهدى فؤاد الاول وفاروق الاول . وكان من تقاليد عصر الاحتلال عدم وجود نظام نيابى فاذا بنا نحصل على الدستور عام ١٩٢٣ . ولما طالب البعض بتدريس العلوم الحديثة فى الأزهر رماه دعاة الرجعية بالخروج على التقاليد والمروق والزندقة ، ودارت الايام وأثبت التطور أنه قوة أعظم أثراً من هاتيك الصيحات والدعايات . ولما دعا قاسم أمين الى تحرير المرأة تعرض الرجل للاهانة وما هو أفدح منها ، واليوم تضم المدارس والمعاهد بناتنا ، ويظهر نساؤنا من شتى الطبقات سافرات فى المجتمع وفى صحبة أهليهن فلا يرى أحد فى ذلك أمراً عجيباً وهن على جانب رائع من الخلق . أما الإشارة الى الأخطاء والعيوب فلماذا لا نأخذ الشئ ذاته على الرجال ، ولنذكر عبارة المسيح : من كان منكم بدون خطيئة فليرجم هذه الزانية ... تلك كانت تقاليد اقتضت سنة

التطور أن تزول ، فهل يراد منا العودة إليها . إن من أكبر الأخطاء أن نحارب كل رأى جديد تحت ستار التقاليد بينما الواجب أن يناقش على أساس من العلم والرغبة في الكشف عن الحقيقة .

والمساواة تقضى بأن الحزب الذى يختاره الناخبون فى جو من الحرية وعن عقيدة واقتناع بأن برنامجهم ينطوى على الاعتراف بما لهم من حقوق ، يجب أن يعامل الأحزاب الأخرى — غير المشتركة فى الحكم — على أساس التعاون للخير العام ، كما يتعين على كافة الأحزاب أن تجعل تنافسها وسيلة طيبة لخدمة الجماعة بما يحقق السعادة . ولزام كذلك أن يكون لكل مواطن الحق فى ترشيح نفسه لكافة الهيئات التمثيلية طالما تهيأت له الكفاية الواجبة ، ودون فرض أى قيد مالى مما يعد قيامه نفياً لمبدأ المساواة ، وهذه حقائق تسير على هديها دول عدة بالغرب ، ولعل الولايات المتحدة مثل أممنا جدير أن يتدبر .

ثالثاً — الحرية

ولا شك أن الحرية من العناصر الرئيسية التى يتكون منها النظام الديموقراطى ، فهناك حرية العمل والتنقل من مكان لآخر ، والقول والإعراب عن الرأى وتكوين الأحزاب والعبادة وما الى ذلك . إلا أنه يجب أن يستقر فى الأذهان أن هذه الحرية خاضعة لاعتبارات مصلحة الجماعة فلا تتعارض مع سعادة الأخيرة ورفاهيتها . فلمست حراً أن أرتكب جريمة القتل بالنسبة الى فرد آخر ، أو أعتال شخصا لا أراه متفقاً معى فى الرأى . ولست حراً كارب عمل أن أحمل العمال على مواصلة العمل طيلة

الوقت انذى يحلولى . ولست حراً كطبيب مثلاً أن أستغل حاجة المريض الضعيف فأفرض الأجر الذى يشبع رغبتى المملحة فى الثراء العاجل . . . فهذه الحريات تتدخل الدولة لتنظيمها ، ومن هنا جاءت القوانين المختلفة لتنظيم المهن وساعات العمل وظروفه وأحواله والعلاقات بين الأفراد ، مما أخذت به الدول فى العصر الحديث .

هذه نواح عرضنا لها على سبيل المثال لا الحصر ، لأننا نبغى قيام نظام ديمقراطى خالٍ من الشوائب والعيوب ماوسعنا الجهد .



الفصل الثاني

حقوق المواطن في المجتمع الحديث

يقول هارولد لاسكي في كتابه الذائع الصيت « قواعد السياسة » إن الدولة تعرف بالحقوق التي تحتفظ بها وتحافظ عليها ، وأن وسيلة الحكم على صفة الدولة وطابعها تنحصر فيما تساهم به لتحقيق سعادة الانسان أى الفرد الذى هو عنصر من عناصرها أو عضو من أعضائها . وتطالب الدولة المواطنين بالطاعة والولاء لاعن طريق القهر والارغام وإنما الأساس فى هذا كله أن الولاء يخدم الأغراض التى تقوم من أجلها الدولة وهى توفير السعادة ، ومن هنا نجد للمواطنين الحق فى أن يمحصولا تصرفات الدولة وأعمالها وأن يعملوا الغاية التى تسكن وراء ذلك .

ولكن ما المعانى التى تدل عليها كلمة « حقوق » ؟ قد يبدو لفريق من المفكرين أنها عبارة عن منح الأفراد أساليب وظروف كانت قائمة فى العصور الأولى من تاريخ الإنسانية ثم تضاعف شأنها على مر الزمان ، فكأن تقدم الإنسانية حزم الفرد اليوم من تلك الظروف الطيبة التى كان يعيش فى ظلها إنسان العهود الغابرة . وهذا وهم إذ لا يمكن الزعم أن هناك عصرأ ذهبيا تسعى البشرية إلى استعادته ، وإن نظرة واحدة إلى ما تكفله المجتمعات المهذبة اليوم لأفرادها من حماية ورعاية تكفى لهدم هذا الزعم . وقد يترأى للبعض أن « الحقوق » مجرد انعكاس لنظام طبيعى ثابت ، وهذا قول لا سند له من الحقيقة إذ لا وجود لمثل هذا

النظام في عالم يعمل العلم على تغييره بخطى واسعة سريعة . والواقع أن الحقوق يجب أن تتغير وتتعدل وفقا لمقتضيات الزمان والمكان فلا يمكن القول أن حقوق الأفراد في المجتمع القديم مثلها على ما نشهد اليوم ، ويكفي أن نعقد الموازنة بين ما كان العصر الاقطاعي ينكره على المزارعين الفلاحين وبين ما يُعترف لهم به الآن من حقوق وامتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية . وقد كان للأشراف قبل الثورة الفرنسية حقوق تميزهم عن بقية أهل فرنسا ولكن الثورة عصفت بها وأقرت المساواة بين المواطنين في أكثر من ناحية . وكذلك ليس لنا أن نعرف الحقوق بأنها القدرة على اشباع الرغبات ، ذلك أن من هذه الأخيرة ما لا يمكن الاعتراف به أو إقرار مشروعيتها كما هو الشأن في شهوة القتل أو العدوان ، وإنما تقاس فائدة الرغبة ومشروعيتها بالنتائج التي تسفر عنها أي بمقدار ما تحققه من سعادة الفرد والجماعة .

وإذن ، ماذا يعني قولنا «حقوق»؟ يحدثنا الاستاذ لاسكى أنها ظروف من الحياة الاجتماعية تهى للإنسان السبيل كي يبرز أطياب امكانياته وأن يفيد منها الى الحد الأقصى المستطاع . وبعبارة أخرى نقول إنها تلك الظروف والأحوال التي تمكن الفرد من إدراك السعادة ، ومن هنا كان لزاما على الدولة أن تحافظ على حقوق المواطنين وأن تعترف بها طالما الغرض الجوهرى من قيام الدولة عمل كل ما يؤدى الى توفير سعادة الجماعة ، وبمعنى آخر إزالة العوائق التي تحول دون مواصلة السير صوب هذه الغاية . إلا أن هذه الحقوق التي يعترف بها الفرد والتي من واجبه أن يستمسك بها لأنها تبرز كيانه وشخصيته ، لا بد وأن تكون مصحوبة ببعض الواجبات والوظائف إذ التفاعل قائم بين الحق والواجب ولا يمكن أن نتصور الواحد دون أن يلازمه الآخر . وأكثر من هذا فهذه الحقوق

ليست مطلقة أو مسألة فردية وإنما تستمد وجودها من حقيقة كوننا أعضاء في المجتمع. وبمعنى آخر لا يمكن الفصل بين الحقوق والواجبات أو الوظائف التي يضطلع بها الفرد ، فنحن نحوز هذه الحقوق حتى يتسنى لنا أن نساهم بما نقدر عليه في تحقيق غاية المجتمع ، والأشبهة للتدليل على صحة ذلك وافرة. فأنا أطالب بحق العمل إذ بهذه الوسيلة أقوم بأداء نصيبي في استغلال كل ما ينجم عنه خير الجماعة وتقدمها . وللواطن الحق في أن تتوافر له أسباب الصحة ، من وقائية مانعة وعلاجية شافية ، حتى يكون قادراً على الاضطلاع بنصيبه في ترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وإذن ليس لي الحق أن أفعل ما أشاء لأن هذه الحقوق التي أتمسك بها تقوم على أساس العلاقة بين الوظيفة التي أؤديها وبين خير المجتمع ورفاهيته . والمجتمع حين يعترف لي بهذه الحقوق إنما يفعل ذلك لأنه يدرك تمام الإدراك أن مصلحته وثيقة الاتصال بها . وخلاصة الأمر أنه إذا كانت سعادتي تقوم على أساس رفاهية الجماعة فإن هذه الأخيرة بدورها تقوم على أساس شخصية الفرد وحقوقه ، فلا يمكن أن تكون لي حقوق تتعارض مع الخير العام إذ يكون معنى ذلك أن تكون لي حقوق ضد رفاهية متصلة اتصالاً وثيقاً العرى برفاهيتي الذاتية . ولكن ليس معنى هذا أنه لا حقوق لي قبل الدولة ، لأن الدولة (١) لا تعدو كونها مجموعة من الأفراد في يدهم السلطة وقد تكون قراراتهم خاطئة ، فلي الحق أن أناقش هذه الأعمال وأن أشكو هؤلاء الأفراد إذا أوقعوا في ضرراً وذلك أمام هيئة محايدة لها استقلالها المحوط بأدق الضمانات وهذه الهيئة هي القضاء . وهذا ينتهي بنا إلى حقيقة لها أهميتها وهي ألا يكون للسلطة التنفيذية أدنى تأثير مباشر

أو غير مباشر ، واضح أو خفي ، على السلطة القضائية التي هي الضمان أو الحكم . وإذا كان من الأوليات أن يرضخ المواطن لحكم القضاء فهذا الأمر ذاته يندرج على الدولة فتنفذ الأحكام الصادرة ضدها لصالح الأفراد وليس لها أن تحاول التهرب أو المماطلة (١) . وكذلك ينبغي للدولة أن تبرر أمام المواطنين الاجراءات والتصرفات والأفعال التي تصدر عنها . ولماذا ؟ لكي يقتنعوا بصوابها وسلامتها ، أي بأنها مطابقة للحقوق المعترف لهم بها وأنها في النهاية تؤدي الى السعادة . ولعل انجلترا تضرب لنا مثلاً طيباً ، فالحكومة القائمة في الحكم ممثلة للأغلبية لا تقدم على أمر دون أن توضح دوافعه ومبرراته لأن واجبها أن تخدم كلا من فريق الأقلية والأقلية . ونحن إذ نطالب المواطنين بهذا وبحق النقد إنما نخدم الاستقرار ونحول دون الفوضى وذلك عن طريق الاقتناع والاقتناع وهذا هو لب الديمقراطية وجوهرها . وإلى جانب هذا جميعه للدولة على الفرد حقوق أهمها أن يكون سلوكه أو تصرفه بحيث لا ينتقص من الغير بعض الحقوق التي يطالب بها لنفسه . وإذن فالعلاقة متبادلة بين أفراد الجماعة ، وبين الفرد والدولة ، والمعياري في الموضوع كله المنفعة أو ما يترتب على ذلك من توفير السعادة . والآن ننتقل بعد هذه المقدمة الموجزة إلى عرض ومناقشة طائفة من الحقوق والحريات البشرية والأساسية .

(١) ولهذا ندهش أن بعض المصالح الحكومية تتردد أو تتسكأ في تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها من مجلس الدولة وكان لزاما عليها أن تكون المثل في التنفيذ .

من الحياة

ولعل في المقام الأول « حق الحياة » فليس لفرد أن يسلب أو يحرم آخر حقه في الوجود المادى مهما كان الباعث . فالفرد الذى يقدم على جريمة من هذا القبيل إنما يكون مدفوعا بشهوة غير مشروعة ، ويكون قد ارتكب عدوانا على حق الآخرين . وحتى فيما يتعلق بالدولة ذاتها يرى بعض السكتاب أنه ليس لها أن تسلب إنسانا حقه في الحياة ، ولعل هذا يفسر لنا الدعوة الآخذة في الانتشار مطالبة بالغاء عقوبة الاعدام ، إذ قد تصدر أحيانا أحكام من هذا النوع على قوم ربما تظهر براءتهم فيما بعد ولكن دون جدوى إذ من المستحيل أن يعود الموق إلى الوجود ، كما قد تكون ظروف قائمة في فترة معينة تستدعى تطبيق عقوبة الاعدام ثم تتغير هذه الظروف وتتعدل نظرة المجتمع إلى الجريمة وعقابها . فلقد كانت مخالفة أوامر الكنيسة ونواهيها مثلا في العصور الوسطى أمرا كافيا لاعداد مرتكب هذا الوزر ، ثم تغيرت الأحوال فيما بعد . وفي الدول التى تمارس عقوبة الاعدام يجب أن يقتصر تطبيقها على أبشع أنواع الجرائم وأشدّها خطرا ، وطبقا للقانون الإنسانى السائد المعمول به ، وعلى أن يصدر الحكم بهذه العقوبة من قبل هيئة قضائية مختصة تنص عليها القوانين العادية ويتوافر أمامها للذنب أو المتهم أدق الضمانات حتى ينال محاكمة عادلة نزيهة . أما أن يعدم الخصوم والمخالفون فى الرأى والمعارضون لسياسة أرباب الحكم ، بمحاكمة صورية أو بدونها ، كما كانوا يفعلون فى ألمانيا النازية وكما يجرى عليه الحال فى بعض البلدان الدكتاتورية فى شرق أوروبا فأمر يتعارض مع أبسط حقوق الإنسان ، ولسنا نجد له مثيلا فى دولة كإنجلترا مثلا .

ويتصل بهذا أيضا عدم تعريف المواطن ، حتى ولو كان موضع الاتهام أو الشبهة ، لأعمال التشويه الجسدى أو اجراء التجارب العلمية دون إرادته . وتنص المادة السادسة من «**مروع قانون حقوق الانسان**» الذى وضعته إحدى لجان هيئة الأمم المتحدة على انه لا ينبغى أن يتعرض إنسان للتعذيب ، أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو ترى بكرامته . وإذن يكون من غير المشروع تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف مثلا ، كما يجب أن يقتصر عمل السجون على الحد من حرية الشخص المدان إلى جانب بعض ما يكلف به إذا كانت العقوبة تنص على الأشغال وفيما عدا ذلك يعنى بصحته ورياضته وغذائه إذ ليس القصد الانتقام . إن ما كان يجرى فى معسكرات الاعتقال النازية من فظائع كشفت عنها محاكم نورمبرج لأمر يخرج عن نطاق الانسانية !

ومن الضرورى والمتعارف عليه القضاء على العبودية والرق ، وألا يرغم امرىء على أداء الأعمال الشاقة إلا تنفيذاً لحكم أو عقوبة عن جريمة نظرت أمام هيئة قضائية مختصة . غير أن هذا التحريم لا يسرى بطبيعة الحال على ما قد يكلف به الأفراد من أعمال شاقة ومرهقة فى حالات الطوارئ أو النكبات القومية التى تهدد حياة الجماعة ورفاهيتها ، كأن يحدث اعتداء خارجى أو فيض — ان خطير أو وباء يعصف بالنفوس والأرواح . ومن هنا تكون معسكرات الاعتقال المألوف أمرها فى البلدان الدكتاتورية انتقاصا من حقوق المواطنين ولا يكون الحكم ديموقراطيا بالمعنى الحقيقى المفهوم من هذه العبارة إلا اذا قضى على هذه الأساليب وحرمت تحريما قاطعا وباتا .

المادة تَحْضَى الفرد

واطمئنان المرء على سلامة شخصه حق من حقوقه الأولية وعلى هذا الأساس وطبقاً لذلك المبدأ أوردت لجنة هيئة الأمم السالفة الذكر المسائل التالية : -

- (١) لا يعرض أحد للقبض عليه أو حجزه بطريقة تعسفية .
- (٢) لا يحرم فرد من حريته إلا للأسباب وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القوانين السائدة .
- (٣) كل شخص يقبض عليه يجب أن يطلع فوراً على الأسباب الداعية إلى اعتقاله ، والتهمة الموجهة إليه . واذن يكون مفهوماً من ذلك أن إبقاء شخص في الحجز لمجرد الشبهة بما يتنافى مع حقوق الإنسان .
- (٤) إذا قبض على شخص بتهمة ارتكاب جريمة أو الاستعداد لارتكابها يجب أن يقدم فوراً إلى القاضى أو الموظف القضائى المختص ، وأن يكون له الحق فى أن تجرى محاكمته خلال فترة معقولة من الزمن ، أو يطلق سراحه على أن يكون الاجراء الأخير مرهونا بضمان حضوره للمحاكمة .
- (٥) فى حالة القبض على فرد أو احتجازه فان له أن يطالب بأن تنظر محكمة مختصة فى مشروعية العمل أو قانونيته ، وهذه الأخيرة أن تأمر بالافراج عنه اذا كان الحجز مخالفاً للقانون .
- (٦) كل فرد كان ضحية القبض عليه أو الحرمان من حريته بطريقة غير قانونية ، له الحق فى المطالبة بالتعويض عن هذه الاجراءات . وما من شك أن هذا النص لو طبق بالمعنى السليم الذى ينطوى عليه لحال بين السلطات التنفيذية والكثير من الأعمال التى تقوم عليها للحد من حريات المواطنين ، ولجعلها أكثر دقة فى تصرفاتها .

هذه الضمانات التي تتفق وجوهر النظام الديموقراطى لاغنى عنها مطلقا حتى يكون المواطن آمنا على شخصه وحتى يساهم بما يقدر عليه من عمل وجهد فى سبيل الصالح العام ، كما أنها تتمشى أيضا مع العلاقة المتبادلة بين حق كل من الفرد والدولة .

ومن المسائل التي تثير النقاش بين الكتاب وفلاسفة علم السياسة ما تعتمد اليه بعض الحكومات من إعلان ما يسمى بقوانين الطوارئ . أو الأحكام العرفية . ويلاحظ أن الرأى الغالب لايجبذها كثيرا خشية إساءة استغلالها لأن تركيز السلطات فى هيئة فيه نوع من المفسدة لها وقد يغريها بالإقدام على تصرفات تتعارض مع حقوق الانسان . وعلى كل فهذه القوانين الاستثنائية يجب أن تكون موقوتة وبقصد تحقيق غرض عاجل ، وأن يقتصر تطبيقها على النواحي التي أعلنت من أجلها وذلك بمنتهى الدقة . فاذا زالت الضرورة التي استدعتها بصورة عملية وجب إلغاؤها فوراً . ولعل من الأمثلة على ذلك أن انجلترا ما كادت ترى الحرب مع ألمانيا انتهت من الناحية الواقعية حتى سارعت فى الحال الى إلغاء قوانين الطوارئ . وتركت للقوانين العادية أن تنظم حياة المجتمع بعد انتفاء الخطر الخارجى الذى كان يهدد حياة البلاد ومستقبلها . وبعض البلدان ربما لا يطبق القوانين الاستثنائية حتى فى حالة الخطر الخارجى اكتفاء بتشديد الرقابة على العناصر التي تعاون هذا الخطر . فالقوانين الاستثنائية إجراء شاذ ولا بد من اصطناع الحذر فى الالتجاء اليه وواجب السلطة التشريعية ألا تصرح به إلا طبقا لهذه الشروط .

من العمل

وتحرص المجتمعات الديموقراطية الراقية على أن تهيم للأفراد العيش الكريم وأن تمحو البطالة ماوسعها الجهد، ولهذا نجد الكتاب الاجتماعيين في إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلدان ينوّهون بحق كل فرد في أن يحصل على نوع العمل الذي تؤهله له مواهبه وقواه وكفايته في ظل مصلحة المجموع، لأنه إذا وفق الجميع إلى الأعمال النافعة زادت الطاقة الإنتاجية وعظمت الثروة الأهلية وارتفع مستوى المعيشة. وإذن يكون من وظائف الدولة السعي بكافة جهدها كي تيسر العمل للجميع. أما إذا تعذر الأمر لسبب أو آخر فعليها أن تقدم المعونة مؤقتاً لمن لا عمل لهم. ولهذا أخذت كثير من دول غرب أوروبا - وعلى رأسها إنجلترا قبل الحرب العالمية الثانية بسنوات - بمبدأ «إعانة البطالة» فيساهم العامل ورب العمل في المال الذي يخصص لنظام «التأمين ضد التعطل». وما من شك أن هذا النظام يصرف المتعطلين عن الأعمال الضارة والجرائم. وفي الوقت ذاته للفرد الحق في أن ينال قدرًا مناسباً من الفراغ حتى يسترد ما يفقده من حيوية ونشاط نتيجة ما يبذل من جهد وما يقوم به من عمل، وهذا المبدأ صار معترفاً به.

وإذا كان للمرء أن يحصل على عمل مناسب فله حق آخر مستمد من هذه الحقيقة وهو أن يعطى الجزاء على ما يقوم بأدائه، ولهذا نجد ما يتعارض مع حقوق الإنسان نظام الرق الاقطاعي الذي لا يزال سائداً في بعض أنحاء العالم كما كان الشأن في نواح من إندونيسيا إلى عهد قريب جداً.

من التعليم

والحق في التعليم أمر ينبغي ألا يكون مشار الشك أو الجدل . وليس معنى هذا أن ينال جميع الأفراد نوعا واحدا وقدرا متاثلا من العلم والثقافة إذ هذا مستحيل نظرا للتفاوت البين في القوى العقلية والاستعداد . فمن العبث مثلا أن ندفع بإنسان إلى التعليم الجامعي وهو لا يصلح له . ولكن المراد من هذا الحق الذي نذكره أن هناك حداً أدنى من الثقافة لا يتسنى للمرء بدونه أن يكون عضوا نافعا في الجماعة . فهذا القدر يمكنه من تفهم الأشياء على حقيقتها والحكم عليها ، كما أنه يتيح لنا فرصة لتعرف الكفايات وكشفها وتوجيهها الوجهة الصالحة . ونود أن نزيد على ما قدمنا أن التعليم معوان على نجاح الحكم الديمقراطي إذ من العسير على الأميين أن يمارسوا حقوقهم الانتخابية على الوجه السليم ، كما يصبح من السهل استغلالهم أو التفرير بهم . وفي اعتقادنا أن إلغاء الأمية في أسرع وقت ممكن من أكبر المشاكل التي تواجه الكثير من الأمم . وقد نخيل لبعض قصار النظر أن الجماعة الجاهلة سهلة القياد ، وهذا وهم لأن الرأي العام المتعلم والمستنير أكبر دعامة من دعائم الهدوء والاستقرار . ولنا بحاجة أن نقرر أن الأمم الجاهلة أسهل فرائس الاستعمار وضحاياه ولهذا كانت مكافأة التعليم الصحيح من أوليات علم الاستعمار .

مفرد سياسية رئيسية

من دعائم الديمقراطية أن تتاح للرجل العادى الفرص والسبيل المؤدية إلى السلطان السياسى فى ظل الأوضاع الدستورية القائمة . وهذا الأمر ينطوى على حقوق فرعية ثلاثة وهى : —

- (١) أن يتقدم كل فرد بالغ من الذكور والإناث إلى الانتخابات التى تجرى فى البلاد ليدلى بصوته فى اختيار أعضاء مختلف الهيئات التشريعية .
- (٢) أن يرشح المواطن نفسه لعضوية المجالس التشريعية على اختلاف أنواعها ولشتى أنواع الوظائف العامة الحكومية من غير تفرقة مردها إلى الجنس (Sex) أو الدين أو المركز أو الحالة المالية .
- (٣) أن يعرب عن رأيه فى حرية وصراحة بصدد المسائل والسياسات المتبعة ، وفى سلوك وتصرفات الأفراد الذين انتخبهم لولاية الأمور كالوزراء ومن فى حكمهم .

حرية الرأى والاعتصام

وهذا الأمر الثالث السالف الذكر ينقلنا إلى حق آخر وهو الخاص بالاعراب عن الرأى وتكوين الهيئات والجمعيات مادامت مشروعة الهدف والأساليب وبشكل يتفق مع حقوق الإنسان والأوضاع الدستورية . فالحكومة القائمة بالأمر ، ممثلة لأغلبية الناخبين ، ينبغى ألا تفرض مطلقاً أى قيد على خصومها فى السياسة أو الرأى . والمساواة والعدالة تقتضيان بأنه إذا

أردنا منع خصوم الحكومة مثلاً من توجيه النقد إلى سياسة أو وجهة نظر ما ، وجب أن نمنع أى شخص أو جماعة من ابداء التأييد والتحبيذ ، وإلا أطلقنا الأمرين للخصوم والأنصار على حد سواء . ونلاحظ كذلك أن سياسة تقييد حرية الخصوم فى ابداء آرائهم عمل ينطوى على الخطر ، فضلاً عما به من خطأ ، إذ يترتب عليه أن يعتمد الآخرون إلى اقتباس هذا الأسلوب إذا ما أصبحوا الأكثرية ووصلوا إلى الحكم .
وتتطلب حرية الرأى أموراً عدة نذكر منها : —

(١) عدم مراقبة المطبوعات من كتب وصحف ومجلات من جانب السلطة التنفيذية قبل صدورها .

(٢) عدم المصادرة الإدارية للمطبوعات .

(٣) إعطاء كل مواطن ذى كفاية الحق فى إصدار صحيفة أو مجلة أو نشرة دورية دون أن يكلف بدفع تأمين مالى أو استئذان السلطة التنفيذية وإنما يقف الأمر عند حد اخطارها .

وربما يعترض البعض قائلين ان اطلاق مثل هذه الحرية قد يهدد أمن الجماعة وسلامتها واستقرارها ، وان من واجب الجماعة أن تكفل لذاتها الحماية ضد الآراء والنزعات والأساليب الشاذة . وهنا نقول أن الحكم فى هذه الحالة يكون للقانون فتقوم السلطة التنفيذية من جانبها بتقديم المخالفين إلى القضاء - وهو هيئة محايدة نزيهة - ليفصل فى الأمر ، كما أن من أفضل السبل الأخرى مقاومة الفكرة بالفكرة . وقد حدث فى إنجلترا منذ سنوات ان نشرت احدى الصحف المخاصمة للحكومة العمال خطاباً يصم حزبها بالتآمر مع عناصر خارجية ، وعاون النشر على تشويه سمعة العمال الذين اخفقوا اخفاقاً ذريعاً فى الانتخابات العامة ، وكل

ما جرأت عليه الحكومة العمالية أنها تقدمت للقضاء لتحقيق الموضوع وإبراز الحقيقة . ولا نستطيع أن نجد في التاريخ المعاصر لانجلترا أو الولايات المتحدة أمثلة لصحف صودرت أو عطلت بغير محاكمة أمام الهيئة القضائية المختصة . وإذا ما تعرضت الجماعة لطارىء مفاجئ ينطوى على خطر فللسلطة التنفيذية في هذه الحالة الاستثنائية أن تلتبس العون والتأييد من الهيئة التشريعية التي تسن القوانين اللازمة والمستمدة من روح الدستور ومغزاه . وقد يخشى البعض أن السلطة التنفيذية - ولها الأغلبية في المجلس التمثيلي - تستطيع أن تحمله على مجاراتها فيصدر ما تطالب به من تشريعات ، ولهذا ينادى فريق من الباحثين السياسيين بضرورة إنشاء محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ، بحيث إذا صدر قانون تعتقد الجماعة أنه ينطوى على انتقاص من حقوقها الأساسية أمكنها الالتجاء الى هذه المحكمة الخاصة لتقرر ان كان الاتهام صادقا أو على غير أساس ، وان كان بعض يعارض في هذا النظام حرصا على سمو مركز الهيئة التشريعية الم تمثل الشعب .

وهناك مسألة نود أن نلفت النظر اليها . فإذا كنا نطالب بحرية الاعتراض عن الرأي فإننا نقصر هذا الحق على الشئون العامة المتصلة بصالح الجماعة وليس معناه أن يباح للفرد أو الجماعة أن يحرض على القتل أو الاساءة أو الاغتيال أو التشهير أو الإضرار بالجماعة . ان هذه الحقوق التي عرضنا لها خلال هذا الفصل انما يراد بها كما قدمنا أساليب في الحياة الاجتماعية العامة ، يؤدى الاعتراف بها الى رفاهية المجتمع وتوفير أسباب السعادة والتقدم . وعلى كل ليست العبرة بالنص ولكن بالروح التي يوضع بها موضع التنفيذ .

الفصل الثالث

دعم النظم السياسية

(١) السلطات الثلاث

درج الكتاب منذ عهد بعيد على تقسيم السلطة السياسية الى أنواع رئيسية ثلاثة . فالسلطة التشريعية تضع أو ترسم القواعد العامة التي يسير المجتمع وفقاً لها ، ولكن من الواضح أنه لا يجوز لها أن تضع من هذه القواعد ما يتعارض مع حقوق الانسان الجوهرية والمتعارف عليها ، وقد جاء الدستور المصرى مؤيداً لهذه الحقيقة حيث تنص المادة ١٥٦ على أن « الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى ونظام وراثه العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكلفها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » . أما السلطة التنفيذية فتقوم بتطبيق هذه القواعد العامة على الأحوال والظروف الخاصة : فالبرلمان مثلاً يسن قانوناً خاصاً بضرورية معينة ويحدد فئاتها ، وهنا تتولى الأداة التنفيذية جبايتها بوسائلها الخاصة التي تؤدي الى تحقيق هذه الغاية : وللبرلمان أن يقرر أن التعليم حق لجميع المصريين من بنين وبنات ، فتقوم وزارة المعارف من جانبها باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل ادراك هذا الهدف على الوجه السليم ، فلا يحرم مصرى من حقه هذا . ولدينا أخيراً السلطة القضائية التي تدرس تصرفات الهيئة التنفيذية لتستوثق من مدى انطباقها على تلك القواعد والمبادئ العامة ، وهذا فضلاً عما تضطلع به من مهمة الفصل فى الخصومات بين المواطنين

أو بينهم وبين الحكومة فتحقق الحق وتعمل على أن يأخذ العدل مجراه .
والفصل بين هذه السلطات الثلاث دعامة من دعائم الديمقراطية وشرط
لازم للمحافظة على الحرية لأنه كما قال منتسكيو ، إذا أضفنا سلطة القضاء
إلى الهيئة التشريعية فإن حياة الفرد وحرية تخضعان للإشراف التعسفي إذ
يكون القاضي هو نفسه المشرع . ولو أضفناها إلى السلطة التنفيذية فقد
يتصرف القاضي بكل ما يتصف به المستبد من عنف . غير أن هذا الفصل
ليس تاما أو محكما بطبيعة الحال ، ففي بعض الحالات يتولى القضاء تفسير
ما غمض من نصوص الدستور أو ما لم يرد بشأنه نص صريح في القانون .

وقد انقضت فترة كافية على دستور عام ١٩٢٣ واثبت النظام النيابي
أنه قوة قادرة على أن تدفع بالبلاد خطوات واسعة إلى الأمام في طريق
النهوض والارتقاء . ولقد مرت بالبلاد تجارب أوضحت أنه لا بد من
بعض ضروب الإصلاح والتنقيح مما يهيء الظروف الصالحة لتؤدي
السلطات الثلاث الوظائف التي نيّطت بها ، وحتى يسير النظام النيابي على
هدى روح الدستور الذي يقرر في المادة الثالثة والعشرين أن « جميع
السلطات مصدرها الأمة » ، وحتى يحقق المغزى العظيم من هذه العبارات
الواردة في الأمر الملكي الكريم رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بخصوص وضع
نظام دستوري للدولة المصرية :

« بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن
نحتفظ بالأمانة التي عهد الله بها إلينا ، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في
وسعنا ، ونتوخي أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها
وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة » .

وفي الصفحات القلائل التالية نسجل بعض الملاحظات المستمدة من

التجارب التي مرت بنا منذ قيام النظام النيابي الديموقراطي في هذه البلاد والذي هو دعامة الاستقرار والنهوض ، عسى أن تلقى صدًى فيطرد الإصلاح الذي يرتجيه كل وطني غيور ويسعى اليه جاهدا .

(٢) السلطة التشريعية

عدد أعضاء البرلمان

تنص المادة ٧٥ ، من الدستور المصري على أن عضو الشيوخ يمثل ١٨٠ ألفا من السكان ، كما أن زميله من أعضاء مجلس النواب يمثل ٦٠ ألفا (المادة ٨٣) . ولما كان السكان في مصر يتكاثرون بصورة سريعة مطردة فالنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة حدوث زيادة مستمرة في عدد أعضاء المجلسين وكثرة تعديل الدوائر الانتخابية بالزيادة كل بضعة سنوات مما نلحس به بالنسبة إلى الانتخابات العامة المقرر أن تجرى في أواخر عام ١٩٤٩ أو أوائل سنة ١٩٥٠ . ويرى البعض أن هذا التضخم المتصل في عدد النواب والشيوخ لا ينجم عنه سوى زيادة في الأعباء المالية في وقت ينبغي فيه توخي الاقتصاد في النفقات ، ولهذا يستحسن هذا الفريق رفع الأرقام الخاصة بمن يمثل الأهلين في كل من المجلسين ، وهو يضرب لنا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ عدد سكانها أضعاف عددهم في مصر حيث كل ولاية من الولايات المتحدة الثمانية والأربعين يمثلها شيخان .

وبهذه المناسبة نرى من الخير لو أقدم البرلمان المصري من تلقاء ذاته على خفض مكافأة العضو من أربعين جنيها إلى ثلاثين جنيها مثلا ، وقد اتبعت هذه القاعدة في البرلمان الذي جاء وليد دستور عام ١٩٣٠ .

وكذلك لوحظت كثرة غياب بعض أعضاء المجلسين مع أن النيابة تكليف أو واجب يقتضى البذل والتضحية . وفى هذه الحالة ينبغى اتخاذ ما يكفل الحد من هذه الظاهرة وليس فى الأمر غضاضة . وفى الوقت ذاته يحسن اجراء عملية اختزال محسوس فى عدد الموظفين الاداريين والكتائين بالبرلمان وفى درجاتهم مما يؤدى جميعه إلى بعض الوفرة ونحن فى أشد الحاجة إلى المال لتنفيذ مختلف ضروب الاصلاح . إننا نعتقد تماما أن عضو البرلمان إنما يعنيه أداء ما فيه الصالح العام أما الناحية المادية فلا وزن لها عنده ، وأنا لندكر فى هذا الصدد أن بعض الأغنياء من أعضاء البرلمان البريطانى يتنازل سرا عن مكافأته اكتفاء بشرف تمثيل الأمة (١) .

تنسيق أعمال المجلسين

كثيراً ما يحدث أن تتعطل أو تتعثر بعض التشريعات فى مجلس الشيوخ وخاصة إذا كانت متعلقة بفرض أعباء مالية جديدة وذلك بالرغم من موافقة مجلس النواب عليها . وتنص المادة ١٦٦ على أنه « إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمرة بالأغلبية المطلقة » . غير أننا نجد الدستور صامتاً فيما يتعين اتخاذه من إجراء إذا كان الخلاف بين المجلسين خاصاً بمسألة خارجة عن نطاق أبواب الميزانية . ويرى البعض أنه إذا رفض المجلس الأعلى قانوناً أو تشريعاً أقره مجلس النواب أعيد إلى الهيئة الأخيرة

(١) فى حديث أدلى به أحد وزراء الدولة لصحيفة الزمان فى عددها الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٩ نراه يجبذ نظام الدوائر المحددة التى لا يتغير عددها تبعاً للزيادة فى عدد السكان وهذا رأى جدير بالنظر والاعتبار :

فى دور الانعقاد التالى فاذا أقرته ثم رفضه مجلس الشيوخ للمرة الثانية
يصبح قانونا نافذاً . وكذلك ينبغى إيجاد العلاج الذى يحول دون إبطاء
المجلس الأعلى فى نظر بعض التشريعات سنوات مثلاً . وفى الوقت ذاته
يجب البعض الأخذ بنظام المؤتمر بين المجلسين إذا كان الخلاف على غير
باب من أبواب الميزانية .

اننا نشير الى الموضوع على أمل أن ينال ما يستحقه من البحث
والدرس من جانب الفقهاء الدستوريين .

من الانتخاب للجميع

أشرنا الى موضوع الانتخاب وهنا يهمنا أن نشير الى المادة الثالثة
من الدستور والتي تقول « المصريون لى القانون سواء . وهم متساوون
فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية » . ولا ريب أن حق الانتخاب
والترشيح للهيئات التمثيلية من الحقوق السياسية التى قصدها المادة . ولو
فسرنا هاتبعاً لروحها ولما جرى عليه العرف اليوم فى الأغلبية من الدول
لسكان من الضرورى أن يعدل قانون الانتخاب بحيث ينص على المساواة
من هذه الناحية بين الذكور والاناث .

مدة مجلس النواب

وما يتصل بالشكل الخلاف الفقهى أو الجدل القانونى الذى ثار
حول مدة البرلمان الذى انتخب فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، فى هل تحسب
بالدورات أو بالسنوات . وتشعبت الآراء وتباينت البحوث بصدد تفسير
مواد الدستور أو عن طريق الرجوع الى السوابق فى مصر أو الخارج .
ونعتقد أن من الأصلىح والافق بالنسبة الى المستقبل أن نستقر على

رأى معين طبقا لما يراه الفقهاء الدستوريون وأن ينص عليه صراحة في صلب الدستور ، تلافيا لنشوء خلافات من هذا القبيل تشغل الأذهان التي ينبغي أن تعنى بما هو أهم وأجدى .

نصوص معطلة

وهناك مسألة عني بها الدستور ومع ذلك لا زال تنفيذها معطلا او شبه معطل بالرغم من اهميتها وخطورتها ، وبالرغم من انقضاء فترة كافية على قيام النظام النيابي ، وبالرغم كذلك من اثارها اكثر من مرة . فقد تحدثت المادتان ٦٦ ، ٦٧ عن محاكمة الوزراء وجاء في المادة ٦٨ « وتبين في قانون خاص احوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات » . لقد آن الاوان كي يرى القانون للنور بعد أن طال الزمن ، وانه لفي صالح الوزراء أنفسهم .

المسائل ذات الطابع المحلي

وقد لاحظنا على الدوام خلال ادوار الانعقاد اقتراحات ومطالب كثيرة من جانب اعضاء المجلسين بشأن مسائل محلية خاصة بمناطق الاعضاء او دوائرهم الانتخابية كشق مصرف او بناء مدرسة وما الى ذلك . ولا ريب ان في هذا ارهاقا للمجلس والوزراء واضاعة للوقت ، كما ان المفروض ان البرلمان يعنى بالأمور ذات الصبغة العامة التي تهم البلاد كوحدة . ولذلك نرى من الأفضل ان تعدل لائحة كل من المجلسين بحيث يقضى على هذا الشذوذ الذي لا معنى له حتى ينصرف الاعضاء الى السياسة العليا وحدها .

(٣) السلطة التنفيذية

نعلم كيف تنقسم السلطة أو الأداة التنفيذية العليا إلى طائفة من الوزارات وذلك حتى يتسنى لكل واحدة منها أن تتخصص في المسائل الداخلة في نطاقها وبذلك يكون عملها أكثر إنتاجية وأعظم دقة . إلا أنه بالرغم من هذا التقسيم لابد من قيام تعاون وثيق بين مختلف الوزارات نظرا لتشابك المصالح . فوزارة المعارف مثلا تعنى برسم سياسة التعليم ولكنها تعجز عن أداء رسالتها على الوجه الأكمل اذا لم تتعاون مع وزارة المالية لتدبير الأموال اللازمة ، ومع وزارة الصحة للعناية بالناحية الجسمانية من حياة التلاميذ والطلاب ، ووزارة الأشغال لكي تتمكن من اقامة المباني اللازمة للمعاهد التعليم على اختلاف أنواعها .

وعلى رأس كل وزارة وزير مسئول أمام الهيئة التشريعية ويظل محتفظا بمركزه طالما يحظى بثقتها . والوزراء يتناولهم التغيير طبقا لما يسفر عنه استفتاء الرأي العام في الانتخابات ، وقد تتباين وجهات نظر الوزراء ، إلا أن هناك مبادئ عامة متعلقة بالاصلاح وهذه ينبغى السير طبقا لها بالرغم من تعاقب الوزارات . ومن هنا ينبغى أن نأخذ بنظام الوكلاء الدائمين الذين لا يكونون عرضة لاهواء الوزراء الحزبيين ، وهؤلاء هم الذين يتولون تنفيذ المشروعات الاصلاحية ، ويكونون من الاختصاصيين الفنيين الذين لا دخل لهم في المسائل الحزبية . وفيما يتعلق بالرقابة المالية ينبغى أن يكون في كل وزارة موظف كبير يلي الوزير في الأهمية ويضطلع بالأمور التالية : —

(١) تبويب وتنظيم المقترحات المالية .

(٢) الاشراف على المدفوعات من جانب المصالح والادارات المختلفة ويكون مسئولا عنها .

(٣) تنسيق أعمال المصالح التي تنقسم اليها الوزارة حتى يوازن بين المصروفات هنا وهناك، فيحول دون الاسراف أو طغيان ناحية على أخرى .

(٤) القيام بعملية الاتصال بوزارة المالية .

ومن الضروري أن تكون لكل وزارة لجنة من أعضاء الهيئة التشريعية لتحقيق الاتصال الدائم . ومن الوسائل التي تمكن كل وزارة من أداء واجبها على الوجه الأكمل العناية بناحية البحث والدراسة حتى يتسنى وضع أسس السياسة العامة كما تفعل هيئة أركان الجيش . وفي مسائل معينة يمكن الاعتماد على الأبحاث التي تقوم بها الهيئات المستقلة كما هو الحال بالنسبة للشؤون الاجتماعية . فوزارة العمل إن وجدت مثلاً لا تقف عند حد الاعتماد على الدراسات التي تقوم بها أقسامها الفنية ، ولكن عليها أن تحاول الانتفاع بثمار الأبحاث التي تجريها اتحادات رجال الصناعة ونقابات العمال والمعاهد المختصة وغير ذلك .

ومن الضروري ، تحقيقاً للصالح العام وتيسيراً للتعاون وخلق الثقة المتبادلة بين الشعب والسلطة التنفيذية بصورة منتظمة ، ان نكثر من تكوين اللجان الاستشارية وهذه تضطلع بمهام عدة نشير الى بعضها :-

(١) ان يطلب رأيها في مشروعات القوانين التي يراد تقديمها الى الهيئة التشريعية . وفي هذه الحالة يعقد مؤتمر مشترك من الوزير وموظفيه الدائمين من جهة وأعضاء اللجنة من جهة أخرى . وقياساً على هذا تكون

لدينا لجنة من الفنيين والمختصين في شؤون التعليم نعرض عليها القوانين المتعلقة بالسياسة التعليمية التي يراد اقرارها .

(٢) تكلف بتقديم المشورة بشأن السياسة الادارية العامة .

(٣) يخول لها حق تقديم المقترحات فإذا كانت هذه الأخيرة متعلقة بمسائل خارجة عن نطاق الوزارة أو المصلحة يرفع أمرها الى مجلس الوزراء .

(٤) ابداء الرأي بشأن الأوامر الإدارية واللوائح التي تريد الوزارة إصدارها مما يدخل في سلطانها . فإذا عارضت اللجنة فليس لهذه الوزارة المصلحة المختصة أن تتصرف في الموضوع بدون الحصول على الموافقة من جانب الهيئة التشريعية .

(٥) تلقى الشكاوى من الهيئات والأفراد وابداء الرأي فيها للوزارة أو الادارة التي يعنها الأمر .

غير أنه لا يجوز لهذه اللجان الاستشارية أن تطلع على البيانات الخاصة بمشتريات الحكومة حتى لا يحاول الأعضاء اجتناء منافع ذاتية وصونا لهذه الأسرار . ولا يحسن مطلقا استشارتها في حالة قيام الحكومة بمفاوضات مع دولة أجنبية . وليس لها كذلك أن تطلع الرأي العام على أسرار مايتخذ من التدابير الجماعية إلا إذا أمر الوزير أو صرح بذلك . وحتى تحقق هذه اللجان الغرض المنشود من انشائها لابد من توافر شروط معينة :

(١) ان تكون صغيرة العدد حتى لا يضيع الوقت والجهد في المناقشات .

(٢) أن تكون متخصصة ففي حالة وزارة المعارف مثلاً يصبح لدينا لجنة للتعليم الثانوي، وأخرى للتعليم الابتدائي، وثالثة للصحة المدرسية، ورابعة لمباني المدارس والمعاهد وهكذا .

(٣) أن يكون أعضاؤها موضع ثقة المصالح التي تبحث اللجان أمرها .
 فلجنة العمل ينبغي أن يمثل فيها رجال الأعمال والعمال .
 وفيما يتعلق بطريقة تأليف اللجنة يحسن أن تكون الأقلية ممن يعين الوزير
 أفرادها ، أما الأغلبية فينتخب أعضاؤها من قبل المصالح الاقتصادية أو
 الاجتماعية المختلفة . فإذا أردنا تشكيل لجنة لشؤون الصناعة وجب أن
 يكون أغلب أعضاؤها ممن يختارهم أصحاب الصناعات ، ثم يعين الوزير
 نفرا يمثل الحكومة والعمال والمستهلكين والزراع . ويكون اختيار العضو
 لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات على أن يدفع له مكافأة مناسبة لقاء العمل
 الذي يقوم بأدائه .
 هذه طائفة من الاصلاحات الرئيسية التي تسكفل اضطلاع السلطة
 التنفيذية بمهامها على الوجه السليم .

(٤) السلطة القضائية

هذه هي الحكم المحايد والمليجأ الذي يجد في رحابه كل مظلوم النصفه
 والعدالة ، ومن هنا كان احترام هذه السلطة وتوفير أدق الضمانات الأدبية
 والمادية من أولى الخصائص التي تتميز بها الأمم الديمقراطية . ولعل أول
 شرط تتطلبه هذه الحقيقة الا يكون للسلطة التنفيذية أدنى تأثير مباشر أو غير
 مباشر على القضاء ، وهذا يتأتى اذا كان استقلال القضاء مصوناً وواقعياً .
 فلا ينبغي أن يتعرض القاضي أو رجل النيابة للعزل أو النقل الى عمل آخر
 بغير موافقته ورضاه ، يتساوى في هذا الأمر كافة رجال السلطة القضائية
 على اختلاف درجاتهم وطوائفهم ، وإلا أصبحوا تحت رحمة السلطة

التنفيذية أو تقلبات الأهواء الحزبية ، وفيما يلي نعرض لأمور يعتقد الكثيرون أنها من الوسائل الفعالة التي تحقق الروح السكاملة وراء مبدأ استقلال القضاء .

فلاحظ أولاً من مراجعة كشوف الحركات القضائية التي تصدر بين الفينة والأخرى أنها تتضمن الوظائف أو الألقاب التالية :

١ - قضاة من الدرجة الثانية .

٢ - قضاة من الدرجة الأولى .

٣ - وكلاء محاكم .

٤ - رؤساء محاكم .

وتتفاوت المرتبات طبقاً لهذا التقسيم المؤلف أو التقليد المتبع . وهذا النظام يبدو أنه موضع الاعتراض من جانب الكثيرين من أعضاء الأسرة القضائية وهم يقترحون تغييره على النحو التالي :-

١ - تكون هناك طبقة واحدة من القضاة يعينون جميعاً برواتب واحدة تأخذ في الزيادة تدريجياً طبقاً للأوضاع المالية التي تقرر . وتفسير ذلك أن يعين « ١ » مثلاً قاضياً بمرتبة شهرى وليكن ثمانين جنياً ويتناول علاواته بصورة دورية .

٢ - يظل القاضى على هذا الوضع حتى يحين الوقت الذى يعين فيه مستشاراً بمحاكم الاستئناف .

٣ - يقوم أعضاء كل محكمة باختيار الرئيس والوكيل حسب الأقدمية .

وهنا نرى لزماً علينا أن ننبه إلى أمر له أهميته ونقصه به المرتب

الذى ينبغى أن يتناولها القاضى فيجب أن يكون مما يليق بمكانته وحياته ، خاصة وأن رجال القضاء لا يستطيعون أن يمارسوا عملا خارجيا يدر عليهم إيراداً اضافيا كما يحدث فى كثير من الحالات بالنسبة إلى طوائف أخرى من الموظفين . وفى اعتقادنا أنه يجب الالتئاس بالنظام المتبع فى إنجلترا ، وكذلك بما كان سائداً فى المحاكم المختلطة فى مصر من هذه النواحي .

أما التتقلات السكثيرة ، ذلك النظام المألوف لدى الوزارات والمصالح فى مصر ، فإنها موضع الاعتراض الشديد . وفيما يختص برجال الهيئة القضائية يحسن حصرها فى أضيق نطاق ممكن حرصاً على صالحهم من جهة ، ورعاية لمصالح المتقاضين من جهة أخرى ، وحتى لا نجعل للسلطة التنفيذية أدنى ظل من السلطان فى هذا الأمر . والطريقة التى نفضلها تنحصر فى تقسيم القطر الى مناطق فيعين القاضى فى المنطقة (١) أولاً ثم يتدرج الى المنطقة (ب) وهكذا حسب الدور وبالأقدمية وبصورة منظمة ، كما هو الشأن فى حالة المستشارين . ولاشك أن هذا أدعى الى الاستقرار وأبعث على الطمأنينة فى نفوس رجال القضاء ، كما فيه زوال لكل ما قد تشتم منه رائحة محاباة ولو لم يكن لها أساس من الصحة . ويتصل بهذا موضوع آخر ذلك انه إذا تصادف وبلغ القاضى سن الاحالة على المعاش خلال السنة القضائية فمن المستحسن ، بل من الواجب ، أن ندعه يواصل العمل حتى نهايتها وذلك لكى لا تتعطل مصالح المتقاضين . وليس فى هذا أى انتقاص من اللوائح المالية لأن هذه ينبغى أن تهدف أولاً الى ما فيه الصالح العام .

ومن الموضوعات التى تتفاوت حلولها بين دولة وأخرى العلاقة بين النيابة والقضاء . ففي مصر مثلاً يجرى التبادل بينهما بالنقل ، إلا أن هناك من يؤثر الفصل بينهما فيكون لرجال النيابة سلك خاص بهم مماثل تماماً

لسلك زملائهم القضاة ويخضعون للقواعد ذاتها من حيث التعيين والترقية
النقل . والفكرة في هذا الفصل أن تتاح لرجال النيابة فرصة التخصص
في العمل الدقيق الذي يضطلعون به . أما القضاة فيختارون من صفوف
المحاميين ذوي الكفاية والمران وهما العنصران اللذان يجب أن يكونا
المعيار الوحيد للاختيار (١) .

هذه ملاحظات نحب أن نبدئها على سبيل المثال ، وعلى كل فائنا
نطرح الموضوع كله على المختصين كما يدلوا فيه بأرائهم السديدة .

(١) لعل هذا يدعم رأينا من حيث اجزال العطاء للقضاة حتى تتمكن من اجتذاب
عدد من الممتازين الذين يرغبون من المحاماة كثيرا .

الفصل الرابع

كيف نخلق حكومة محلية

تمثل الشعب وتضطلع بالاصلاح

من الحقائق الواضحة والتي يستطيع أن يقدرها أولئك الذين يتابعون التاريخ ويوازنون بين جيل وآخر ، أن مصر تحاول السير باطراد في طريق الاصلاح بشتى عناصره ومختلف نواحيه ، وذلك بالرغم من انصراف جانب بارز من جهدها إلى الكفاح القومى ، وبرغم ثقل مخلفات الماضى ورواسبه ، وعمق المشكلات التى تواجهها وتعدددها ، وفترة التوقف فى الأعمال الانشائية بشكل نسبي نتيجة الحرب العالمية الأخيرة . وإذا كان الكتاب والباحثون على اختلاف آرائهم يبدون النقد والمآخذ بين وقت وآخر ، فلا أنهم يودون أن يكون السير أسرع خطى حتى يتحقق ما يرتسم فى أذهانهم من صور وأهداف تتصل بسعادة الجماعة ورقها .

ولامراء أن الأيام المقبلة ستشهد تيارا دافقا من ضروب الإصلاح وخاصة إذا ما حددت الأحزاب والهيئات السياسية برامجها وفق قواعد منبعثة من حاجيات العصر وظروفه ، وإذا مارست خطط النهوض الشامل بدقة وعناية على أسس علمية سليمة . ومن المستحيل على الحكومة المركزية أن تضطلع وحدها بتلك الأعباء المرهقة كافة ، بل من الضرورى أن تساهم فى الميدان بكافة جهودها وكل قواها المجالس الإقليمية على اختلاف أنواعها وتباين درجاتها . وهناك طائفة أخرى من العوامل والأسباب تحتم اقامة

حكومة محلية وطيدة الدعائم والأركان . فالملاحظ أن طغيان السلطة المركزية كنفيل باضعاف روح الابتكار المحلية والاهتمام بالشؤون المتعلقة بمختلف الوحدات الادارية التي تنقسم اليها البلاد . فلو أن أعضاء مجلس مدينة من المدن منحوا قدرا كافيا من الحرية في التصرف فالنتيجة المترتبة على هذا أنهم يفكرون في المشروعات التي تؤدي إلى خير مدينتهم لأنهم منها وأكثر دراية بمطالبها وأحوالها وأقدر على رسم الخطط وإخراجها إلى حيز التنفيذ . وكذلك شعور أهل المدينة بأنهم مسئولون عن ادارتها ويشتركون في ذلك بالذات أو بالواسطة يثير فيهم الاهتمام ويخلق رأيا عاما محليا له أهميته، وهو ما لا يتحقق إذا كانت الكلمة الفعلية للعاصمة وموظفي السلطة المركزية الذين يبعدون عن الاقليم أو الذين ينقلون من مكان لآخر فلا تتاح لهم الفرصة الكافية للبحث والدرس والعمل .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية تصبح غير ذات معنى الا اذا ادركنا فعلا أن هناك الكثير من المسائل ذات الطابع المحلي والتي يأتي حلها عن طريق أولئك الذين تمسهم بصورة مباشرة . ولقد قلنا من قبل انه لا ينبغي لأعضاء الهيئة التشريعية العليا أن يتقدموا بمقترحات عن مسائل تتصل بدوائهم أو جزء منها ، وإذن فالعبء يتجه حتما نحو عاتق الهيئات المحلية . وإذا كان أفراد الشعب يشتركون عن طريق ممثليهم في رسم السياسة القومية العليا والإشراف على تنفيذها ، فإن من الواجب أن ينهضوا بالسياسة الاقليمية عن طريق المجالس التي يدعون إلى اختيار أعضائها . وفضلا عن هذا فإنه إذا كانت هناك خدمات معينة تخص منطقة بالذات ، كامدادها بالنور أو الماء أو وسائل الاتصال ، فمن العدل ان يقدم أهلها ثمن هذه الخدمات ، وهم لا يفعلون ذلك إلا إذا وثقوا من

إشرافهم الفعلى على طريقة انفاق المال ووسيلة التنفيذ ، ولا ريب أنهم فى هذه الحالة يباشرون العمل بقدر أوفر من الكفاية وبدرجة أدنى الى النجاح .

وتنحصر الخطوة الأولى فى تقسيم البلاد الى وحدات مناسبة ، فىكون لدينا مجالس البلديات وأخرى للمدن . وفى حالة القرى الصغيرة المتجاورة يجب ادماج كل مجموعة لتكوين وحدة يمثلها مجلس يرعى مصالحها جميعا عن طريق الاشتراك والتعاون . أما المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية فمن الضروري تقسيمها إلى أجزاء نظراً لاتساعها ، فىقوم مجلس بلدى القاهرة مثلاً برسم السياسة العامة للعاصمة بينما تقوم الهيئة الفرعية بما يتصل بصالح المنطقة الخاصة بها . وإذا ماتم هذا فالخطوة التالية - وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية - أن تشكل المجالس القروية والبلدية والاقليمية بطريق الانتخاب المباشر والاقتراع السرى على أن يكون الباب مفتوحاً أمام جميع المواطنين كما هو الشأن بالنسبة إلى السلطة التشريعية العليا ، وبهذا تتحقق فكرة الديموقراطية ويدير الشعب شؤونه ذات الصلة بحياته اليومية . وتتراوح مدة المجلس المنتخب بين عامين وثلاثة أعوام . وبهذا نثير اهتمام الأهلىن ، ونجعل بينهم وبين تمثيلهم صلة ، وندفع الآخرين الى العمل الجدى ، ونحول دون سيطرة مندوبى السلطة المركزية على هذه المجالس . وثمت فائدة أخرى من وراء نظام الانتخاب هذا وهو أن نحول دون تغلب أعيان المناطق ، إذ لن ينتخب الناس الا الأكفاء . وإذا كان الناخبون قد لا يدققون كثيراً فى اختيار النواب والشيوخ فانهم يكونون اكثر دقة ودراية اذا ما تعلق الأمر بأعضاء هذه الهيئات المحلية الصغيرة . وفى البلاد الأوربية تعنى الأحزاب بانتخابات هذه المجالس لأنها دليل على اتجاه

الرأى العام ، كما انها فرصة للحزب كى ينفذ برنامجه بصورة قريبة الى أذهان
الناخبين وحياتهم. وينبغى كذلك ان يتفرغ الاعضاء لعملهم فلا يتخذوه
مجرد هواية يكرسون لها بعض فراغهم ، وهذا يقتضى منا ان نأخذ بمبدأ
منح مكافأة لهم أسوة بالنواب والشيوخ .

وقد اصبحت الإدارة فى العصر الحديث كثيرة التعقيد ، ولا رجا
فى نجاحها من غير الاعتماد على ذوى الخبرة والاختصاص . ولذلك يجب
ان تقوم الى جانب كل ناحية من نواحي نشاط المجلس المنتخب هيئة فنية
مهمتها الدراسة والاقتراح وتقديم التوصيات . فمثلا تتكون اللجنة المختصة
بشئون التعليم من المعلمين وأولياء أمور الطلاب والتلاميذ والطلاب
السابقين .

ولكن : كيف تكون الصلة بين الطرفين ؟ من المعروف ان المجلس
المنتخب يؤلف من بين اعضائه لجانا للتعليم والصحة والمواصلات
والمساكن ، ومن هنا ينبغى أن يكون فى كل منها نفر من الاختصاصيين
والخبراء يتولون شرح التقارير والمقترحات الواردة من الهيئات الفنية
السالفة الذكر ، فكأن عملهم ينحصر فى الارشاد والتنوير ، دون أن يكون
لهم حق التصويت . ولا بد لهذه المجالس المحلية من أن تحرص على
الانتفاع بالصحافة فتدعوها الى مناقشة المشروعات ودراسة الخطط
والمقترحات واشاعة امرها بين الأهلى فى المنطقة . وهكذا يتعاون ممثلو
الشعب مع العناصر الفنية والصحافة على خلق حكومة محلية صالحة .

ولعل من أعقد المسائل تخطيط الحد الفاصل بين الحكومتين المحلية
والمركزية . ويرى الباحثون ان تعنى الشانبة برسم الأهداف الرئيسية ،
ووضع المستويات العامة ، وان يكون لها حق الفحص من وقت لآخر

للتأكد من سلامة التنفيذ، على أن تمارس هذا الحق الوزارات والادارات المختصة ، كل في نطاقها وبغير الرغبة في التسلط والسيطرة .

أما المجالس المنتخبة فتعني بكل ما هو ذو صبغة محلية كبعض أنواع التعليم وإنشاء المستشفيات ومد الطرق والإشراف على الأسواق وغير ذلك . وينبغي أن يوضح القانون في صراحة ودقة الموارد المالية التي يجوز للمجالس الحصول عليها ، كما يكون لها الحق في نيل جزء من الإيرادات العامة التي تجبها الحكومة المركزية . وكذلك يباح لها عقد القروض وإصدار اليانصيب وما إلى ذلك من وسائل تمكنها من متابعة الإصلاح . ومن الطبيعي أن هناك مصالح مشتركة بين أكثر من جهة واحدة مثل تنفيذ عملية انارة يعهم نفعا عدداً من المدن المتجاورة ، أو مد طريق زراعي ممد يصل بين اقليمين أو أكثر . ولاشك أن مثل هذه الأمور تتطلب الاشتراك في وضع الخطة والتنفيذ واحتمال الأعباء المالية بدرجات تتناسب مع المصلحة ومدى الانتفاع وعدد السكان . ويمكن أن يتحقق التعاون الاقليمي للمصالح المشتركة عن طريق عقد اللجان والمؤتمرات من أعضاء المجالس ، وتبادل المعلومات والبيانات والإحصائيات .

الفصل الخامس

ضرورة تنظيم الأحزاب

للجماعة القومية غاية تسير نحوها باطراد برغم التعثر الذي تلاقاه من وقت لآخر ، وهذه الغاية - التي هي أحد دعائم الفكرة الديموقراطية - تنحصر في تهيئة الأحوال وخلق الظروف التي تجعل كل فرد يبرز اسمي ماله من قوى ومواهب لتحقيق الخير العام أو السعادة المشتركة للجميع. فالشعب البريطاني مثلاً يهدف الى تنمية مصادر الثروة ورفع مستوى المعيشة لأفراده والاحتفاظ لبريطانيا بمركزها في المجال الدولي . ونحن المصريون نتفق على مبادئ عامة في مقدمتها تحقيق الاستقلال ، ودعم الصلات الطبيعية بين أجزاء وادي النيل ، والنهوض بالاقتصاد القومي الى أقصى درجة مستطاعة . وتنمية الحياة الاجتماعية ، والاحتفاظ لمصر بمكانة دولية لا تئق .

وبالرغم من هذه الحقيقة فإننا نلاحظ أن هذا الاتفاق على القواعد العامة التي تعد مؤدية الى السعادة العامة يحمل الى جانبه الاختلاف على الوسائل والأساليب التي ينبغي اتباعها . وفضلاً عن هذا فالأمة تتألف من طوائف ومصالح متفاوتة ، وكل طائفة تضع مصالحها في مكان الأهمية وتعمل على رعايتها وخدمتها وتسعى الى الحكم لهذا الغرض ، على أساس أن مصالحها منسجمة مع مصالح الطوائف الأخرى ، أو أقدر على خدمة الصالح العام المشترك . فحزب العمال البريطاني يمثل الوانا من المصالح يدافع عنها

ويسعى الى تغليبها ويحاول أن يستميل اليها أكبر نسبة ممكنة من أفراد الشعب . وقد نعد هذه نظرة ضيقة الآفاق ، ولكن هذا الحزب يؤمن في الوقت ذاته أن تنفيذ برنامجنا فيه الوسيلة الفعالة لادراك سعادة المجتمع البريطاني ، وقس على هذا حزب المحافظين . ومن هنا يتبين أن وجود الأحزاب واختلافها من حيث البرامج والأساليب ظاهرة طبيعية ، أما محاولة انكارها والاقصاء على حزب واحد كما هو الشأن في البلاد التي تخضع للنظام المطلق أو الدكتاتورية فمعناه أننا نريد أن نفرض على مختلف فئات الأمة نظرة واحدة ورأيا متماثلا ومصلحة لا تباين فيها ، وهذا أمر غير طبيعي ولا يقره العقل والمنطق .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالحكم الديموقراطي يقوم على أساس الاختيار من جانب الشعب لأعضاء الهيئتين التشريعية والتنفيذية الذين يتولون ادارة دفة مصائره وتحقيق غاياته . وهذا الشعب الذي قلنا انه متشعب المصالح والنزعات والآراء يرى من حقه ان تفسح له حرية الاختيار حتى اذا ما استطاع حزب معين في وقت معين استمالة الأغلبية فانه يتولى الحكم ليبرز ما لديه ، فاذا ما نجح في هذا زاد أنصاره عددا وكفل الحكم فترة وفترات . وإذا انعكس الآلية وتتعقد المشاكل في وجهه ويعجز عن تدبير الحلول السليمة لها فان الفرصة تعطى لحزب آخر على سبيل التجربة وهكذا دواليك . ولكن العبرة في هذا كله ان يكون أفراد الشعب في أوضاع تسمح لهم بالاعراب عن آرائهم وانتخاب من يمثلونهم في جو من النزاهة والحرية . ومن هنا نرى في وجود الأحزاب وتنافسها وتطاحناتها دعامة من دعائم النظام الديموقراطي الصحيح . أما ما تعتمد اليه البلدان الدكتاتورية من تغليب حزب على سواه بطريق القهر والعنف ففيه

نفي للمعنى الديمقراطي لأننا بذلك نسلب المواطنين حقاً من حقوقهم
الجوهرية . والخلاصة ان الحزب انما يمثل آراء سياسية واقتصادية واجتماعية
في وقت معين وفي ظل ظروف وأحوال معينة . واذن لا يمكن ان نخلق
حزباً من العدم ، بل لا بد من توافر البيئة الصالحة ، كما ان نموه يقتضي
بازدياد الوعي الذي يتفق مع أهدافه ومبادئه وطرائقه في الادارة والحكم .
حزب العمال البريطاني مثلاً ظهر الى عالم الوجود حينما دعت الضرورة اليه
وظلت قوته تزيد باطراد تبعا لسنة التطور واستطاع في عام ١٩٤٥
الفوز بالأغلبية الساحقة فبدأ يطبق برنامجه . وليس معنى هذا ان الأمور
قد دانت له فقد يتعرض لنكسة اذا لم يفلح في اقناع هذه الأكرثية بانه
سار بها خطوات نحو السعادة والخير .

والأمر الثاني الذي ينبغي أن نلفت النظر اليه أن الأحزاب كالكائنات
الحية تتطور ، أما إذا جمدت كان مصيرها الفناء ، ومن هنا لا بد أن يطرأ
التعديل من وقت لآخر على بعض الأسس أو على الأساليب حتى يكون
الأمر متفقاً مع تغير الظروف والأوضاع . فلقد كانت الأحزاب الهندية
خلال فترة الكفاح القومي تطالب بالقضاء على السلطان البريطاني وإقامة
دولة هندية موحدة ، ثم دب الانقسام فإذا بنا أمام حزب المؤتمر وحزب
الرابطة الإسلامية ، وبرغم التفاهم بصدد الاستقلال أصر الأول على فكرة
الدولة الهندية الموحدة بينما طالب الثاني بخلق دولة تضم العنصر الإسلامي
أو حيث يكون الأغلبية ، واستمر الأخذ والرد وأخيراً وافق رجال
المؤتمر - أو المسؤولون منهم - على مبدأ التقسيم فظهرت الى عالم الوجود
دولتا الهند والباكستان ، ومن يدري فقد تحتم الاعتبار الاقتصادية في
المستقبل قيام نوع من الاتحاد أو الارتباط بين الجانبين على أن يتم ذلك

طبقا لمبدأ الشعب في حرية الاختيار ، ولا يعيب الأحزاب أن تتناول البعض من برامجها وسياستها ووسائلها بالتعديل طالما تحافظ على جوهر حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، لأن الجلود يتعارض مع سنة الحياة وينتهى بالموت . وان في تاريخ انجلترا خلال القرن التاسع عشر مصداقا لما نقول . فقد كان حزب التورى « المحافظين فيما بعد » يمثل المصالح الزراعية بوجه عام ولذا عارض في الغاء القوانين التي فرضت عام ١٨١٥ لحماية القمح الاجلينزى من المنافسة الاجنبية . غير أنه كان من صالح رجال الصناعة الجديدة والمشتغلين بالتجارة وجموع العمال أن تفتح أبواب البلاد على مصراعها فيتدفق الغذاء الرخيص من الخارج حتى تهبط تكاليف الحياة . ودار الصراع بين المصلحتين المتعارضتين ، وأخيرا انحاز فريق من المحافظين إلى سير روبرت بيل وأمكن الغاء القوانين الحامية عام ١٨٤٦ ، ولم يمض وقت حتى أدرك المحافظون أن ما وقع لم يكن متعارضا مع مصلحة البلاد عامة . وهذا الحادث ذاته يكشف لنا عن ناحية لها دلالتها ، فقد ادت فعلة « بيل » المحافظ الى انشقاق الحزب واضعاف شأنه مما ابعده عن الحكم ردحا من الزمن ، ومع ذلك اقدم الرجل على تنفيذ السياسة التي رآها أدنى الى تحقيق الخير العام .

وإذا كانت طبيعة تكوين الأمة تستدعى ظهور الأحزاب ، فكذلك في داخل الحزب الواحد قد نجد بعض التيارات والنزعات . ففي حزب العمال البريطانى المعتدلون والمتطرفون ، وجميعهم يؤمنون بمبادئ الحزب الأساسية وأهدافه الجوهرية ولكنهم يختلفون على بعض السبل المؤدية الى تنفيذها . ولا عيب في وجود هذا التباين ، أما اذا كان ظهور شعبة معينة في الحزب مما يهدد وحدته أو يخالف مبادئه ويخشى معها أن يتحطم كيانه لخروجها على

قواعده الأولية ، فمن المستحسن - إن لم يكن من الضروري - أن تستبعد هذه العناصر الخطرة ولكن على شريطة أن يعرض أمرها على الحزب على هيئة استفتاء أو مؤتمر عام ، وهذا يكفل توافر عنصر الديمقراطية داخل الحزب ذاته .

ننتقل الآن من هذه المقدمة فنلقى نظرة على النظام الحزبي في مصر وهو حديث النشأة بالقياس الى دول أخرى مثل إنجلترا وفرنسا، وهدفنا من الملاحظات التي نبديها الإصلاح لأننا نعرف لها جميعا بالحرص على تحقيق الخير وأن تباينت أساليبها وطرائقها . وأول ما يسترعى النظر أننا لا نجد أحزابا ذات شأن تمثل فئات ومصالح معينة كأحزاب العمال والمحافظين والفلاحين ، ولعل مرد هذا الى تخلف التطور الاقتصادي والاجتماعي عنه في الغرب . أما الأحزاب الرئيسية التي تتناوب الحكم منفردة أو متعاونة أو مؤتلفة فإن كلا منها يتحدث بأنه يمثل ويدافع عن مصالح المزارعين - صغارهم وكبارهم - وأهل الطبقة الوسطى على تباين طوائفها ومراتبها ، وجموع العمال الصناعيين وغير هؤلاء . هذه هي الظاهرة العامة وإن كان بعض المراقبين يستطيع ان يلمس بعض الفوارق او الصفات المميزة وإن لم تكن واضحة بالقدر الصريح الكافي . فالوفد يضم نسبة كبيرة من الطبقة العاملة وصغار الطبقة الوسطى والطوائف الوسطى والدنيا من المزارعين . ونلقى الدلالة على هذا الأمر اذ نذكر كيف خففت حكومة الوفد خلال الحرب الأخيرة عبء الضرائب على صغار الملاك الزراعيين ، وقررت مبدأ مجانية التعليم الابتدائي وتوسعت في نظام المجانية بالمرحلتين الثانوية والعالية ، وأصدرت قوانين الانصاف لصالح صغار الموظفين خاصة ، واعتمدت القوانين التي تيسح تكوين النقابات العمالية ، وكذلك ظل الوفد

منذ صدور الدستور مصرأ على مبدأ الانتخاب المباشر ، كما ان صحفه قد أخذت اليوم تتحدث عن ضرورة منح المرأة الحقوق السياسية ، بل ان أحد رجاله بمجلس الشيوخ سبق أن طالب بالشيء ذاته . ومع ذلك فله أنصار أقوياء من غير الطوائف السالفة الذكر . وحزب السعديين يشمل طائفة من رجال الصناعة والتجارة الوطنيين ، الذين يمثلون رأس المال القومي وبخاصة الصغير والمتوسط ، ولهذا صدرت في عهدهم الأخير عدة تشريعات ضرورية لها مغزاها مثل قانون الشركات وزيادة نسبة الضريبة على الأرض الزراعية وما الى ذلك ، كما اعترفوا بأهمية نظام التأمين الاجتماعي . ويبدو أن الأحرار الدستوريين يمثلون الى حد كبير المصالح الزراعية الكبيرة ولهذا فلهم أنصارهم بالوجه القبلي من أرباب الملكيات الكبيرة ، وكثير من هؤلاء يحتفظ بمقاعد النيابة ، وهم يعارضون في رفع سعر الضرائب الزراعية ، كما أن من قادتهم من سبق أن عارض في بعض الحقوق التي يتضمنها الدستور حتى وصفه بالثوب الفضفاض ، وكذلك يدعو بعضهم الى تقييد حق الانتخاب وقصره على المتعلمين وطوائف أخرى .

أما الظاهرة العامة التي أسلفنا الإشارة اليها فاننا نجد لها مثيلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ بالرغم مما تطالعنا به الصحف عن الديموقراطيين والجمهوريين فالواقع الذي تثبته الدراسة الاحصائية والعلمية ان كلا من الحزبين الكبيرين عبارة عن مجموعة من المصالح الاقتصادية المتألفة من زراعية وصناعية - مع تعاون نسبي - ، كما تضم تيارات تمثل أقصى اليمين الى جانب اليسار المعتدل والوسط .

وما من شك ان مثل هذه الظاهرة يبدو خطرها في عجز الحزب الذي من هذا القبيل عن اتخاذ موقف واضح محدود بصدد بعض المسائل الاقتصادية

والشؤون الاجتماعية. فمثلا تعاني مصر الآن الكثير من آثار الغلاء بالنسبة الى سواد السكان من ذوى الدخل البسيط . وهناك حلول مختلفة لعلاج الأزمة التي لم تخف حدتها ، ومن هذه خفض الايجارات الزراعية والسماح باستيراد الأسمدة بغير رسوم جمركية أو بفرض رسوم ضئيلة ، والتخفيف من وطأة الضرائب غير المباشرة على بعض السلع الصناعية المعدة للاستهلاك الشعبي العام ، وزيادة نسبة التصاعد على الإيراد العام . هنا يقف الحزب حائراً لأنه يمثل مصالح زراعية وصناعية وعمالية . وكذلك الشأن حين يقدم اقتراح بفرض ضريبة جديدة فيبدأ الصراع داخل صفوف الجماعة الحزبية بين العنصر الذى يؤثر الضريبة المباشرة وبين المصلحة التي تحبذ الضريبة غير المباشرة . ولدينا مثل قريب لا نرى مانعا من ايراده لما ينطوى عليه من دلالة ومغزى . فقد ترتب على نشاط الصناعة ان زاد عدد أفراد الطبقة العاملة ووضحت الحاجة ، بعد صدور عدة تشريعات لصالحهم فى سنوات مختلفة ، الى قانون جديد يبيح تكوين النقابات . وهنا وجدنا المصالح الصناعية تقاوم الفكرة التي لم تخرج الى حيز التنفيذ إلا بعد نقاش طويل ومرير ، ومع ذلك لم يصرح بتكوين الاتحادات العامة . وبانت قوة الزراعة حينما رفض الاقتراح الخاص بتكوين نقابات تضم العمال الزراعيين ، حدث هذا مع أن الوفد كان يملك الأغلبية فى مجلس النواب مما يدل على وجود اتجاهات مختلفة فى صفوفه .

لنعكس الآية ونفرض أن لدينا حزبا للعمال بالمعنى الصحيح وعلى طراز حزب العمال البريطانى الذى يضم أنصاراً من العمال والمثقفين ورجال الطبقة الوسطى. ففى هذه الحالة كان يجعل من أهدافه التي لا بد من تحقيقها الأمور التالية:

- (١) انشاء النقابات بكافة أنواعها .
- (٢) السماح بتكوين الاتحادات العمالية .

(٣) تحديد ساعات العمل الأسبوعية طبقاً لما أوصت به مؤتمرات العمل الدولية في أكثر من مناسبة .

(٤) زيادة نسبة الضرائب على الأيراد العام .

(٥) التقليل ما أمكن من الضرائب غير المباشرة (فيما عدا الكماليات)

(٦) إصدار قانون عقد العمل المشترك .

(٧) تطبيق نظام وافٍ من التأمين الاجتماعي لرعاية الفرد في حالات التعطل والمرض والعجز عن العمل والوفاة وغير ذلك من كوارث الحياة .

(٨) المطالبة بمجانية التعليم خلال المرحلة الأولى على أن يكون إجبارياً وموحداً .

(٩) تأميم بعض المرافق التي تؤدي خدمات عامة كالمواصلات وعمليات الإنارة وتوصيل المياه الصالحة للشرب .

(١٠) المطالبة بحق الانتخاب والترشيح بالنسبة الى كافة الهيئات التمثيلية على قدم المساواة بين المواطنين .

قد يبدو على بعض هذه المطالب طابع المغالاة والتسرع اليوم ، وقد تكون الظروف الاقتصادية والثقافية الحالية مما لا يساعد عليها ، ولكن الأمر الذي له الأهمية الكبرى ان مثل هذا الحزب يعرف موضع قدمه ويستطيع المثابرة على الدعوة الى هذه المطالب والعمل على انجاحها بالأساليب الدستورية . وبمرور الوقت قد يكتسب التأييد من نسبة كافية من الرأي العام فيضع برنامجاً موضع التنفيذ والتجربة .

لا نستطيع ان ننكر ان الأحزاب القائمة تنفذ بعض هذه المطالب وغيرها ، ولكننا لا نتوقع ان يظل الحال هكذا . والدليل البارز أمامنا

ان كلا من حزبي المحافظين والاحرار بانجلترا أصدرتا الكثير من التشريعات الطيبة خلال القرن الماضي ، وكان قادة الحركة العالمية والاشتراكيون يعضدون حزب الاحرار أملا في أن يتحول الى آرائهم تدريجا . ولكن سرعان ما بدا عقم المحاولة فنشأ حزب العمال وأخذت تنتظم في صفوفه بعض العناصر الحرة المتقدمة في تفكيرها عن الأحزاب القديمة ، كما فتح أبوابه أمام الطبقة الوسطى والمثقفين ، فلم يعد ذا صبغة محدودة النطاق ، ضيقة الأفق .

ولو أن لدينا « حزب فلاحين » كما هو الحال بالسويد اليوم لجعل من أهدافه وأركان سياسته المسائل التالية : —

- ١ — منع تملك الأجانب للأرض الزراعية .
 - ٢ — تعميم المملوكيات الصغيرة .
 - ٣ — تنمية نظام التعاون حتى يستفيد الفلاحون من مزايا الإنتاج الكبير .
 - ٤ — وضع مشروع واضح المعالم والوسائل لمدر الريف بالماء الصالح للشرب خلال فترة معقولة من الزمن .
 - ٥ — رسم سياسة لبناء المساكن الصحية .
 - ٦ — تخفيف الضرائب أو إلغاؤها بالنسبة الى بعض طوائف الملاك .
 - ٧ — المطالبة بتسكين نقابات العمال الزراعيين ...
- فالذي نراه في هذا الشأن أنه لا بد للأحزاب من أن تدرس مواقفها ومطالب الغالبية من أنصارها الذين يمثلون آراء ونظرات متجانسة أو متقاربة وبذلك تبدو الفروق واضحة ويستطيع الرأي العام أن يحكم عليها حكما سديدا . وهذا الأمر من صالح الحزب نفسه لأنه اذا يعلن برنامجا

متماسك الأطراف سرعان ما يجد أنصاراً كثيرين يلتفون حوله ويؤيدون عمله لأنه اللسان الذى ينطق بما تجيش به نفوسهم وما يحرصون على تحقيقه من غايات . ان الحزب يكسب الأنصار والمؤيدين اذا كانت له فلسفة واضحة صريحة ، ولا ضير إطلاقاً فى التباين ، بل انه لأمر ضرورى فلحزب المحافظين الانجليز آراء يدافع عنها وهذا يكسبه الاحترام ويزيد من تعلق أتباعه به .

لست أتحدث عن اليوم فقط ولكنى أنظر الى المستقبل الذى لا يمكن أن يحتمل حزبا يمثل شتى المصالح والرغبات فيكون أشبه بذلك الذى يضع على لافتة عيادته «طبيب وجراح ومولد» . وإذا لم نفعل ذلك فالنتائج التى تترتب ستكون قوية . فمن جهة يبتعد الكثيرون - وبخاصة من الشباب المثقف الذى يقرأ ويدرس - عن الأحزاب ويصطنع الاستقلال فى الرأى وما هو بالاستقلال ولكنه الشك أو عدم الايمان . وهؤلاء يسهل على أى داعية مفسد أن يستميلهم إذا عرف الطريق الى عقولهم أو قلوبهم فيساقون وراءه دون أن يدروا خبيثة نفسه وحقيقة أطماعه . لقد انساق الشباب الالماني وراء هتلر أملا فى مستقبل سعيد فاذا بهم أمام دكتاتورية غاشمة أوردتهم موارد التهلكة . وثبت نتيجة أخرى يتوقعها بعض المراقبين وهى أن تنشق الأحزاب وتخرج منها جماعات متماثلة النظرة والرأى لتكوين حزب جديد أو أحزاب جديدة تسند برامجها من طبيعة العصر وظروفه ، وقد يكون واحد منها أو بعضها غير مرغوب فيه . إنى أتحدث منذراً فسيأتى اليوم الذى يقول فيه الناخب لمرشحي الاحزاب . أيها السادة أين برامجكم ؟ وهذا طريق التطور وسنة الحياة ... ان أمامكم أحزاباً عدة فى البلاد الديموقراطية بالغرب كإنجلترا وسويسرا والسويد فادرسوا كيف توضع البرامج وترسم الخطط وتحدد الاهداف ، على أن تراعوا أحوال هذه البلاد

وظروقها ودرجة تضجها ومبلغ تطورها . وحذار من الشعارات اللامعة والمبادئ البراقة المظهر ، واسكن كونوا عمليين تضعون مصالح المجتمع المصرى فى المقام الأول .

وأرى من الضرورى أن يكون لكل حزب جماعة من المثقفين الذين يدينون بمبادئه ، فهؤلاء هم فلاسفته الذين يطالعونه ويطالعون رأى العام بوجهات النظر ومبرراتها ، وينصحون بالحلول العملية ازاء شتى المشكلات ومختلف المسائل التى تواجه البلاد . وينبغى أن تقوم الأحزاب على الدوام وبصورة منظمة بنشر رسالات وأبحاث فى كل مسألة تهتم الجماعة وتبين وجهة النظر ، على أن توزع هذه الرسالات فى أوسع نطاق وذلك الى جانب الصحف والمجلات الحزبية . وقد تكون بعض آراء المثقفين سابقة لأوانها ، أو قد يدلون باقتراحات سديدة يراها الحزب غير ذلك ، إلا أن الواجب يقضى بدراستها ومناقشتها والاستفادة منها .

ويجب أن يكون لكل حزب هيئة تنفيذية تنعقد على الدوام وفق نظام معلوم وتمثل مختلف الكفايات وتنقسم إلى لجان تعالج المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية ، ولها أن تستعين بمن تشاء من الإخصائيين والخبراء . مثل هذه الهيئة تتولى دراسة المسائل أولاً بأول ، وترسم الخطط وتنشرها على الملأ وتدافع عنها أمام الشعب وتنظم الدعاية الحزبية وتشرف على الفروع واللجان المحلية . فإذا مادعى الحزب الى الحكم بدأ فى الحال ينفذ برنامجاً مدروساً دراسة علمية وعملية فلا يضيع الوقت فى التفكير والاستعداد . والمثل أمامنا واضح ، فعندما أحرز حزب العمال البريطانى الأغلبية فى الانتخابات العامة التى جرت فى صيف سنة ١٩٤٥ وكلف بتشكيل الوزارة ، بدأ فى الحال وبدون إبطاء يطبق الضرورى

والعاجل من المشروعات التي وعد بها جمهور الناجحين ، فقرر تأميم بنك إنجلترا وصناعة الفحم وبعض وسائل المواصلات ، وأصدر قانون التأمين الاجتماعي الشامل وغير ذلك . فكيف استطاع أن يفعل هذا كله ؟ السبب أنه كان مستعداً من قبل . وميزة هذا الأمر أن حزب المعارضة يراقب الحزب الحاكم ويتابع دراسة مشروعات الأخير فإذا جاء إلى الحكم واصل السير فيها إن كانت متفقة مع آرائه ، أو عدل فيها إن كانت له بشأنها ملاحظات وانتقادات ، وبذلك تسير عجلة الإصلاح بنجاح ، بدلا من عملية الإبرام والنقض ، والإنشاء والهدم ، التي تتولد عن الارتجال .

ومن المسائل الجوهرية التي ننبه إلى ضرورتها أن يعقد كل حزب مؤتمراً سنوياً في موعد معلوم ، تمثل فيه لجانه وشعبه الكثيرة المنبثقة في طول البلاد وعرضها ، سواء كان هذا الحزب يتولى الحكم أو كان يتزعم المعارضة . وفي هذا الاجتماع الشامل تعرض مسائل معينة على بساط المناقشة ويؤخذ الرأي عليها فتقرر أو ترفض بالأغلبية وبهذا يستطيع الحزب أن يكون على بينة من التطورات التي تطرأ على الرأي العام ، كما أنه يتقيد بما تعتمده الأكثرية . وإذا ينفض المؤتمر تسارع سكرتارية الحزب إلى طبع القرارات مع توضيحها وتحليل عناصرها .

وينبغي كذلك أن يقسم الحزب إلى لجان وشعب بالأقاليم ومختلف أنواع الوحدات الإدارية . وفي كل مديرية أو دائرة انتخابية بعبارة أدق يكون هناك شخص مسئول يرأس لجنة الدائرة ويتصل بالشعب واللجان ويوجهها ويتلقى مقترحاتها ويقدم التقارير المنتظمة إلى المركز الرئيسي بالقاهرة عن مركز الحزب ومرشحيه البارزين . وهو الذي يتولى الدعاية على أوسع صورها بصورة منظمة . وبهذه المناسبة يحسن أن يترك للجان الإقليمية حرية اختيار المرشحين في الانتخابات

طبقاً لما تعرفه عن حظ كل منهم في النجاح ، ثم تعرض الأسماء على المركز الرئيسي فيناقشها بما يحقق المصلحة . وعلى رئيس اللجنة الإقليمية أن يحتفظ بدفاتر منظمة يدون فيها أسماء الأعضاء وأن يتناولها من وقت لآخر بالاضافة والحذف ، فاذا ما حل موعد إجراء الانتخابات راقب عملية توزيع التذاكر الانتخابية على أعضاء الحزب ومناصريه ومن يعطفون عليه ، وقدم الشكاوى ان كان لها محل . ولسنا بحاجة الى القول أن مثل هذا الشخص الذى يكرس وقته لعمله يجب أن يكون موظفاً مأجوراً ، ونعتقد أنه قد حان الوقت لى تأخذ الأحزاب المصرية بفكرة استخدام

موظفين مأجورين فى المركز الرئيسى والفروع الإقليمية .

وحين تتم عملية الانتخابات العامة ويتولى أحد الأحزاب الحكم فعلى حزب الأقلية أعباء ثقال . فعليه أن يكون ما يشبه الوزارة للاختصاص بدراسة شئون مختلف الوزارات العادية ويكون الأعضاء من النواب والشيوخ البارزين . وكل من هؤلاء الوزراء « غير الرسميين » له أن يستعين بالخبراء والمختصين من داخل البرلمان أو خارجه . ومهمة « وزارة المعارضة » أن تدرس الموضوعات والتشريعات دراسة وافية فتناقشها عن علم وتدل بما يعن لها من مقترحات تراها كفيلة ببلوغ درجة أدنى الى النجاح . وبهذا تتعاون المعارضة والحكومة على تحقيق السعادة للجماعة .

ومن الطبيعى أن كل حزب فى حاجة الى مبالغ طائلة لدفع رواتب وأجور موظفيه ومستخدميه وللإنفاق منها على الدعاية . ويمكن تكوين الرصيد اللازم من الموارد التالية :-

١ - الاشتراكات الشهرية التى يدفعها الأعضاء المقيدة أسمائهم ، وكل

من يقصر عامداً فى الدفع يشطب اسمه من العضوية .

٢ - الهبات والمنح من جانب الأعضاء ذوى الثراء .

٣ - أرباح المشروعات التى يتولى أمرها الحزب أو يساهم فيها كالصحف

والمجلات ودور النشر .

ولابد من مراعاة الدقة التامة فى الإنفاق ، وتكوين احتياطي كاف لمواجهة تكاليف الحملات الانتخابية ، على أن تقدم الميزانية السنوية لهيئة الحزب التنفيذية .

هذه ملاحظات ومقترحات نعرضها وهناك كثير غيرها ، راجين
لنظامنا الحزبي النمو والنضوج .

الفصل السادس

واجب الدولة نحو المجتمع

توفير العمل وبناء الجسم والعقل

كان كتاب جماعة الطبيعيين « الفزيوقراط » بفرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وقبيل نشوب الثورة الفرنسية يشبهون الدولة برئيس فرقة العزف . ومغزى هذا التشبيه أن عليها أن تحافظ على الانسجام بين مختلف المصالح والأهداف ، وأن تقلل الى أدنى حد ممكن من التدخل في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، التي يسيرها عنصر مصلحة الفرد ، والتي سرعان ما يدرك صاحبها أنها متفقة مع مصالح الآخرين . غير أن هذه النظرة أخذت تتلاشى تدريجاً عاماً بعد آخر بسبب التعقيد الذي طرأ على حياة المجتمع في أعقاب النظام الصناعي الحديث الذي وضعت أسسه في إنجلترا ثم انتشرت مظاهره في بلاد أخرى بدرجات متفاوتة من السرعة ، وما نجم عنه من آثار اجتماعية وسياسية . ووفق الكتاب يرون ضرورة التدخل المنظم من جانب الدولة طبقاً للظروف وتبعاً للحاجيات الناشئة ، وأصبح الكثيرون ينادون بسياسة التوجيه في ميادين الاقتصاد والاجتماع ، رعاية لصالح الجماعة أو على أساس أن هذا يؤدي الى تحقيق السعادة .

ونعتقد اعتقاداً لا يرقى اليه الريب أن في مقدمة الواجبات التي ينبغي أن تضطلع بها الدولة العمل بكل ما يتوافر لديها من وسائل لتوفير العمل أى سبيل العيش للقادرين ، وأن تهيم لكافة أفراد الجماعة دون تفرقة أو تمييز أسباب الصحة والقوة وطرق التثقيف العقلي .

وقد تتفاوت مشكلة البطالة حدة من بلد الى آخر ، وقد يتسع نطاقها خلال فترات الكساد ثم ينكمش إذ يحل الرواج ، ولكن البطالة في مصر جاءت نتيجة شدة الضغط على الأرض الزراعية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في موارد العيش . ولو رجعنا الى الأرقام الرسمية عن الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٣ ، ١٩٣٨ لألفينا زيادة في السكان تبلغ ٣٣ ٪ مقابل ١٠ ٪ في مساحة المحصول ، ١٨ ٪ في الإنتاج الزراعي (١٩٢٤ - ١٩٤٠) ، ولم تزد مساحة الأراضي البور التي اصلحت في فترة ما بين الحربين عن أربعين ألفا فقط من الأفدنة . ومن البحث الذي قام به الأستاذ كلياند معتمداً على ما تتطلبه العمليات الزراعية من قوة عمل نستخلص أن بالريف المصري فائضاً يتراوح عدده ما بين خمسة ملايين وستة ملايين من الأنفس .

هذه هي المشكلة الكبرى التي تواجهها ، والتي تنذر أن تزداد عمقا على مر الأيام ، والتي يتعين علينا أن نتمسك لها الحل السليم بصورة متزنة . وقد يكون المنفذ توسيع نطاق الأرض المنزرعة والسير المطرد في عملية الإنشاء الصناعي ، ولكننا في الوقت ذاته نرى ضرورة وضع سياسة واضحة المعالم وطويلة الأجل لما ندعوه « أعمال المنافع والمرافق العامة » كإنشاء الطرق البرية وحفر الترعة ومد الخطوط الحديدية وبناء المساكن والدور اللازمة للمصالح والإدارات الحكومية وإقامة الموانئ ومحطات توليد الكهرباء وما الى ذلك . وهذه السياسة يتبعها كثير من الدول وأخذت بها الولايات المتحدة على سبيل مكافحة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحتها ابتداء من عام ١٩٢٩ ، وليس من ريب أن تلك البلاد الراقية تنظر الى هذه الخطة على أنها علاج مؤقت لحالة كساد طارئة ، ولذلك تتعرض للتقلص والانكماش إذ أعاد الرخاء . ولكننا في مصر وغيرها من الدول العربية ، نستطيع أن نجعل من هذه

الأعمال الإنشائية سياسة طويلة الأمد تمتد الى سنوات كثيرة ، لأن هذا الفائض من السكان وفير العدد ، كما أن كافة هذه المنشآت ضرورة ملحة تملحها اعتبارات التطور ، وأساس لا بد منه ، يقوم عليه الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد .

والأعمال التي تدخل في نطاق هذه السياسة تشرف عليها السلطات المحلية على أن يقع العبء الأكبر من التمويل على عاتق الحكومة المركزية كما هو الحال في بلاد السويد مثلاً ، وكما كانت تفعل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من بعض النواحي ، وينبغي في هذا الصدد أن نراعي أموراً ثلاثة وهي :

أولاً : أهمية العمل بالنسبة الى البلاد بوجه عام الى جانب فائزته المحلية .

ثانياً : معدل الضرائب في المناطق المختلفة .

ثالثاً : درجة البطالة من جهة أخرى .

ويلاحظ كذلك أن تكون هذه الأعمال من النوع الذي يصلح له العامل ذو المقدرة العادية ، كما يمكن التوسع فيها أو الإقلال منها حسب درجة ومدة البطالة ، وأن تكون الأجور التي تدفع للمشتغلين فيها عبارة عن الشطر الأعظم من النفقات الضرورية .

ولكن ، أليس من الأولى أن نتذرع بالشجاعة والصراحة فنعترف أن أي إصلاح منشود لا جدوى منه على الإطلاق الا اذا هيأنا أسباب

الصحة لجميع الأفراد . وإذا نظرنا الى مصر وشقيقاتها العربية ألفينا أول واجب على الدولة ينحصر في توفير الماء الصالح للشرب . وليست المطالبة بأمر كهذا بمدعاة الى العجب ، اذا ذكرنا أن هذا الماء الصحي يعد بالنسبة الى الغالبية الساحقة من أهل إقليم الشرق الأوسط لونا من ألوان الترف على ما تقول الكتاتبة الانجليزية دورين وارين في كتابها المعروف **الأرض والفقر في الشرق الأوسط** . ولقد وضعت السلطات الصحية المصرية عام ١٩٤٤ مشروعا ينفذ على سنوات خمس وقدرت نفقاته باثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات ، ولكن يؤخذ عليه أنه يهدف فقط الى إمداد المدن بالماء الصالح ، ولم يفكر في الريف حيث تقيم أغلبية السكان . ويحتاج البعض بضخامة النفقات التي يتطلبها تنفيذ مثل هذا المشروع بالنسبة الى البلاد كلها ، ولذلك يرى البعض أن يصدر تشريع سريع يلزم ملاك الأراضي من درجة معينة باقامة الطلبات في مناطقهم وجهاتهم . غير أن هذا حل نصفي ولا بد المسألة من علاج حاسم وناجع ، ولهذا **فاني أدعو الى تنظيم قرض وطني كبير** ، والأموال موفورة بالبلاد وفي حاجة الى الاستثمار ، ونقوم بالدعاية اللازمة لنجاحه ، ثم نضع الخطة لتعميم الماء الصالح في فترة معلومة ولتكن خمس سنوات أو عشرأ . ولا بد كذلك من تأليف لجنة مركزية عليا تشمل الحكومة وغيرها من الهيئات وأن تكون لها فروع إقليمية وبلدية وقروية ، وهذه اللجان تتولى التنفيذ في مناطقها تحت الإشراف الدقيق من جانب الهيئة العليا التي تقدم حسابا عن أعمالها في نهاية كل شهر ثلاثة وفي ختام كل عام الى البرلمان والرأى العام . وعلى الحكومة أن تبذل كل جهدها لتوفير الطلبات والآلات والمعدات والمواد اللازمة للعمل ، وينبغي أن يكون المشروع قائماً بذاته

وبعيداً كل البعد عن سيطرة السلحفاة الحكومية ، ولكن حذار أن نسرف في التكاليف فنمسي وإذا بجانب كبير من النفقات يذهب رواتب للموظفين . وفي مصر والبلاد العربية المجاورة أمراض متوطنة مشتركة ، وهذا يقتضى وضع برامج بحملات لمكافحتها في كافة هذه البلدان فإفادة مثلاً من محاولة القضاء على الملاريا في مصر إذا ظلت المستنقعات موجودة في شرق الأردن أو فلسطين مثلاً . إن المسألة بحاجة إلى التعاون والجهود المنسقة الموحدة وهنا يأتي دور جامعة الدول العربية . ولعل تنفيذ هذه الخطط حجر الزاوية في أعمال الهيئة الصحية الإقليمية .

ومرة أخرى أقول : ما فائدة التأمين الاجتماعي وتوفير المساكن الصحية والماء الصالح وتهيئة أسباب العمل ودعم النظم الديمقراطية ، إذا ظل الأفراد على ما هم عليه من الأمية والجهل ؟ إن التعليم وحده هو الذى يجعلهم يقدرّون هذه الإصلاحات ويعنون بالمحافظة عليها والانتفاع بها ، بل إنه يجب أن يكون حجر الزاوية في كل إصلاح نرتجيه ونعزم القيام به . واذن من الواجب أن نسعى إلى إزالة وصمة الأمية في أقل فترة ممكنة .

وقد يعترض البعض بعدم توافر المال وأما كن الدراسة والمعلمين أنفسهم . والحجة في ظاهرها وجهية ربما تحمل على الاقتناع ، غير أن هناك وسيلة للتغلب على أمثال هذه الصعاب ، ونقصد بها « **التعبئة العامة** » .

فلنعلن « **التجنيز** » على الجهل وهو أخطر أعدائنا ، فنستخدم جميع المباني الحكومية وأمثالها ليلاً أو في الوقت الذى تكون فيه غير مشغولة لاستقبال الأميين وتعليمهم . ولنجنّد كافة المتعلمين من غير تفرقة في أوقات فراغهم وعطلاتهم للقيام بمهمة التعليم وبغير أجر لمن هم في غير حاجة إليه ،

وان يبخل متعلم مهما كان مركزه على مواطنيه ببعض من وقته وجهده ،
وان لنا أسوة في الجماعات الثقافية وأمثالها من تتولى هذه المهمة . وللأحزاب
في مصر لجان وشعب في كافة أنحاء البلاد وعليها واجب خطير هو المساهمة
في تعليم الأميين من أهلها وفي مناطقها . ولندبر المال من وسائل متعددة
كالموارد العادية للحكومة المركزية والهيئات المحلية ، والقروض التي نخصصها
لهذا الهدف ، وكصدار يا نصيب سنوى مثلاً بجوائز كبيرة باسم « مكافحة
الأمية » . واني لوائق أننا ان فعلنا ذلك جادين فالشعب سيقبل طائعا
متحمساً لأعلى تلقى العلم فحسب ، بل وعلى تقديم المال اللازم .

ان الفرد الجاهل نقدم له المسكن الصالح فيجعله قدراً ، والماء النقي فلا
يتخرج من الشرب من الأقفية والمجارى ، والدخل الكافى فلا يعنى بالنظافة ،
والمستشفى المزود بكل جديد فى ميدان الطب يعمد الى العلاج البدائى
الذى يصوره الدجالون .

علينا أن نعلن التعبئة العامة على هذه الأدواء فيصبح المجتمع المصرى
قويا من كافة الوجوه .

الفصل السابع

من تجارب الغرب فى التأمين الاجتماعى

يموج الجو الذى نعيش فيه بمختلف التيارات الفكرية والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية المتباينة ، وتعالى الأصوات من القادة بتأييد هذا الاتجاه أو ذاك ، وتعدد الصيحات مطالبة بشتى صنوف الاصلاح فى ميادين الحياة . والمحور الذى تدور حوله كافة هذه الاعتبارات اشاعة الروح الديموقراطية الصحيحة ، وتحقيق التوازن الاجتماعى ، لأن هذا هو الأساس المكين الذى يقوم فوقه مجتمع طابعه الهدوء وخاصيته الاستقرار وهما شرطان جوهريان لا بد منهما لى تسير الجماعة البشرية فى طريق النهوض والارتقاء .

ولقد أوردت وثيقة الأطلنطى المعروفة عن الحريات الأربع عبارتي « التحرر من الفاقة والعوز » و « التحرر من الخوف » . وهاتان العبارتان قصد بهما صائغو الوثيقة المجال الدولى فضلا عن الميدان القومى . وإذن يكون المعنى المراد ان يعيش أفراد كل شعب فى المجموعة الانسانية العظمى وقد توافرت لهم أسباب المعيشة اللائقة ، أى ضمنوا الدخل المناسب ، وأمنوا غوائل المرض ، وتحققت لهم بواعث الطمأنينة فى حالات التعطل والشيخوخة والعجز عن اداء العمل بصورة دائمة أو مؤقتة ، وأتيحت لهم أوسع الفرص ليحصلوا على ما تؤهله لهم مواهبهم

العقلية من التعليم . فاذا ما تمكّنوا بهذه الوسائل من اشباع مطالبهم المادية ، انفسح أمامهم المجال كي يشبعوا رغبتهم في المتع الروحية بمعناها السليم ، وهنا تزول عوامل النفور والبغضاء طالما حررنا الفرد من الحرمان المتعدد الجوانب . ولسنا تعدو الحق اذا قررنا أن سياسات الشعوب ، وبخاصة في أعقاب الحرب الأخيرة . انما تستوحى هذه الروح وتستهدف هاتيك الأغراض ، وهذا يفسر لنا الخدمات المتشعبة التي توفرها الدولة للأفراد جميعا ، لأن العبرة الأولى ليست بالدخل الذي يحصل عليه الفرد وانما بمدى التسهيلات الاجتماعية والصحية والثقافية .

وإذا كان العالم يتأرجح اليوم بصفة خاصة بين اليمين واليسار أو يشق طريقا وسطا ، وإذا كان الاجتماع منعقدا على ضرورة نشر العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطوائف والطبقات ، وإذا كانت الأساليب المتبعة تتعدد وتنوع ، فان هناك بلاد تطبق تجارب في الميدان المعروف باسم التأمين الاجتماعي نعدّها مؤدية الى الاستقرار ، سنعرض لها حتى تكون نبراسا نهتدى به في جهودنا نحو اقرار الشيء نفسه في البلاد ، وجميع قادتها متفقون عليه من ناحية المبدأ .

وفي مقدمة هذه البلدان السويد التي سارت في هذا الطريق منذ مستهل القرن الحالي وعلى الأخص بعد أن تولى الحزب الاشتراكي الديموقراطي الحكم في غمرة الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي اجتاحت العالم منذ أواخر عام ١٩٢٩ ، وأهم مبادئ ذلك الحزب القضا. على البطالة ورفع مستوى المعيشة وتنمية الخدمات الاجتماعية على أوسع نطاق .

ومن هذا الحزب وجماعات الاشتراكيين والفلاحين تتكون كتلة قوية : وبالرغم من اختلاف الأحزاب فالثابت كما يقول آلبين هانسون

ان الاشتراكية والديموقراطية البورجوازية لم تقف موقف التعارض التام في بلدان أوروبا الشمالية ، فالديموقراطيون البورجوازيون لم يدفعهم الخوف من الاشتراكية الى الانحراف عن المثل الديموقراطية ، كما أن الفساد والعدوى لم يحملا الاشتراكيين الديموقراطيين على نبذ الديموقراطية البورجوازية . وليست السويد اشتراكية كما يريد لها أرباب ذلك المذهب ، وليست رأسمالية صرفة كما كان ذلك النظام في القرن الماضي ، ولكنها تسلك سبيلا خاصا بها ، وتأخذ من النظامين ما يتفق مع الظروف ، مهما تباينت مبادئ الأحزاب . ولعل هذه الروح تفسر لزاما بلاد السويد ما يلمسه من شيوع الديموقراطية الحرة ، وعظم التقارب بين الطبقات في الغنى والثراء ، وبساطة الفارق في مستوى المعيشة بين الطبقتين الوسطى والعاملة ، ووجود معيار أخلاقي وأدى واحد لجميع المواطنين ، وارتفاع درجة الثقافة والتعليم ، وقوة البنية التي يتصف بها أفراد ذلك الشعب الشمالى . ويحدثنا أحد الكتاب الانجليز ان أول ما استرعى نظره عند زيارة مدينة ستكهولم عاصمة السويد خلوها من المساكن القذرة ، ومن الأطفال ذوى الملابس الرثة والأسمال ، ومن المتسولين الذين يطاردون المارة ويلاحقونهم فى أرقى عواصم ومدن الدول الأخرى ، ولعل من أكبر أسباب هذه الظواهر الطبية ماتقدمه الدولة من معونة وخدمات اجتماعية راقية .

ويلفت النظر فى هذه الخدمات الاجتماعية أنها تقدم لأفراد الطبقتين الوسطى والعاملة على حد سواء ، كما يساهم فى ذلك أرباب الأعمال بنصيب كبير جدير أن يحتذى زملائهم فى البلاد الأخرى ، ويعلل الكتاب ذلك بأن السويد قد انتقلت مباشرة من النظام الاقطاعى الى النظام الصناعى

الحديث ، فأصبح السيد الاقطاعى بالأمس رب العمل الصناعى اليوم فى مصنع منعزل ، فهو يقدم لعماله ومأجوريه المساكن والمدارس وما يحتاجون اليه من خدمات اجتماعية ، فتوافرت العلاقات الطبية المتبادلة بين الطرفين . ويلاحظ كذلك أن الدولة تتدخل لتنظيم الخدمات والرقابة عليها ، دون السماح بطغيان الروح البيروقراطية ، ويمكن القول أن الادارة شركة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية والجماعات المتطوعة . ولقد بلغ التأمين الاجتماعى مبلغاً عالياً من التطور المتقدم ، فالتأمين ضد اصابات العمل إجبارى منذ عام ١٩٠١ ويتولاه مكتب حكومى فضلاً عن شركات خاصة ، ويتحمل أعباءه المالية كلها أرباب الأعمال فى غير مضمن أو فتور ، ويشمل العناية الطبية الواجبة والمعونة المالية فى حالة المرض ، الى جانب المعاش عند الوفاة للأرامل والأزواج والمعولين من الوالدين وللأطفال حتى الخامسة عشرة من أعمارهم .

وتقوم بعملية التأمين ضد البطالة جمعيات كونتها نقابات العمال وتمدها الدولة بما يعوزها من الاعانات على الدوام ، هذا الى جانب ما تقوم به الحكومة من جهود موفقة للقضاء على التعطل .

أما التأمين الصحى فبابه مفتوح أمام جميع المواطنين دون تمييز أو استثناء فيما بين الخامسة عشرة والأربعين من العمر ، وتقدم الجمعيات المحلية المبالغ اللازمة للمساعدة الطبية والعلاج بالمستشفيات ، وذلك لمدة تتراوح بين ١٨ ، ٩٠ يوماً وتطول إلى سنوات إذا كانت الجمعية المركزية هى المشرفة على الأمر . وكانت القاعدة قبل الحرب العالمية الأخيرة أن يبدأ القسط الشهرى من حوالى خمسة قروش ، وتقدم الدولة إعانة تناسب مع عدد أعضاء كل جمعية ، ولقد قدر ما كانت الدولة تدفعه عن الفرد

الواحد في البلاد كلها بما يعادل خمساً وستين قرشا . تفعل الدولة ذلك ، لأنها تدرك أن الصحة أساس لتقدم الشعب بأسره وحيويته وإنتاجه .

ومنذ عام ١٩١٢ ، أى قبل الحرب العالمية الأولى ، تقرر إجبارية التأمين ضد كبر السن والعجز عن العمل لأى سبب كان . فضلا عما يدفع للأطفال من المعاش ، وهذا التأمين عام يشمل المواطنين جميعا بدون استثناء فيما بين السادسة عشرة والسادسة والستين من العمر ، خلا الموظفين العموميين ، إذ لهم نظام خاص . وعلى كل مواطن بالسويد أن يساهم بما يعادل ١ ٪ من دخله . وبذلك يستحق معاشا اذا بلغ السادسة والستين من عمره ، او عندما يصبح فى حالة العجز الدائم عن أداء نصيبه الواجب من العمل الاقتصادى . ويقدر المعاش فى حالة الشيخوخة والعجز الدائم على أساس ٦٠ ٪ من الأجر السنوى ، ثم تهبط النسبة الى ٥٠ ٪ اذا كانت حالة العجز موقوتة . ويدفع معاش الأسرة الى الأرملة الى أن يتسنى لها الزواج بعد وفاة عائلها ، ولكل طفل الى أن يدرك الحادية والعشرين من العمر أو الى نهاية حياته اذا كان عاجزاً عجزاً طبيعياً عن ممارسة حرفة أو مهنة . وابتداء من عام ١٩٣٧ صدر تشريع جديد ينص على تقرير مخصصات للأيتام أو لأطفال مستحقى معاش العجز الدائم .

وبمناسبة التأمين الصحى نرى من المستحسن أن نورد نبذة عن نظمه فى بلاد غير السويد . فى فرنسا نجد أنه بمقتضى القانون الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، امتد أثر التأمين الصحى بحيث يشمل الأولاد (سن ١٦ - ١٧) ، اذا كانوا فى مرحلة التدريب المهنى ، والصبيان (١٧ - ٢٠) اذا كانوا يواصلون الدراسة ، وللاقارب وغيرهم (من أهل الأفراد المؤمن عليهم) اذا كانوا يضطلعون بعبء الأعمال المنزلية

أو تربية الأطفال . وقد أنشأ القانون نظاما للتأمين في حالة المرض الطويل الأمد ، فبالنسبة الى الأشخاص المؤمن عليهم وأسراتهم تدفع وزارة التأمين الاجتماعي نفقة إرسال المريض الى الريف أو الى مصحة . أما أجور الأطباء والجراحين فانها تحدد الآن في كل مقاطعة بالاتفاق مع لجنة التأمين الاجتماعي الاقليمية .

وفي النرويج يشمل التأمين الصحي فقدان الدخل بسبب المرض ، والعلاج الطبي المجاني والمستشفى . وهذا النظام قائم منذ سنة ١٩١١ ، وإجبارى بالنسبة الى العمال والمستخدمين ممن هو أكثر من سن الخامسة عشرة ومن لهم دخل معين . وكذلك يجوز لغير الأفراد المؤمن عليهم الاستفادة من مزاي هذا النظام الذي يقدر عدد المنتفعين منه بحوالى ثلاثة أرباع السكان .

ولجميع المواطنين من أهل سويسرا الحق في التأمين ضد المرض ، كما يجوز للأجانب الاستفادة منه . وإذا كان التأمين الإجبارى ضد المرض غير موجود ، فان للمقاطعات والمناطق الحق في اعلان التأمين الصحي الاجبارى بالنسبة الى بعض الطبقات .

الفصل الثامن

نظام التأمين الاجتماعي الشامل في إنجلترا

شهدت إنجلترا منذ أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالى طائفة أو سلسلة من التشريعات التى تستهدف رعاية الطوائف المحدودة الدخل حتى صار لديها نظام للخدمات الاجتماعى يفوق سواه فى البلاد الأخرى . ولكن الحرب الأخيرة أحدثت تحولا فى نظرة الدولة ومهامها فتألفت لجنة للبحث والاستقصاء سرعان ما أصدرت الوثيقة البالغة الأهمية المعروفة باسم « تقرير بيفرديج » نسبة إلى رئيس اللجنة . ولقد تمكن الرجل من كشف عيوب رئيسية ثلاثة نجم عنها فيما يلى :

١ - تحديد الخدمات الطبية سواء فى مدى المعالجة وفى الأشخاص الذين تنطبق عليهم ، وعدم كفاية المعونة فى حالات الوضع ونقصها فى نفقات الدفن .

٢ - تعدد الهيئات التى تتولى الخدمات الاجتماعية وتباين القواعد التى تسيّر عليها ، بما يؤدى إلى الوان من الشذوذ وتحمل نفقات إدارية لا مبرر لها .

٣ - قصر التأمين الإلجبارى على طبقات معينة .

وهنا رأى بيفرديج أن من واجب الدولة أن تضمن لرعاياها التحرر من العوز عن طريق مشروع إلجبارى للتأمين يكون عاما فى تطبيقه ضد جميع كوارث الحياة ، مما يكفل حداً أدنى من الدخل لكل إنسان . ويبدأ التقرير بتحليل العوز فأرجع أسبابه إلى التعطل ، وكبر العائلات ، وضعف

الصحة ، ولهذا وضع المشروع على أساس افتراضات ثلاث وهى مرتبات العائلة (مرتبات الأطفال) والخدمة الشاملة للصحة وفترة النقاهة ، والاحتفاظ بالعمل .

ومن دراسة التقرير وما به من آراء ومقترحات نجد أنه يستند إلى المبادئ الستة التالية أو يسترشد بها :

أولا - الفئة المتساوية لاعانة معيشة الكفاف أى إيجاد نسبة متعادلة للجميع ، فاذا كان الناس يرغبون فى فئات أعلى فهم أحرار فى أن يباشروا التأمين الاختيارى لدى الشركات الخاصة .

ثانيا - فئة المساهمة المتساوية ، ومعنى ذلك أن كافة الأشخاص المؤمن عليهم ، الأغنياء منهم والفقراء ، يدفعون المساهمات بعينها من أجل الضمانة ذاتها . ومن الواضح أن ذوى الثراء يقع عليهم قسط وافر من ضريبة الدخل فهم إذن يدفعون نصيبا أكبر فى المنح التى تخصصها الدولة للتأمين الاجتماعى ، الا أن هذه المساهمة الأخيرة غير مباشرة إذ تجيء عن طريق الضرائب .

ثالثا - توحيد المسؤولية الادارية تحقيقا للكفاية والاقتصاد فى النفقات . وطبقا لهذا المبدأ يدفع كل شخص مؤمن عليه مجرد اشتراك واحد ويستخدم بطاقة واحدة للتأمين ، وتضم هذه الاشتراكات جميعا الى الأموال المخصصة للتأمين الاجتماعى والقائمة بذاتها . ويتضمن المشروع اقتراحا بإنشاء وزارة للتأمين الاجتماعى .

رابعا - ان تكون الاعانة المقترح اقرارها كافية - بدون الحاجة الى موارد أخرى - كى توفر للمواطن الحد الأدنى من الدخل بحيث يكفى لمعيشة الكفاف فى الأحوال العادية .

خامسا - يكون التأمين الاجتماعى شاملا فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتناولهم وبحاجاتهم ، فكأن حوالى ٩٨ ٪ من المواطنين سينتفعون به .

سادسا - يقسم المشروع المواطنين يشملهم المشروع الى طوائف ست وهى (ا) الاشخاص الذين يؤدون الأعمال على أساس عقود العمل (ب) الأشخاص الذين يعملون لحسابهم أو بأنفسهم ويشمل هذا أرباب الحرف والفلاحين وأصحاب المتاجر . فهؤلاء يؤمن عليهم ضد الأخطار شأنهم فى ذلك شأن أفراد الطائفة الأولى الا أنهم لا يتمتعون باعانة التعطل أو العجز الصناعى ولذلك لا يدفعون أقساطا لها . (ج) المتزوجات فى سن العمل ، فإذا كانت الزوجة تمارس عملا مربحا فلها ان تساهم باسمها فى التأمين الاجتماعى والاستفادة من اعانة التعطل والعجز . فإذا لم تفعل ذلك فأنها تتمتع بكافة الاعانات (عدا اعانتى التعطل والعجز) وذلك على حساب تأمين الزوج . (د) ذوى الموارد الخاصة ولا يعنى صاحب الملايين من التأمين (هـ) الأطفال ممن هم دون السادسة عشرة من أعمارهم (و) المسنونون المتقاعدون الذين يتجاوزون سن العمل وهى ٦٥ للرجال ، و ٦٠ للنساء .

أما تمويل هذا المشروع الضخم فعن طريق مساهمة المستخدمين وأصحاب الأعمال والدولة : ولا شك أن الفكرة التى تكمن وراءه تعد انقلابا بالغ الأهمية فى نظرة الدولة الى الجماعة ، وتقدما طيبا نحو خلق مجتمع هادى تشييع فى جنباته عناصر الاستقرار والرخاء . ومن الطبيعى أن تحتضن حكومة العمال المشروع بعد أن وصلت الى الحكم نتيجة للانتخابات العامة خلال صيف سنة ١٩٤٥ .

وفى عام ١٩٤٦ صدر قانون التأمين الاجتماعى الشامل على أن يسرى

مفعوله ابتداء من ٥ يوليه سنة ١٩٤٧ وبذلك الغيت القوانين القائمة قبل ذلك بشأن الصحة والمعاشات والتأمين ضد البطالة . ويشمل من الوجهة العملية كل فرد في بريطانيا العظمى ، ويقسمهم الى الطوائف الثلاث التالية :-

(ا) الأشخاص الذين يؤدون أعمالهم على أساس عقود العمل .

(ب) الأشخاص الذين يعملون بأنفسهم أو لحسابهم .

(ج) الأشخاص الذين لا يستخدمون .

ويدفع الأفراد المؤمن عليهم مبالغ أسبوعية معينة أوردتها القانون وتظل تدفع حتى سن معينة وهي ٦٥ للرجال و ٦٠ للنساء ، وبعد ذلك لا يدفع الشخص شيئاً . وفيما يلي بيان موجز بالمنافع والمزايا التي يتنفع بها الأفراد .

(١) المرض والبطالة فالسعر العادى ٢٦ شلن في الأسبوع يضاف

اليها ١٦ شلن لأول ذكر بالغ يعال ، $\frac{1}{4}$ شلن لأول طفل يعال ، أما الأطفال الآخرون فيشملهم قانون اعانة الأسرة .

(٢) هبة الوضع : خلال فترة الوضع تأخذ المرأة ٤ جنيهات عن

كل طفل ولها ان تأخذ أسبوعيا ٣٦ شلن لمدة ١٣ أسبوع تبدأ قبل الوضع بستة أسابيع تقريبا بشرط الا تؤدى عملا خلال هذه المدة .

(٣) الترمل : (أدخل هذا النظام لأول مرة) : اذا مات عن المرأة

زوجها فإنها تطالب لمدة ١٣ أسبوع باعانة اسبوعية قدرها ٣٦ شلن لنفسها ، ويضاف إلى ذلك سبع شلنات ونصف شلن إذا كان لديها ولد في سن المدرسة

وبعد انقضاء المدة تتناول إعانة الأم المترمة وقدرها ٣٣,٥ شلنًا لنفسها واطفل في سن المدرسة .

(٤) إعانة الوصاية : على أطفالها من دون السادسة عشر من العمر

(٥) معاش اعتزال العمل

(٦) منحة في حالة الوفاة : وهي عبارة عن المبالغ التالية ٢٠ جنيهًا

للبالغ ، ١٥ جنيهًا للطفل (٦ - ١٨) ، ١٠ ، جنيهات للطفل (٣ - ٦) ،
٦ جنيهات للطفل دون الثالثة من العمر ، والغرض من ذلك المساعدة في
تدبير نفقات الدفن . وإلى جانب ذلك هناك قانون الاصابات الصناعية في
حالة الاصابة ، والعجز عن العمل ، والوفاة للارمل أو الأرملة إذا مات
الطرف الآخر في حادثة صناعية .

الفصل التاسع

تجارب عملية في الغرب

لتوفير المساكن الصحية

لعل القارىء قد أدرك أننا فيما كتبناه عن الديمقراطية وحقوق الفرد ، جعلنا غايتنا التي يتفق معنا بشأنها كل كاتب أو مصلح عادل ، المطالبة بكل ما يوفر للمواطن أكبر قسط من السعادة حتى يتمتع بحياة لا ثقة كريمة . ونعتقد إذن أنه ليس من المغالاة القول ان من حقوق الفرد في المجتمع المتمددين أن نيسر له سبيل السكنى الصحية ، بغض النظر عن مركزه الاجتماعى أو دخله ، وان من واجب الدولة أن تواجه هذه الرغبة - أو الضرورة ان شئنا الدقة - بكل ما يسعها من جهد . ولا شك أن أهم ما ينبغى أن تتجه الجهود صوبه ما تعلق بإعداد المساكن الصحية لأفراد الطبقتين الوسطى والعاملة على حد سواء ، وفي المدينة والقرية دون تفرقة ، على أن تكون هذه المساكن فى الغالبية العظمى من الحالات ملكا خالصا لمن يقيمون فيها . ولمشكلة المساكن فى مصر جانبان أحدهما خاص بالآزمة الحالية والناجمة من انعدام التناسب بين الزيادة فى السكان وعدد الانشاءات فى السنوات التالية لنشوب الحرب العالمية الثانية ، مما ترتب عليه نقص سبب ارتفاعا واضحا فى أثمان المنازل والايحارات بالمدن ، وهانحن أولاء نسمع الأصوات التي تضع بالشكوى ، ونطالع مختلف المقترحات والمشروعات دون أن نوفقى الى حل عملى فعّال . أما الجانب الثانى فعلى أكبر قدر من الأهمية ، ونقصد به وضع سياسة طويلة الأمد

وبخاصة للريف الذي تحدثنا الآنسة دورين وارين « انه لا يحتوى اطلاقا على مساكن بالمعنى الحقيقي الذي يراد من هذه الكلمة » . وفضلا عن هذا فنحن في حاجة الى سياسة كهذه ، يشمل تنفيذها المدن بعد أن اتسع نطاق الهجرة اليها ، وهذه هي الظاهرة التي ستزداد وضوحا في المستقبل ، تبعا لاطراد النشاط الصناعي والتجاري .

وإذ نتفق على هذه المبادئ والغايات نرى من الأوفق أن نشير الى تجارب السويد في هذا الميدان وهي البلد الذي يسترعى النظر فيه ارتفاع مستوى المساكن الى حد كبير بالنسبة الى الطبقتين العاملة والوسطى ، واطراد عملية البناء والانشاء ، وانخفاض الايجارات ، وتعدد التسهيلات التي مكنت نسبة كبيرة من الأهالي من امتلاك محال اقامتهم . والظاهرة البارزة في الموضوع كله أن سياسة الدولة تقوم على مبدأ تقديم السلفيات وتوفير الأراضي اللازمة ، أما عملية البناء ذاتها فأمر تتولاه المشروعات الخاصة والهيئات التعاونية ، ولما كانت الدولة تملك مساحات واسعة من الأراضي فانها تؤجرها أو تمنحها بالمجان لأغراض البناء ، ولقد اتجه التشريع الحديث الى تحقيق غايات أربع وهي بناء وتحسين المنازل للعمال الزراعيين ، واقامة العمارات الكبيرة بالمدن ، وإسكان الأسر التي يكثر عدد أفرادها ، وإنشاء الفيلات المحوطة بالحدائق البسيطة في ظاهر المدن .

ففي سنة ١٩٠٤ تأسست هيئة حكومية ذات اعتمادات خاصة دائمة ، والقصد منها تقديم السلفيات بفائدة بسيطة لكل من يريد أن يقيم لنفسه مسكنا خاصا . وتتراوح قيمة السلفية بين نصف وثلاثة أرباع نفقة البناء . ومن وسائل التيسير أن المقرض قد يعفى من الالتزام بسداد المبلغ إذا تحقق الغرض منه . غير أن الناحية التي تلفت النظر أن لهذه المنظمة في الريف

وظيفة مزدوجة ، فهي تمكن الفلاح من شراء قطعة أرض تتراوح مساحتها بين خمسة وسبعة أفدنة ، كما تتيح له الفرصة لبناء مسكن له يتكون من غرفتين مع ملحقاتهما . وعلى الفلاح المقترض أن يرد ثلثي السلفية فقط في بحر خمس وثلاثين سنة .

ونلقى هيئة حكومية أخرى تقدم القروض اللازمة للمقاولين وشركات البناء بنسبة تعادل ٧٠٪ من قيمة بناء المساكن وبفائدة قدرها ٣٪ . ومنذ عام ١٩٣٧ صار في مقدور الفقراء جداً من أفراد الشعب أن يحصلوا على تكاليف مساكنهم البسيطة على هيئة هبة أو منحة من الدولة وهم لا يساهمون في العملية كلها إلا بما يملكون من قوة العمل .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد رصدت حكومة السويد عام ١٩٣٥ اعتماداً دائماً بقصد اسكان العائلات الكبيرة العدد . فالدولة تقدم القروض للمبديات وشركات البناء ، كما تمنح السلطات المحلية الأرض اللازمة بالمجان . ويستطيع البناء أن يقتصر القيمة كلها على أن يقوم بسدادها خلال أربعين عاماً . ونود هنا أن ننبه إلى حقيقة بارزة وهي أن الدولة لا يقف بها الأمر عند حد تهيئة هذه التسهيلات ، ولكنها تدرك أن عليها واجبا آخر له شأنه تتطلبه رعاية المصلحة العامة فهي تشترط أن يكون الحد الأدنى للمسكن غرفتين ومطبخاً ، وتلزم المختصين بأن تحتوى العمارة على ملعب رياضي للسكان ومدرسة حضانة للعناية باطفال القاطنات من يعملن بالنهار ، ومغسل عام ، وحمام خاص لكل أسرة . وهي حكومة ليست تاجرة ولا تشجع الاستغلال الذي لا مبرر له ، ولهذا نراها تقدر الايجار على اساس تكاليف البناء وحدها ، كما تمنح خفضاً يتراوح بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ من الايجار إذا زاد اطفال الأسرة الواحدة عن هم دون السادسة عشرة من العمر عن اثنين .

والتعاون في السويد حقيقة لا مظهر ويؤدي وظيفته المطلوبة منه .
ومن هنا تلعب شركات البناء التعاونية دوراً له أهميته في التغلب على أزمة
السكنى عن طريق إقامة المساكن لأعضائها لقاء اقساط بسيطة يدفعونها .
وهناك جمعيات تشيد المساكن وتبيعها لمن يقطنون فيها ، وهؤلاء يتولون
إدارة شؤون العمارة . وإلى جانب هذا كله نجد إلى جوار المدن وبخاصة
العاصمة استوكهولم مناطق زاخرة بالفيلات أو الشقق الصغيرة المستقلة .
ففي عام ١٩٣٧ كان لبلدية العاصمة ٢٤٠٠٠ فدان بالضواحي شيدت على
أجزاء منها ٧٠٠٠ من هذه المنازل الصغيرة كما وضعت خطة لبناء عدد
يتراوح بين ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ سنوياً .

هذا بعض ما يجري في السويد ، فهل مصر الغنية بمواردها ومواهبها
أعجز من ذلك البلد الصغير ؟ الجواب بالنفي دون تردد أو شك . والرأى
عندى أن توضع سياسة مرسومة بعد القيام بدراسة وافية لاحتمالات
الزيادة في السكان ودرجة الهجرة الداخلية وعدد المساكن الصالحة اليوم ،
والمساكن التي بحاجة إلى الإصلاح والتحسين ، والبيوت التي لا بد من
إزالتها وبناء غيرها . هذه عملية دقيقة تحتاج إلى قدر كبير من الدرس وبها
نستطيع أن نعرف ماذا نشيده عما بعد آخر ، والنفقات التي يتطلبها
ووسائل ذلك . ويجب تقديم الأراضي اللازمة مجاناً أو بثمن منخفض
إذا كانت مملوكة للدولة ، وينبغي منح السلفيات الكافية لآجال طويلة
وبفائدة بسيطة ، كما أن على الحكومة أن تعمل على توفير المواد اللازمة
لأعمال البناء ، وأن تتدخل لتحديد ثمن بيع المسكن أو إيجاره . وليكن
الهدف تمليك المساكن في الغالب لأفراد الطبقتين العاملة والوسطى بالريف
والمدن . أما الأموال التي تقرضها الدولة فتؤخذ من الإيرادات العامة أو

من قروض أهلية تعقد لهذا الغرض . ومن الضروري رسم سياسة لبناء
الأملاك اللازمة للمدارس والمحاكم والمصالح الحكومية بدلا من استئجارها
ولنا أسوة في تركيا . وعلى وزارة الأوقاف والأوقاف الأهلية الحرة
استخدام الأموال لإقامة عمارات للإيجار الرخيص ، وكذلك تستطيع
أن تساهم في المضمار مصلحة البريد باستثمار الأموال المتراكمة في صناديق
التوفير لهذا الغرض .

إذا فعلنا هذا كله أصبنا عدة عصافير بحجر واحد فساعدنا على الحد
من موجة ارتفاع تكاليف الحياة ، ووفرنا المسكن الصالح للأفراد هذه
الأمم ، ونشطنا صناعة هامة في الاقتصاد القومي وما يتصل بها ، وساهمنا
في علاج مشكلة البطالة .

هذا واحد من المشروعات العمرانية ، ينبغي أن نقوم بتخطيطها
وتنفيذها في أقرب وقت مستطاع ، فهل نحن فاعلون ؟ الواجب والصالح
محتمان ذلك ؟

الفصل العاشر

حول سياستنا الخارجية

من الحقائق الواضحة بذاتها والتي لا يرقى إليها ظل من الريب أن على الدولة أن ترسم لنفسها سياسة خارجية مستقرة ، واضحة المعالم والخطوط ومستوحاة من الاعتبارات والمطالب القومية الجوهرية من جهة ، كما يراعى فيها من جهة أخرى أن البلد عضو في الأسرة الدولية أو جزء من عالم حي متحرك ، تتشابك أجزاؤه ومصالحه أحيانا كما تتعارض أحيانا أخرى .

ومثل هذه السياسة تصبح دستوراً ثابتاً ، قد تمتد يد التعديل الى البعض من مظاهره والى وسائل تطبيقه ، حسبما تتطلب الظروف والتطورات القومية والعالمية ، ولكن مبادئه العامة تظل قائمة طالما تحقق الأهداف القومية العليا ، وما دامت تستمد كيائها من حاجة الجماعة القومية وتعمل على إشباع رغباتها وتوفير سبل السعادة والهناء لها ، فكأننا نريد للدولة سياسة حية وتمتاز بالمقدرة على التشكل والتطور اذا كان في ذلك الخير القومى العام .

ونحب ان نؤكد حقيقة لها أهميتها ، وهى أن من الضروري ألا يكون للعاطفة دخل فى تصرفاتنا ازاء المشكلات الخارجية ، وانما ينبغى أن تكون المصلحة هى المعيار والدافع ، والا زجت بنا العاطفة فى أخطاء وتصرفات لا ينجم عنها سوى الضرر . ومن الأمثلة على ذلك أن سويسرا

الديموقراطية ظلت خلال حربين بعيدة عن ميدانها لأن موقعها الجغرافي وصالح شعبها يمتنان ذلك . وكان الخلاف بين الفاشية والنازية واضحا بصدد النمسا حتى هدد موسوليني بالقتال اذا اقدمت المانيا على التدخل المباشر في شؤون ذلك البلد الصغير ، ثم دارت الأيام وإذا الدكتاتوران الأوريان يتحالفان وإذا بايطاليا - الرسمية على الأقل - لا تبدي معارضة حين اقدم هتلر على اجتياح النمسا والقضاء على استقلالها . ولدينا مثل آخر تقدمه بعض البلدان العربية ، فهأهى شرق الأردن تواقه الى ان يخرج مشروع سوريا الكبرى الى عالم الوجود ، كما تحتضن العراق مشروع الهلال الخصيب ، والبلدان يسيغان حول اهدافهما مع انهما يعملان فعلا بأنها لا تلقى الترحيب او الرضاء من جانب شقيقات اخرى لها ، وان التنفيذ قد يؤدي الى هدم جامعة الدول العربية . وهذا جميعه نذكره كي يستقر في الازهان ان العواطف ليست اساسا تقوم عليه سياسة اى بلد الخارجية .

ومثل هذه السياسة التي نراها جديرة بالاتباع يجب أن تعتنقها أو تؤمن بها الأحزاب والجماعات السياسية وتواصل تحقيقها وتنفيذها باطراد وانتظام ، وان اختلفت أو تفاوتت الأساليب والخطط التي تمارسها هذه الأحزاب طبقا للظروف والأوضاع ، ونحن في هذا انما نتمثل بالدول الأخرى التي بلغت شأواً في النضوج والتقدم ، والتي جعلت لها تقاليد مستقرة ، وليدة التجارب والخبرات . ففي الولايات المتحدة يتطاحن الديموقراطيون والجمهوريون من أجل الوصول الى الحكم ، كما يشدد الصراع بينهم بشأن تنظيم الحياة الداخلية ، إذ لكل فريق وجهة نظر يراها أدنى الى سرعة تحقيق الخير والسعادة . أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والمشكلات الدولية فاننا نلقى قدراً من التقارب والاتفاق . فهذان الحزبان

الكبيران قد لا تجد بينهما كبير فارق جوهرى فيما يتصل بدعم سلطان البلد ، وموقفه من الكتلة الشرقية ومشروع مارشال وحلف الاطلنطي وقضايا الشرقين الأقصى والأوسط . وبالرغم من نواحي الخلاف بين العمال والمحافظين في إنجلترا فاننا نلاحظ أن السياسة الخارجية التي تسير عليها الحكومة العالمية تلقى التأييد في أكثر من ناحية من جانب خصومهم السياسيين ، لأن هذه السياسة تعتبر في نظر الجميع وسيلة لتحقيق سعادة الشعب البريطانى كما يفهمونها هناك . قد نستنكر هذه السياسة وقد نحمل على أساليبها ، ولكننا نقول في الوقت ذاته أنها متفقة مع المصالح الذاتية للدولة البريطانية ، ولسنا نجد حرجا من أن نصرب مشلا على سبيل الايضاح . فحكومة العمال حين وافقت على نقل السلطة الى أيدي أبناء الهند والباكستان أعلنت للعالم أنها لم تؤمن بأساليب الاستعمار والسيطرة ولقد قامت مصر منذ ختام الحرب الأخيرة تدعو إلى تصفية مشكلاتها مع بريطانيا ، ولكن العمال يتمسكون بشروط عدة لا تختلف عما كان يفعل المحافظون لو كانوا في الحكم .

وربما تختلف الأحزاب الرئيسية على مبدأ هام في السياسة الخارجية كما يرى بعضها الأخذ بسياسة العزلة أو الحياد بينما يجذب البعض الآخر اتجاهها نحو التكتل أو التحالف . وليس هذا بصعب ، ولكن ينبغي في مثل هذه الحالة عرض الخلاف على الرأى العام فإذا جاءت نتيجة الانتخاب مؤيدة لإحدى وجهات النظر كان معنى ذلك أنها تحظى برضاء أغلبية الشعب . والنتيجة التي نحب أن نؤكد لها أننا نبغي الاستقرار بحيث لا يؤثر تعاقب الوزارات في الخطوط أو العناصر الأساسية لسياسة البلد الخارجية

وهذا من بواعث نجاح النظم الديموقراطى ، أو من مظاهر ذلك النجاح ومزايا هذا النظام .

وثمة ناحية أخرى لها أهميتها وخطرها وهى أن نجاح السياسة الخارجية فى إدراك الغايات المرجوة منها يستلزم أولا وقبل كل شئ أن تنال التأييد القوى الصادق من قبل أغلبية أهل البلاد . ومعنى هذا أن من المتعين على الحكومات أن تكون وثيقة الصلة بالشعوب ، فتطلعها على الحقائق بانتظام وأن تشرح لها الأهداف مادام الاعلان لا يتعارض مع الصالح القومى العام . إن الكثيرين ليعززون سرعة انهيار فرنسا فى الحرب العالمية الثانية إلى أسلوب اخفاء الحقائق عن الشعب الفرنسى . ولهذا راقنا حقيقة ماعمد إليه الرئيس ترومان من اطلاع الشعب الأمريكى على ماتوافر لدى حكومته من معلومات بشأن اعتداء الروس إلى سر صناعة القنبلة الذرية . وبهذا أصبح الشعب يدرك حقائق الحال ، ويستطيع أن يؤيد حكومته فيما تتخذ من اجراءات وتدابير للاستعداد الدفاعى .

وأمر آخر نلفت النظر إليه ذلك أن السياسة الخارجية لبلد ما ليست وقفا على حزب دون الآخر . ومن هنا نرى لزاما على الحزب الحاكم أن يكون دائم الاتصال والتشاور مع المعارضة ليتفق أو يتفاهم معها على ما ينبغى عمله أو اتخاذه من اجراءات . وأماننا دليل ماضى وهو أن حكومة الرئيس ترومان الديموقراطية كانت تسترشد بآراء الجمهوريين بشأن مشروعاتها الخاصة بأوروبا وذلك قبل عرضها على الكونجرس (البرلمان) ، والعبرة فى هذا أن تبدو البلاد جبهة واحدة أمام الرأى العام العالمى .

من هذه المقدمة الموجزة نرى من الضرورى أن ترسم الخطوط الأولى للسياسة الخارجية بعد الدراسة العميقة للأوضاع الجغرافية والاقتصادية

والسياسية وذلك بواسطة المختصين من ذوى الخبرة والاطلاع الواسع ، وهنا يكون العبء الواقع على وزارات الخارجية بنوع خاص عظيما . فهذه الوزارات ينبغي أن تضم الكفايات فى مختلف الميادين ، وأن يتاح لهم فرص التوافر المستمر على الدراسة . وفى الولايات المتحدة قسم لرسم الخطط Planning centre يضطلع بمهام خطيرة من البحث ، ولرجالته الحرية فى الانتقال الى شتى مناطق العالم للاستقصاء والتحرى بصورة عملية مباشرة فذلك معوان على أن تكون سياسة البلاد ازاء المشكلات المختلفة متمسكة بطابع الواقعية . وينبغي كذلك للممثلين السياسيين لأمتهن فى البلاد الأخرى أن تهىء أمامهم سبل الإقامة الطويلة فى مراكزهم لتزدد معلوماتهم وبذلك يصبحون فى المستقبل من الخبراء الذين يستعان بهم فى تحديد معالم السياسة الخارجية . إلا أنه فى الوقت ذاته يجب على وزارات الخارجية أن تحاول ماوسعها الجهد أن تستفيد من البحوث والدراسات التى تقوم بها الهيئات غير الرسمية ، فضلا عن الباحثين والكتاب والعلماء ، بل ولها أن تستعين بمن تشاء من الاختصاصيين والخبراء حقيقة من غير الرسميين فى بعض المناسبات والأعمال ، والعبرة هنا بحسن الاختيار .

إن أمام مصر طائفة من المشكلات ينبغي أن تدرس دراسة علمية دقيقة وأن توضع قواعد حلها ، وينبغي أن نحدد أهدافنا وأساليبنا ، ولنكن من الواجب علينا أولا أن نسأل أنفسنا دائما عن مبلغ الكسب ومدى الخسارة فى الأجل الطويل قبل كل خطوة نفكر فيها أو نخطوها ، وكذلك نسأل أنفسنا عما اذا كانت الأساليب التى نريد تطبيقها عملية ومؤدية إلى النجاح ، كما يجب أن تكون هذه الأساليب قابلة للتعديل اذا كان صالح البلاد يحتم ذلك أو يستدعيه ، لأن الجمود والتعلق بالأوهام خطأ

واضح . ولدينا أمثلة يحسن أن نشير إليها . فقد ظل حزب المؤتمر الهندي يطالب بانتهاء السيطرة البريطانية وقيام دولة هندية موحدة ، ولكنه إذ لمس شدة معارضة الرابطة الإسلامية واصرارها على أن تضم المسلمين دولة لهم ، قبل في النهاية مشروع التقسيم خشية أن يؤدي الخلاف على هذا الأمر الى تأجيل البت في الأمر الهام وهو انتقال السلطة الى أيدي أهل البلاد . وأكثر من هذا فقد كان جانب من الرأي الهندي يميل الى الانفصال التام عن مجموعة الشعوب التي تنظم فيها الدولة البريطانية ، ولكن سياسة الهند وعلى رأسهم نهرو قبلوا ابقاء نوع من الصلة على أساس المساواة التامة بين الأعضاء . لانقول هذا لأننا نوافق على ماتم أو نعترض عليه تماما وانما سقنا المثل تأييدا لرأينا من حيث مرونة الاساليب بما يتمشى مع المصالح القومية وبحيث لا يتعارض ذلك مع الأهداف القومية الأساسية والذي يلاحظه الكثيرون أن في سياستنا الخارجية عناصر يحوطها الغموض ويبدو أنها لم تكن موضع الدرس العميق . ولعل المشكلة التي تواجهنا الآن والتي تشغل أذهان الجميع تلك التي تتصل بمستقبل البلاد السياسي وعلاقتها بالدولة البريطانية . وقد ظلمت مصر تكافح في جد واهتمام من أجل استقلالها منذ الحرب العالمية الاولى ، ولا نستطيع أن ننكر أن كفاحها قد أسفر عن بعض النتائج وجاء ببعض الثمرات ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ مظهراً لذلك النجاح . والآن من الضروري أن نبذل قصارى الجهد من أجل الوصول الى حل حاسم لبقايا المشكلة ، وأن تتفق أحزابنا جميعا على الأسس والقواعد العامة .

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها والرأي العام ينادي « بالجللاء ووحدة وادي النيل » . وقد تبدو هذه العبارة واضحة الى حد

يعيد بحيث لا تحتاج الى مزيد من الشرح والبيان ، غير أن الواقع أنها بحاجة الى قدر كبير من الإيضاح والتحديد نظراً لتضارب الآراء من حيث التفاصيل ، ولنبداً بموضوع الجلاء . وهنا نجد البعض يتمسك بمبدأ « لا مفاوضة قبل الجلاء » بينما يرى آخرون أن هذه فكرة غير واقعية أو عملية . وثمة سؤال يعرض لنا في هذا المقام . . هل يراد أن يكون جلاء الانجليز عاماً بحيث يشمل مصر والسودان في وقت واحد ، طال الزمن أو قصر ، أم يحسن بنا أن نتفاهم على الجلاء بشأن مصر أولاً ، ثم نتابع جهودنا ومحاولاتنا حتى يتحقق الأمر ذاته بالنسبة الى الشطر الجنوبي من وادي النيل ؟ إن استقراء الرغبات الشعبية في مصر والسودان يدلنا على أن من الضروري أن يجلو الانجليز عن الوادي كله . غير أننا لو رجعنا الى اتفاقية « صدقي - بينفن » ولو حاولنا أن نحلل ما تكتب الصحف بوجه عام لا يمكن أن ندرك أن الفكرة تقتصر على اجلاء الانجليز عن مصر وحدها أولاً .

وسؤال آخر نود الاجابة عنه : هل يسبق الجلاء عقد معاهدة مع انجلترا ، أم أن تقرير هذا الأمر انما يأتي بعد اتمامه ، وبعبارة أخرى ، هل نأخذ بفكرة « الجلاء قبل المفاوضة » أم نتفاوض في أمر الجلاء وما قد يترتب عليه ؟

وهناك مشكلة العلاقات مع بريطانيا التي تشغل الازهار ، فلدينا من ينادى بضرورة التحالف معها ، بينما نجد فريقاً يقول بعدم التحالف والارتباط بقيود لا نستطيع التحلل منها في المستقبل . ونفر من رجالنا يقول انه لا غضاضة على مصر أن تقبل مبدأ الدفاع المشترك حتى يكون في ذلك وقاية للبلاد اذا جدالخطر وتعرضت للعدوان ، بينما نجد الكثيرين يرفضون نظرية الدفاع المشترك بين بلدين غير متكافئين في القوة مما يجعل

الغلبة للطرف الأقوى . وها هي الدولة التركية تقف الى جانب الغرب ولم تعقد معه معاهدات تنص على مبدأ الدفاع المشترك . ولا عبرة في نظر هؤلاء بالاحتجاج بميثاق الأطلنطي لأن أعضاءه دول مستقلة تمام الاستقلال ودخلت في الميثاق عن رضا وطواعية ، والحال يختلف بالنسبة الى مصر ومثيلاتها من الدول العربية .

والواقع أن الخلاف قائم بين نظريتين احدهما تنادى بالتحالف مع انجلترا ، والاخرى تدعو الى اتخاذ موقف الحياد . وأنصار النظرية الثانية لهم حجج نذكر منها :

١ - ان مصر اذا تحالفت مع بريطانيا ونشبت حرب عالمية فانها تتعرض في هذه الحالة للهجوم وبخاصة من الجوى مما يكبدها الكثير من الخسائر المادية والبشرية الضخمة ، أما اذا بقيت على الحياد ولم يحدث عدوان على حدودها وأراضيها فانها تتجنب هذه الخسائر والويلات . وأكثر من هذا ففي خلال الحرب الأخيرة وضعت مصر مواردها جميعاً تحت تصرف الحلفاء ولخدمتهم حتى أحرزوا النصر على الدكتاتوريات ، فماذا كان جزاؤها ؟ رفضت انجلترا الجلاء وحل مشكلة السودان ، ووجدنا نفراً من ساستها يدعو الى خفض أو إلغاء ما لمصر من أموال تعرف باسم الأرصدة الاسترلينية .

٢ - يتساءل أنصار الحياد : ماذا سببت مصر والدول العربية من جانب الدول الكبرى التي تتصارع السيادة والسلطان في هذا العالم ؟ فلقد عرضت قضية مصر على مجلس الأمن وبعد نقاش وجدال وضعها على الرف . ووقفت الدول الكبرى إلى جانب الصهيونيين فأقرت تقسيم فلسطين واعترفت بدولة اسرائيل وتدخلت أكثر من مرة لصالحهم . وهي كذلك لم توافق على مبدأ استقلال ليبيا وارضاء أمانى شعبها القومية .

ويضرب لنا دعاة الحياء الأمثلة التي تدعم وجهة نظرهم ، فقد وقفت
 ارلنده على الحياء بين النازية والفاشية وبين الدول الغربية خلال الحرب
 الأخيرة وبذلك تجنبنا نكبات الحرب لأنها أمة صغيرة لا قبل لها بمثل هذا
 الصراع بين الجبابرة ، خاصة وأن بينها وبين إنجلترا مشكلة معلقة بشأن
 إقليم الصتر الذي لا يريد الانجليز الموافقة على انضمامه إلى الدولة الأيرلندية
 الحرة . وفيما يتعلق بمصر لو فرض وجلا الانجليز عن أرضها وبقوا في
 السودان فإن المسائل المعلقة بين الطرفين تظل كما هي وبذا يكون التحالف
 قائما بين طرفين متكافئين . فضلا عن هذا فالهند لا تزال داخلة في نطاق
 مجموعة الأمم البريطانية ومع ذلك أعلن زعيمها نهرو أنه يرفض سياسة
 التكتل وأنه يفضل الحياء رعاية لصالح البلاد ومستقبلها .

فنحن إذن أمام سياستين وهما التحالف مع بريطانيا أو البقاء على الحياء .
 وهنا ينبغي أن نزيل نوعا من اللبس فالحياد ليس معناه أننا لا نؤمن
 بالديموقراطية وقضيتها ، وفي هذا كتب الدكتور محمود عزمي مقالا في مجلة
 « أخبار اليوم » بعنوان « درس من الهند » وفيه يقول انه يجب التفرقة
 بين السياستين الداخلية والخارجية . ومعنى هذا أن الدولة تحافظ في الداخل
 على أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية السائدة التي ارتضتها وتقاوم بكافة
 جهودها كل من يسعى إلى تغيير هذه الأنظمة والعدوان عليها ، ولكنها في
 الميدان الخارجي تقرر الحياء طالما أنه يتفق مع مصالحها ويؤدي إلى إبعاد
 مصائب الحرب عن أراضيها .

هذه مسائل مختلفة تثير الجدل والمناقشة وتباين بشأنها الآراء وإن
 كانت كلها تستوحى من مصالح مصر . ألسنا إذن على حق إذا طالبنا الأحزاب
 المصرية جميعها بدراستها على ضوء المصالح المصرية وتحديد موقفنا منها وبيان

وسائل التحقيق ؟ ان هذا الامر ضرورى حتى تكون السياسة الخارجية دستورا يؤمن به الجميع ويسعون الى تطبيقه أيا كان الحزب الحاكم ، وحتى يكون فيما يعمل معبرا عن رأى العام . اننا لا نبدى رأيا معيناً إذ المجال لا يتسع ، ولكننا ندعو القادة والساسة الى أن يتوافروا على بحث ما فيه الخير والصالح لهذه البلاد ، بدلا من هذا التضارب الذى يطالعه الجمهور فى الصحف منسوباً الى هذا السياسى أو ذاك ، ولا يعرف السبيل الذى ينبغى أن يسلكه . ومن المسائل التى يخيل إلينا انها لم تنل حقها من الدراسة العلمية السليمة ما تعلق بنوع الصلة التى تقوم بين مصر والسودان . لسنا نتحدث عن الروابط الاقتصادية فهذه أقوى أثراً من العوامل السياسية وهى التى تكاد تجعل أية محاولة للفصل بين البلدين مآلها إلى الاخفاق . اننا نسمع دائماً عبارة « وحدة وادى النيل » يرددها أهلها جميعاً ، مع استثناء قلة بالسودان . ولكن الشئ الذى نود أن يوضحه القادة انما ينصب على الشكل الذى تتحقق به هذه الوحدة من الناحية السياسية .

(١) هل يراد أن نجعل من شطرى الوادى دولة موحدة لها برلمانها الواحد ووزارتها الواحدة كما هو الحال بالنسبة إلى دول كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا ؟

(٢) هل نأخذ بنظام الملكية الثنائية التى عملت به النمسا والمجر بمقتضى قانون عام ١٨٦٧ فيكون جلالة الملك ملكاً على مصر والسودان ، ويصبح لكل من القطرين هيئاته التشريعية والتنفيذية مع خلق أداة للتعاون عن طريق اللجان فى المسائل المشتركة كالمواصلات والدفاع والسياسة الخارجية والسياسة المائية وما الى ذلك ؟

(٣) أم هل نطبق نظام مجموعة الأمم (البريطانية سابقاً) بحيث تكون

مصر والسودان على قدم المساواة وتربطهما صلة التاج المشترك ، وهى صلة قوية تدعمها أواصر التعاون فى كل ما يعود بالخير على البلدين ؟

هذه الأسئلة تمثل ألوانا ثلاثة لتحقيق وحدة وادى النيل ، وهى بحاجة الى اجابة سديدة عنها من قبل هيئة مشتركة تمثل قادة مصر وزعماء السودان

من يحرسون على بقاء وحدة البلدين سليمة . لقد ساءلت الكثيرين من الساسة عما يعتزمون فلم أحظ باجابة واضحة ، وان الصحف ذاتها كأنما تتعرض للأمر بصورة غامضة غير محدودة ، أو كأنما تحاول أن تتجنب الخوض فى الموضوع . وهذا خطأ يجب تلافيه والاقلاع عنه . ان التحديد الذى نطالب به مسألة هامة وضرورية للرد على مزاعم الاستعمار البريطانى التى تحاول أن تسمم أفسكار فريق من اخواننا أهل السودان قائلة ان مصر تهدف الى السيطرة على الجزء الجنوبى من وادى النيل ، ولكننا جميعا نؤمن بارتباط وثيق مستوحى من مطالب الشعب الذى يعيش فى هذا الوادى . ان هذه الوحدة ضرورة يملها صالح أهل وادى النيل جميعا وينبغى ألا يقف الاستعمار عقبة فى وجه تحقيقها . وبهذه المناسبة نشير إلى ما طالب به مؤتمر الخريجين من اقامة حكومة سودانية ديمقراطية تحت التاج المصرى .

وقد تكونت جامعة الدول العربية استجابة لآمال ورغبات الشعوب فى العالم العربى من حيث قيام نوع من التآخى والتعاقد والتآزر . وما من شك أن هذه المنظمة الاقليمية تعرضت للكثير من التجارب والهزات بما كاد يهدد كيانها ووجودها ويخيل اليها أن من الواجب أن نبادر الى تحديد موقفنا على ضوء المسائل والأسئلة التالية : -

(١) هل نحن مؤمنون حقا بهذا التعاون وما الوسائل العملية الفعالة التى تساعد على دعمه وتنميته .

(٢) هل ميثاق الجامعة سليم متماسك أم أن له بعض ثغرات يحسن سدّها حتى لا تنفذ منها رياح الخلافات وحتى لا تتخذ منها الاطماع غير العربية سييلا للبروز . لقد سمعنا أكثر من مرة أن هناك مشروعات لاصلاح الميثاق ، والشئ الذى نود أن نعرفه صراحة . هل المراد من الاصلاح دعم التعاون لخير الجميع أم أنه وسيلة لتحقيق أهداف ذاتية ؟ اننا نقولها كلمة حق وهى أن أى تعديل فى الميثاق يجب أن يكون طريقا لجعل هذه المنظمة الإقليمية أداة فعالة لخدمة الشعوب العربية وحدها .

(٣) كم تحدثت الصحف والأبناء عن مطامع لبعض أعضاء الجامعة ، وعن تضارب وجهات النظر ، وعن مشروعات اقليمية . ومثل هذه الأبناء قد تكون مبالغا فيها وقد يكون للدعاية الأجنبية دخل فى اشاعتها ، ولكن الواضح أنها تسمم جو العلاقات العربية وتخلق نوعا من عدم الثقة . وكمن تصريحات أدلى بها بعض القادة العرب المسؤولين قوبلت بالامتناع والاستنكار والتساؤل عما يمكن وراءها من نيات . وازاء هذا كله نقول فى غير غموض أو التواء : ان على بعض الأعضاء أن يضعوا أوراقهم على المائدة كما يقولون بمعنى أن يكشفوا عن نواياهم وحقيقة أهدافهم حتى يتسنى العمل على تقريب وجهات النظر . ان مصر قد وقفت دائما ، حكومة وشعبا ، الى جانب الجامعة وجعلت العواصف تمر بها فلم تزعزع ، ولكن الى متى يدوم الحال على هذا المنوال ؟ واجبنا أن نعرف ما فى أذهان الآخرين وأن نحدد سياستنا على هذا الضوء محاولين ما أمكن التوفيق بين المصلحة القومية والصالح العربى العام . نريد أن يتعامل الجميع بروح الأخوة والتعاون وأن يتقابلوا فى منتصف الطريق ، وأن يراعى كل عضو صالح الأغلبية . هذا هو الذى نطلبه من قادة السياسة المصرية

وهي أن يحددوا موقفهم على ضوء ما يفعل الآخرون في غير مجاملة . إن هذه الجامعة ينبغي أن تكون مرآة صادقة لروح التعاون الذي يستهدف خير الشعوب العربية ، ولن تتحقق هذه الغاية إلا إذا أدركنا ضرورة التلازم بين الحقوق والواجبات بالنسبة إلى كل عضو . أما إذا كان هناك من يريد أن يرى في الجامعة وسيلة يدرك بها هدفه ، فإذا لم تكن أداة طيبة أهمليها فأمر آخر . وبكلمة موجزة اننا نريد القضاء على المتناقضات الموجودة في السياسة العربية .

وهناك مشروعات تظهر أحياناً ثم تختفي لتعود إلى الظهور وهكذا دواليك ومنها سوريا الكبرى والهلل الخصب وحلف البحر المتوسط والكتلة الإسلامية . لسنا نعزم أن فنأقش كلا من هذه المشروعات على حدة لبيان مزاياه أو أخطاره فليس هذا الكتاب الصغير موضعه ، ولكننا نريد من المسؤولين أن يدرسوها دراسة عميقة بالنسبة إلى المستقبل قبل الحاضر وأن يأخذوا كافة الاعتبارات في الحسبان وذلك حتى يوفقوا إلى تحديد موقف مصر من هذه المشروعات وحتى يكون الرأي العام المصري مطلعاً على هذا الموقف وبواعثه ودواعيه .

هذه لمحات عرضناها في قصده واعتدال وغايتنا أن تكون لنا سياسة خارجية تستند إلى الاعتبارات والعناصر التالية :-

- (١) الانتظام والاستقرار .
- (٢) الدراسة الشاملة العميقة
- (٣) رعاية المصالح وتحقيق الأهداف القومية ،
- (٤) مراعاة مركزنا في العالم العربي إلى جانب كوننا جزءاً من هذا العالم الحى السائر إلى الأمام .
- (٥) الاسترشاد بالمصلحة لا العاطفة .

الفصل الحادى عشر

مستقبل وادى النيل كوحدة اقتصادية

« هذا موضوع محاضرة تفضل النادى السودانى بالاسكندرية بدعوتنا الى القاؤها فى العام الماضى - وقد طلب منا الكثيرين من اخواننا وأصدئنا ان نقوم بطبعها حينذاك فالت بعض المشاغل عن اداء هذا الواجب ، وها نحن ننشرها اليوم بين ابحات هذا الكتاب . »

سيدانى ، سادنى :

تحدث الكثيرون من الكتاب والباحثين عن مختلف عناصر الارتباط بين شطرى وادى النيل ، وعالجوا هذا الموضوع المتشعب من شتى نواحيه الجغرافية والجنسية والتاريخية والثقافية وما اليها ، وأدلوأ بحجج وأسائيد على جانب كبير من القوة والدقة والعمق . ولكنهم تعرضوا فى الوقت ذاته للهجوم السافر والمستتر من جانب المستعمرين بوجه خاص ، أولئك الذين يبدو قيام صلة وثيقة بين مصر والسودان قذى فى عيونهم ، لأن هذا الأمر كفيل بالقضاء على مآربهم التى تستهدف احتكار السودان واستغلاله لصالح الرأسمالية البريطانية التى أصبحت اليوم تعاني أزمة تزداد عنفا وتعظم حدة باطراد ، وهى عملية تسير فى مجراها دون توقف حتى يتحقق المصير المحتوم ألا وهو انهيار الامبراطورية البريطانية الاستعمارية مع مثيلاتها ، اذ الحق - أيها السادة - أن الاستعمار أصبح اليوم خطأ من أخطاء التاريخ وصار

ظاهرة عجيبة بل وغريبة على القرن العشرين . وعلى ذلك فالكفاح ضد الاستعمار كفاح بين روح العصر الحديث وبين عقلية استغلالية عتيقة ، وقد أثبت تاريخ التطور الانساني أن النصر دائماً حليف الجديد المتفق مع روح العصر ، وأن الزوال مآل القديم الفاسد .



وقد يمارى البعض عن سوء قصد في أغلب الأحيان فلا يرى في الاعتبارات الجغرافية والجنسية والتاريخية قوة غالبية التأثير . غير أن هناك حقيقة لها أهميتها وخطرها ، وهى أن العوامل الاقتصادية هى القوة الدافعة أو الحركة الرئيسية في سير التاريخ أى تطور المجتمع البشرى بعبارة أخرى . وأقصد بالعوامل الاقتصادية الظروف التى يتمكن فى ظلها الناس من مزاوله الانتاج وكسب العيش . فإذا تماثلت هذه الظروف بين قطرين مثلاً كان لزاماً قيام نوع من وثيق الصلة ، لأن انعدام الرابطة أو التآلف أو الاتحاد لا يجعل فى استطاع أهل القطرين مزاوله الإنتاج وكسب العيش . وعلى ضوء هذه الحقيقة أحاول فى هذه المحاضرة أن أعالج موضوع التآلف فى وادى النيل ، وسنرى أن هذه العوامل الاقتصادية تحتم قيام هذه الرابطة لأنها وليدة حاجة الجماعة فى شطرى الوادى وليست بمفروضة من أعلى أو مفتعلة كما يزعم المغرضون .

ما من شك أن الزراعة تمثل الحرفة الرئيسية بالنسبة لسكان وادى النيل . وإذا كانت مصر قد خطت خطوات طيبة من حيث الاشتغال بالحرفين الثانية والثالثة كالصناعة والتجارة والنقل ، فالامر الثابت أن التصنيع الواسع النطاق عملية ضخمة طويلة الامد ، ولذا سيظل للزراعة المقام الاول فى اقتصاديات البلاد لسنوات طويلة . وإذا كانت الصناعة الحديثة بدأت

ببذورها تنبت في أرض السودان فانها مازالت في المهد بسبب قلة رأس المال القومى وضآلة التقدم الفنى وضرورة القيام بانقلاب زراعى أولا يستغل موارد القطر ويزيد من مقدرة أهله الشرائية . ومن هنا ستظل الزراعة العنصر الاساسى فى اقتصاديات ذلك الجزء من وادى النيل زمنا طويلا . وإذن من المتعين علينا أن نعمل بكافة الوسائل الفنية التى تتوافر لدينا على الاستفادة من جميع الاراضى الصالحة للاستغلال الزراعى حتى يزداد الإنتاج ويعظم الدخل الاهلى ويرتفع مستوى المعيشة . وتقدر المساحة الصالحة للزراعة فى مصر بنحو ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الأفدنة ، وإن كان بعض الخبراء يؤمنون بإمكانية استغلال مناطق واسعة من الصحراء يرفعون هذا الرقم الى أحد عشر مليوناً من الأفدنة . وفضلا عن هذا فلدينا مساحة كبيرة من أراضى الحياض ينبغى أن تحول الى نظام الرى المستديم . والمشكلة التى تواجه مصر بصدد تنفيذ سياستها الزراعية تنحصر فى توفير المياه اللازمة . ويرى الخبراء فى شئون الرى أن من الضرورى الاقدام على تنفيذ المشروعات الآتية :

- (١) خزان عند بحيرة تانا ، أى عند منبع النيل الأزرق فى الحبشة .
 - (٢) خزان عند بحيرة البرت التى تغذى النيل فى بعض أجزائه .
 - (٣) خزان عند بحيرة كيوجا بين بحيرتى البرت وفكتوريا .
 - (٤) وحتى يتسنى الانتفاع بالمشروعين الثانى والثالث لابد من شق قناة فى منطقة السدود حتى نحول دون تبديد المقادير الضخمة من الماء .
- وقدر الخبراء كذلك ان المشروعات السالفة الذكر تتكلف حوالى سبعين مليوناً من الجنيهات . ولا شك أن هذا رقم ضخيم ، ولا مراء كذلك ان العبء الأكبر من الانفاق سيقع على عاتق الخزينة المصرية فى

السنوات القلائل الآتية . وهنا نتساءل عن الفائدة التي تعود على السودان من هذه الأعمال المزمع القيام بها ؟ لانزاع أن المياه المخزونة ستؤدي الى زيادة المساحة المنزرعة في المناطق التي لا يصل اليها ماء الأمطار ، كما أن السرعة في منطقة السدود ذات أهمية كبرى من هذه الناحية . وإذا أضيفت هذه الأعمال الى غيرها مما سبق تنفيذه ، وإذا حفر عدد كاف من الترع في مختلف أنحاء البلاد ، زادت مساحة الأراضي المنزرعة واستطاع الأهليون استغلال كل شبر من تربتهم الخصبة ، وبخاصة اذا طبقت الأساليب العلمية في الانتاج الزراعي ، وهذا يزداد الدخل الأهل ويصبح من المستطاع رفع مستوى الأفراد من النواحي المادية والاجتماعية .

وتمت مسألة ينبغي أن نلفت اليها النظر وهي أن وادي النيل منطقة يتفاوت فيها المناخ وهي اذن صالحة لتطبيق مبدأ التخصيص الإقليمي في الزراعة بمعنى أن يتوافر كل جزء على زراعة أصلح النباتات من حيث الغلة وخفض النفقات . وهنا نلجس عاملا هاما يستدعي الارتباط بين شطري الوادي ، ونقصد بذلك أن تقوم السلطات المعنية بالأمر بوضع سياسة زراعية ثابتة القواعد بحيث يزرع كل نبات في أكثر الجهات ملائمة له ، وبذا تنقضي المنافسة الضارة بين مختلف أرجاء الوادي ، ويستطيع كل جزء أن يمد الآخر بما هو في حاجة اليه بمقادير كافية ونفقات قليلة . هذا التنظيم شرط لا بد منه في بلاد واسعة الأرجاء كوادي النيل ... ومن هذا نرى من الضروري نشوء اتفاق وثيق العرى حتى يمكن أن تنهياً الظروف المادية للعناية بالزراعة . أما الانفصال فمعناه شق اسفين في هذا الأساس الاقتصادي فيضار كل من البلدين ولا يستطيع أن يوفر لأهله الأحوال التي تمكنهم من مواولة الانتاج وكسب العيش على الوجه السليم الصحيح .

وهناك عقبات أخرى تعانها الزراعة في السودان اليوم واستمرارها كفيل بتعطيل تقدم هذه الحرفة الرئيسية . وفي مقدمة هذه العقبات .
(١) اضطراب نظام الملكية .

(٢) جهل الأهالي بأساليب الزراعة .

(٣) عدم توافر الأيدي العاملة .

(٤) قلة المواصلات وصعوبتها إذ ذلك من أهم عوامل انحطاط المستوى الانتاجي .

أما نظام الملكية فلا ضابط له والسبب في هذه الفوضى هو الاستعمار الذي يرى فيها سبيلا يمكن الشركات البريطانية من تملك أجود الأراضي وأصلحها للاستغلال الزراعي ، والذي يحرص على ألا يسكن الكثيرون من أهل السودان إلى حياة الإقامة الثابتة والاستقرار ، وما من شك أن من صالحهم أن يستقر نظام الملكية على أي وضع كان لأن هذا الأمر كفيل بتنمية الانتاج الزراعي . ولدينا مثل لذلك نقبسه من تاريخ مصر فقد كان استقرار الملكية خلال القرن التاسع عشر بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبل الحملة الفرنسية خطوة واسعة نحو التقدم من كافة نواحيه . وينبغي ألا نقيم وزنا لما يدعيه الاستعمار من عدم استعداد السكان في الشطر الجنوبي من الوادي لحياة الاستقرار ، فالواقع أن جهوداً لم تبذل بصفة جدية في هذا السبيل . .

ومشكلة الأيدي العاملة على جانب كبير من الخطورة والأهمية . وإني لأعجب حقيقة حين أذكر كيف سيطر الانجليز على السودان نحو نصف قرن من الزمان ومع ذلك لا يتجاوز عدد سكانه ستة ملايين من الأنفس . وهذه الظاهرة ترجع بغير شك إلى عدم توجيه العناية الكافية للشؤون الصحية ومكافحة

الأمراض المتوطنة والأوبئة ورفع مستوى المعيشة وغير ذلك مما يدخل في عداد الواجبات الأولية التي يتعين على أى حكومة الاضطلاع بها بسرعة وانتظام .. أليس هذا الأمر أبلغ رد على مزاعم الاستعمار من حيث حرصه الشديد على الأخذ بيد الشعوب الضعيفة ؟

إن عدم توافر الأيدي العاملة إلى جانب الجهل بأساليب الزراعة معناه حقيقة عدم الاستغلال الواجب للتربة ، وبالتالي انتفاء الظروف الصالحة التي تجعل في الامكان مزاولة الانتاج وكسب العيش . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فمن المظاهر البارزة في تاريخ مصر الحديث الزيادة الكبيرة في عدد السكان بحيث ارتفع من حوالى مليونين من الأنفس في بداية القرن التاسع عشر الى مايقرب من عشرين مليوناً حسب التعداد الأخير . ونسبة التوالد في مصر عالية جداً اذ بلغت ٤١ فى الألف سنة ١٩٤١ . ولكننا نلاحظ في الوقت ذاته أن نسبة الوفيات (عام ١٩٣٨) كانت ٢٦,٤ فى الألف . فكأنما مصر كذلك تحوز قصب السبق في هذه الناحية الخطيرة وهو أمر يدعو الى الأسف . ومن مقارنة المواليد والوفيات يتضح أن النسبة في مصر هي ١٦,٩ فى الألف وتكاد تكون أعلى منها في أية دولة أخرى . وهذه الزيادة الكبيرة لا تتمشى مع مثيلاتها في مساحة الأرض الزراعية أو تقدم الصناعة والتجارة ، وبهذا يكون عدد السكان أكثر نسبياً من مصادر العمل ، الأمر الذى يعد مسئولاً عن خفض مستوى المعيشة . والبيانات التالية تلقى بعض الضوء على هذه الحقائق التى أشرنا إليها :

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض المملوكة	متوسط ما يملك الفرد
١٩٣٠	١٤٧٦٧٠٠٠	٥٧٩٠٠٠٠	٢٦٢
١٩٣٩	١٦٥١٥٠٠٠	٥٨٣٦٧٤٦	٢٣٥

والواقع أن مصر تعد من أشد البلاد اردحاما بالسكان وهذا ينذر بالخطر إذا لم نعمل على تلافي الحالة ، لأن المسألة ليست منحصرة في زيادة عدد السكان ، بل الأهم من ذلك أن كل زيادة في السكان يجب أن يصحبها ما يعادلها في موارد الثروة ومصادر العمل .

وهنا مسألة يجب أن أوجه النظر إليها لأن ظاهرها يثير الكثير من التساؤل ، فأقول عن ثقة ان مصر قادرة تماما على التغلب بوسائلها ومواردها على ظاهرة تضخم السكان ورفع مستوى المعيشة الى درجة عالية ، لو وضعت لنفسها سياسة اقتصادية مرسومة قوامها التنظيم العلمى الدقيق ، ولكننا هنا أمام أمرين يكادان أن يكونا متشابكين : أولها زيادة الأيدى العاملة بالريف المصرى ، وثانيهما قلة الأيدى العاملة فى السودان مما يعوق استغلال أراضيه الواسعة . ألا يمكن أن نرى هنا عاملا اقتصاديا مشتركا له أثره وأهميته بالنسبة الى القطرين ؟ فإذا أمكن هجرة عدد من أهل الريف المصرى الى الجهات السودانية التى تقبل أو تنعدم فيها الأيدى العاملة ، صار فى مستطاعنا المساهمة فى حل مشكلة البسدين ، وبذا نحسن استغلال الأرض وترتفع الطاقة الانتاجية وتزداد الدخول القومية والفردية بشكل واضح ملموس . وأود أن نشير الى أمر لا يوليه الكثيرون حقه من الأهمية ، ذلك أن مسألة الهجرة ليست بالسهولة أو البساطة التى يتصورها الناس وخاصة الذين يجذبونها ويدعون إليها ، لأن الزراع

في مختلف بلدان العالم أقل من غيرهم استعدادا للهجرة من مواطن اقامتهم ،
وهنا يتعين على السلطات التذرع بالتشريع إذا بدت الضرورة إلى هذه
الهجرة لتعمير المناطق الكبيرة من السودان وذلك في الوقت الذي نعمل
فيه على تهيئة الظروف المناسبة لتكاثر عدد سكان السودان بالنسبة التي
تتفق وتقدم موارد الثروة والعمل . وكذلك ليس انتقال المصريين الى
السودان استعمارا كما يصوره الاستعمار الانجليزي الحقيقي . . ان الاستعمار
هو ما نلحسه الآن في السودان حيث تقوم الشركات الاحتكارية البريطانية
بشراء الأراضي الجيدة بأسعار تافهة ، ثم تستخدم أبناء السودان في العمل
ساعات طوالا وفي وسط ظروف قاسية من العمل لقاء أجر لا يكفي للحصول
على عيش الكفاف . أما الانتاج وأرباحه فمن نصيب رؤوس الأموال
البريطانية ، كما هو شأنها في كل مكان تبسط عليها سلطاتها كشبه
جزيرة الملايو وجزر المحيط الهادي والمستعمرات الافريقية الأخرى .
أما المصريون فأمرهم جد مختلف فهم ذوو صلات باخوانهم في الجنوب ،
وسيقيمون هناك ويتزاجون ويتصاهرون بحيث لن ينقضي وقت حتى
يصبحوا كأنهم من مواليد الشطر الجنوبي . ولكن هل يقبل الانجليز مثل
هذا الامتزاج ؟ أظن أنه يتنافى مع رسالة الرجل الأبيض التمدينية . ان
المصري في السودان أخ للسوداني أما الانجليزي فيعد نفسه سييدا وما أفدح
الفارق بين الحالتين ؟ وبكلمة واحدة أقول ان اشتراك المصريين في التعمير
الزراعي بالسودان ليس انشاء شركات زراعية تستغل الأرض وقوة العمل
بالسودان ، وحتى اذا تكونت شركات زراعية فستكون من رؤوس أموال
مشتركة بل وأغلبيتها سودانية وقد بدأ رأس المال السوداني يظهر ليلعب
دوره . . . وأكثر من هذا فلهؤلاء الفلاحين المصريين خبرة كافية بأساليب
الزراعة وبذا يكونون مثلاً يحتذى يساعد على تحسين مستوى العملية الزراعية .

أما من ناحية المواصلات فقد أهملتها الادارة الثنائية - استغفر الله بل أقول الادارة الواحدة الانجليزية . واذا تذكرنا ما فعلته مصر منذ القرن التاسع عشر من أعمال الانشاء والتعمير في الشطر الجنوبي من الوادى ، لاستطعنا قياسا على هذه الأعمال أن نتوقع تماما مد شبكة من المواصلات الحديثة في مختلف أنحاء البلاد . وشبكة كهذه لاشك كثيرة النفقات فهي اذن فوق طاقة السودان المالية ، ولسكن مصر التي تتوافر بها الأموال والموارد قادرة على تنفيذ هذه السياسة الاصلاحية في الفترة المعقولة من الزمن وطبقاً للاعتبارات المالية . وتستطيع مصر أن تقدم للسودان ما يحتاج اليه من قروض يستخدمها في تحسين طرق المواصلات والقيام بمختلف الأعمال الاصلاحية وذلك دون فائدة مطلقة أو يجب أن يكون الأمر كذلك أو بفائدة قليلة جداً بحيث لا يختلف الحال عنه حينما تقدم الخزانة المصرية السلفيات للبحالس الاقليمية والبلدية . وشتان بين هذا وبين القروض الانجليزية ذات الفوائد العالية .

ومن الحقائق المسلم بها أن السودان أخذ منذ عهد قريب بأسباب النهوض والارتقاء ، وهذه العملية لا بد أن تسرع خطاها في المستقبل مهما وضع في سبيلها من صعاب وعقبات . هذه حقيقة أقرها دفعا لدعايات مغرضة من جانب دعاة التردد والهزيمة ومن استولى على افئدتهم اليأس والضعف . ومعنى النهوض ماديا واجتماعيا أن تتعدد مطالب الفرد فترداد مثلا نسبة ما ينفقه من دخله على المسكن والأثاث والملبس والأغراض الثمينة وما إليها . واذن تنشأ المدن وتنظم القرى وتقام وسائل الاضاءة توفر المياه الصالحة ، ويشتد الطلب على السلع الصناعية لمواجهة هذه الحاجات . ومن الطبيعي أن هذه الغايات لا يتسنى ادراكها الا اذا توافرت رؤوس الأموال يتعاون في تجميعها واعدادها السودانيون والمصريون . . . قد يقال كيف تستطيع مصر ذلك وهانحن أولاء نسمع من وقت لآخر عن

افتقارها الى رؤوس الأموال الأجنبية . وهذه يا سادة دعاية لا سند لها من الواقع ، فرؤوس الأموال متوافرة لدينا فهذا العجز الذى ينسبونه الى مصر دعاية بروجها أرباب المصلحة من رجال الاستعمار الاقتصادى ومن أتباعه من المصريين أو أذعياء المصرية ان شئنا الدقة فى التعبير . ان مشكلة مصر ليست فى عدم وجود رأس مال وطنى ، ولسكنها تنحصر فى كون المدخرات موزعة على وجوه شتى فى مقدمتها شراء الأراضى الزراعية . ووادى النيل جزء من العالم العربى وسياسة الأخير تتجه منذ اليوم نحو التعاون الاقتصادى أو يجب أن نكون كذلك . وها نحن نرى أمامنا رؤوس أموال عربية مختلطة تستثمر فى بلد عربى أو آخر مما يعود بالخير على الجميع ، ولست أعتقد مطلقاً أن رؤوس الأموال المصرية التى تعد استثمارها فى السودان كأنه استثمار فى مصر ذاتها ، ستهوى الى درك الاستغلال الذى بلغه رأس المال الانجليزى . وسأضرب لحضراتكم مثلين لهما دلالتهما التى لا يستطيع انكارها . فى عام ١٩١١ أقر البرلمان البريطانى قرصاً للسودان قيمته مايونان ونصف مليون من الجنيهات لأعمال الرى والمواصلات الحديدية ، اتضح أن المبلغ غير كاف فما زالت الدولة البريطانية تزيد من مقداره تدريجياً حتى صار اثنين وعشرين مليوناً . ولقد اعترف الانجليز أنفسهم أن السودان تحمل نحو ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات لصالح شركتى الجزيرة وكسلا اللتين بلغت أرباحهما عشرين مليوناً . هذا هو الاستغلال الاحتكارى فى أسوأ صورته وابعش ألوانه ، وان الذى يعرف كيف كانت مصر واشباهها تقترض من البلدان الغربية يستطيع ان يتصور الوضع لو انفصل السودان او زاد ارتباطه بالبحر او افسح ابوابه امام أموالها لتدفق عليه . ان رأس المال الأجنبى هذا يهاجر الى البلدان ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة الكامنة لأنه يعلم أن العائد عليه كبير بسبب انخفاض الأجور وطول ساعات للعمل وانحطاط مستوى المعيشة ، ونستطيع أن نتصور

مدى المصلحة المادية على السودان بوجه خاص فيما لو ارتبط الشطران حسب الوضع الذى يرتضيانه واشتركا فى تنفيذ شتى الأعمال الاصلاحية والعمرانية بأموالهما ومواردهما.. ان معاونة مصر كقيلة أن تنمى رأس المال السودانى امام معاونة انجلترا فهدفها اخماده ومنعه من النمو وانتم اخبر بأساليبها. وقد تقدمت الصناعة فى مصر كثيرا فى السنوات الأخيرة وهناك امكانيات واسعة للتقدم فى المستقبل. ومصر تنتج الكثير من السلع الصناعية اللازمة للاستهلاك الشعبى العام فتستطيع إذا كانت الأحوال عادية بين القطرين أن تسد حاجة القسم الجنوبى من المواد بأثمان معتدلة وبمقادير كافية بينما نلاحظ أن الشركات التجارية البريطانية بالسودان تحرص على استيراد البضائع والمصنوعات البريطانية مهما علت أثمانها. وفضلا عن هذا فالادارة الانجليزية تحول دون دخول البضائع الرخيصة الثمن الى السودان وذلك عن طريق رفع الرسوم الجمركية. وهنا تبرز أمامناظرينا أهمية التآلف بين شطرى الوادى، فلو فرض وانفصل السودان عن مصر التى تستورد جانبا كبيرا من منتجاته الزراعية والحيوانية على ماسنرى وتصدر إليه قدرا من حاجياته، لكان معنى هذا الانفصال أن تكون لكل من البلدين سياسة جمركية خاصة به، وقد تكون سياسة مانعة الأمر الذى يحول دون التبادل التجارى الحر والخالى من القيود، وهذا التبادل الحر ضرورى لأنه يؤدى الى خفض الائتمان وبالتالي تعود الفائدة على المستهلك العادى الذى يكون الأغلبية الساحقة من السكان، ولعل فى غير حاجة الى أن أسهب فى بيان الصلة الوثيقة بين خفض السلع الضرورية وتحسن مستوى معيشة الأفراد.

ومصلحة الشطرين تقتضى هذا التآلف الوثيق وذلك بقصد تسهيل علاقاتهما بالعالم الخارجى. فمصر مثلا لا بد لها من الانتفاع بموانئ السودان المطلة على البحر الأحمر حتى ييسر لها الاتصال بالمناطق الآسيوية

والأفريقية المجاورة . والسودان في حاجة ملحة إلى أن يصدر غلاته إلى أوروبا وأمريكا عن طريق الموانئ المصرية الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وبخاصة الأسكندرية. ولتحقيق هذا الغرض لابد من توجيه العناية القصوى إلى إنشاء المطارات على الطريق الممتد من شمال الوادي إلى جنوبه كما ينبغي الاهتمام بطريق القوافل المعروفة والمواصلات النهرية . وكذلك من المتعين ربط الشطرين بخط حديدي ومده صوب الجنوب على أن تخرج منه فروع إلى مختلف المناطق ذات القيمة الاقتصادية . وإن مشروعاً كهذا قيد البحث من جانب الحكومة المصرية ، ولا مرأ أنه سيكون ذا أثر هام في تعمير الأماكن الواقعة على جانبيه واستغلال موارد الثروة المعدنية فيها .

وأكثر من هذا فالإنتاج لابد أن يتبعه التوزيع في الداخل والخارج ومصر من الأسواق الرائجة بالنسبة إلى السودان ، فقد بلغت صادراته إليها سنة ١٩٣٨ ما قيمتها ٧١٩٠٥٩٦ جنيتها وهو يبعث إليها وحدها ٩٤ في المائة من صادرات البلح . وفضلاً عن ذلك فالسودان غني بالمرعى الطبيعية والغابات ، فلو أمكن وضع سياسة سليمة لاستغلال هذه الثروة لكانت مصر سوقاً طيبة لمنتجات السودان من اللحوم والجلود الخام وهي آخذة في التزايد ، ومن الأخشاب اللازمة لمشروعات البناء والتي تشتد حاجة مصر إليها باطراد . وفي السنة ذاتها صدرت مصر إلى السودان ما قيمته ١٦٩٣٤١ جنيتها من المنسوجات القطنية ، ٦٣٧١٥٠ جنيتها من السكر ، ٩١٢٤٨ جنيتها من الدخان والسجائر ، ٢٢٤٥٠ جنيتها من الصابون . ومن المؤكد أن زوال جميع القيود المفروضة على التبادل التجاري كفيل بزيادة مقدار الصادرات والواردات مما يعود بالخير على شطري الوادي ، ويوفر على السودان بوجه خاص الالتجاء إلى المصادر الأجنبية وفي مقدمتها الإنجليزية التي تتحكم فيه وتفرض عليه أسعاره الحالية .

هذه أيها السادة - بعض الأسس التي تستدعى قيام لون من الوحدة الاقتصادية في وادى النيل ، وهى أسس أقوى من أى اعتبارات أخرى لأنها تتصل بصميم حياة الناس المادية ومعاشهم وبالوسائل التي تمكنهم من استثمار خيرات البلاد والاستفادة مما تقدم لهم الطبيعة . وهذه الوحدة الاقتصادية لابد أن تثبت وجودها بالرغم من كل المحاولات التي بذلها الاستعمار ، لأنها وحدة قائمة على تماثل المصالح ومستندة الى التعاون الصادق وليست بالاستغلال البشع الذي يفرضه الاستعمار الأجنبي على البلاد من أقصاها الى أقصاها . أما نوع الرابطة السياسية فرهينة برأى شعب وادى النيل حين تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضيه ، وأعتقد أن هذه الرابطة سيتحدد شكلها ونوعها طبقا لمقتضيات الاساس الاقتصادى .



هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فوادى النيل كوحدة اقتصادية أمامه مستقبل زاهر ، فهذه المنطقة الواسعة الأرجاء تمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا الى خط الاستواء جنوبا بل وتتعداه قليلا . وهنا نجد أنفسنا أمام أقاليم طبيعية متباينة لها خصائصها وميزاتها بحيث أن كل إقليم يتأثر بالآخر ويؤثر فيه . فهناك الغلات النباتية والحيوانية في منطقتى الغابات والمراعى والطلب عليها موفور في بقية أجزاء السودان . وإذا نظرنا الى الغلات التي تزرع الآن والتي يمكن انتاجها في المستقبل لوجدناها عبارة عن مجموعة متباينة : فمن جهة تجود زراعة القمح والذرة الى حد كبير بحيث يمكن القول ان وادى النيل يستطيع أن يكفي نفسه بنفسه من حيث الغذاء فلا يجد نفسه مضطرا الى استيراد حاجته من الغذاء من البلاد الأجنبية وهو أمر تبدو خطورته في أوقات الحرب بوجه خاص . ولا عبرة بما يقال من أن نفقات انتاج القمح في مصر أعلى منها في بلاد مثل استراليا ، وكذا الارجننتين . فالواقع أن في الإمكان العمل على خفض

هذه النفقات إذا اتبعنا الأساليب العلمية الصحيحة ، كما يستطيع انتاج أفضل أنواع الحبوب إذ التقدم الفنى أصبح عنصراً له خطره اليوم. ومع ذلك ففي السودان مناطق واسعة يمكن استغلالها باستخدام الآلات وعن طريق نظام الإنتاج الكبير ، وهى أرض بكر على جانب كبير من الخصوبة. وتنتج مصر أفضل أنواع القطن الطويل الثيلة مما تشتد عليه حاجة الغزاليين فى مختلف البلاد الصناعية ، وبالسودان امكانيات واسعة لانتاج نفس الانواع . وهذا يستطيع وادى النيل إذا اختط لنفسه سياسة مرسومة دقيقة أن يتوافر على زراعة الأصناف الممتازة لأغراض الاستهلاك المحلى من جانب الصناعات القائمة ، وبقصد الاصدار الى الخارج من ناحية أخرى. والوادي كذلك صالح لزراعة مختلف أنواع الفواكه والبقول والنباتات الزيتية كالقنول والسمسم . وأراضى السودان تجود بها نباتات الاقليم الموسمى . ومن ذلك يتبين بوضوح وجلاء أن وادى النيل تهيأت له كافة الظروف التى تجعل منه وحدة زراعية قائمة بذاتها تتنوع فيها المحاصيل الغذائية والفنية (الصناعية) بمقادير وافرة .

ومن غير المعقول أن يظل وادى النيل اقلية يشغل أهلها بالحرقة الأولى وحدها من زراعة ورعى وقنص وصيد ، بل من الضرورى الأخذ بأسباب الثورة الصناعية الحديثة التى بدأت فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ثم أخذت تنتشر فى مختلف أرجاء العالم بدرجات متفاوتة من حيث السرعة والشمول . ولقد تنهت مصر إلى ذلك الأمر فى السنوات الأخيرة فقامت فيها نهضة صناعية صاحبها التوفيق الكبير وأفادتها إلى جانب شقيقها فى السودان فى خلال سنوات الحرب ، وهى نهضة تبشر بالخير الكبير فى المستقبل بعد أن ظلمت البلاد عالة على غيرها من الأمم الصناعية الكبرى ، ولم تسكن هذه الظاهرة وليدة قصور ذاتى من جانب مصر وأهل مصر ، ولكنها نتيجة حتمية لسياسة الاحتلال الذى عطل النهوض الصناعى ليجعل من هذه البلاد سوقاً لمصنوعاته ، وهذه

السياسة ذاتها نجدها في السودان لأن السياسة البريطانية قائمة على مبدأ أساسي وهو أن يظل السودان محتفظا بطابعه الرعوى والزراعي . ولست أقيم وزناً لما يقال عن جهود بذلت أو تبذل في سبيل رفع مستوى الشعب السوداني فان دراستي في تاريخ الإستعمار الأوربي جعلتني أعرف حقيقة هذا الرفع لمستوى أهل البلاد المنكوبة بذلك الاستعمار . واستمحيكم عذرا في أن أروى لكم القصة التالية .. ذلك أن المكتشف المعروف ستانلي ألقى خطابا أمام أعضاء الغرفة التجارية في مدينة منشيستر فأخذيضرب على نعمة تحضير الزنوج في حوض الكينفو والجهات المجاورة وحملهم على اعتناق الديانة المسيحية والخروج بهم من ظلام المتأخر إلى نور المدنية . وهذه لاشك عبارات طيبة تتم عن روح انسانية ولكن ما الهدف الذي يرمى إليه الخطاب ؟ قال انه لو تم ذلك لأخذ هؤلاء الناس في ارتداء الملابس القطنية ومعنى هذا بلغة النقود عشرون مليوناً من الجنيهات لصناعة القطن في إقليم لانكشير . وحينما ذكر الخطيب هذه الأرقام دوى المكان بالهتاف العالي والتصفيق الحاد ، ولا عجب في ذلك لأن أعضاء الغرفة التجارية بمنشيستر كانوا يمثلون أصحاب الصناعة القطنية .

وأكثر من هذا فقد رأى سيسل رودس الاستعماري الكبير في استغلال البلاد المتأخرة وشبه المتأخرة وسيلة لانقاذ انجلترا من الخراب والدمار ، بل ومن الحرب الأهلية واليكم عبارات له رواها الصحفي الانجليزى ستيد : حضرت في East End اجتماعا للعمال المتعطلين حيث تبودلت الخطب المدوية التي لاتعدو كونها صراخا في سبيل الحصول على الخبز . وإذا اتخذت سبيلى إلى بيتي طففت أفكر في ذلك المنظر الذي شاهدته ، فازددت اقتناعا بأهمية الاستعمار . ان في الفسكرة التي أتعلق بها حلا للمشكلة الاجتماعية لأنه إذا أردنا إنقاذ الأربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من الحرب الأهلية ، تعين علينا ، نحن الساسة الاستعماريون

أن نستحوذ على أراض جديدة تنقل إليها الفائض من السكان ، ونجعل منها أسواقا للسلع التي تنتجها المصانع والمناجم . ان الامبراطورية ، كما قلت دائما ، مسألة خبز وزبد بالنسبة إلينا ، فإذا أردتم اتقاء الحرب الأهلية وإبعاد خطرها لزم أن تكونوا من دعاة التوسع الاستعماري ومناصريه ،



لهذا لا بد لوادى النيل كوحدة اقتصادية أن يأخذ بأسباب التقدم الصناعي الحديث ؟ ولنا أن نتساءل عن احتمالات التوسع وإمكانات التقدم في هذا الميدان الحيوى ؟ ان في الصناعة حلا للكثير من مشكلات أهل الوادى ، وسيلا لأن يصبحوا قوة لها أهميتها وخطرها في الميدان الدولى :-

(١) في وادى النيل مواد نباتية وحيوانية تصلح أساسا لقيام صناعات زاهرة ومن ذلك عمل المنسوجات بمختلف أنواعها وقد ثبت نجاحها أينما قامت ، وعمل الزيوت من بذرة القطن ومن السمسم الذى يزرع بمقادير وافرة فى السودان ، وصنع الأحذية والأدوات الجلدية وهى صناعة آخذة فى التقدم المطرد ولها مستقبل كبير إذا ما وجهنا العناية إلى تربية المواشى والأغنام فى مصر وفى المناطق الرعوية الغنية بالسودان ، كما أن هذا سبيل لنجاح واسع فى مجال عمل مستخرجات الألبان فيوفر الوادى على نفسه أموالا طائلة ، فضلا عن وجود أنواع مختلفة من الفواكه يمكن الاستفادة منها لاقامة صناعات ناجحة . وتنتج مصر قصب السكر ومن السهل أن يزداد الانتاج من هذه المادة السكرية ، وهكذا نرى أنه يتوافر لدينا جانب كبير من الغلات النباتية والحيوانية التي تصلح أساسا لهذه الصناعة واسعة النطاق .

(٢) وتحتاج الصناعة إلى القوة المحركة من فحم وبتروكهرباء .

ويقول الفنيون ان في السودان مقادير كبيرة من معدن الفحم . وبغض النظر عن هذا فنحن مطمئنون من هذه الناحية فلدينا موارد البترول بجوار ساحل البحر الأحمر وهي لم تكتشف كلها كما لم تستغل استغلالا كافيا بعد . وعلاوة على ذلك فمن الميسور توليد الكهرباء من الشلالات والجنادل والمساقط المائية من طبيعية وصناعية ، وهذه منتشرة في وادي النيل من جنوبه إلى شماله ، وبذلك تتمكن من التغلب على عقبة عدم توافر الفحم في مصر . ولنا أسوة ببلاد مثل النرويج والسويد وإيطاليا وسويسرا حيث تحل قوة الكهرباء محل الفحم إلى حد كبير . ووجود القوة الكهربائية رخيصة في الوادي يجعل لنا ميزة كبيرة من حيث خفض نفقات الإنتاج .

(٣) وتضم تربة وادي النيل ثروة معدنية طيبة من أمثال الحديد في منطقة أسوان والنوبة وفي مديرتي بحر الغزال والنيل الأعلى . وهناك النحاس والملح والنظرون والرخام والرصاص وأحجار البناء

(٤) وثمت عامل له أهميته وهو الأيدي العاملة فهي رخيصة بالقياس إلى مستوى الأجور في البلاد الصناعية الأخرى ، ولهذا العامل أثره في خفض نفقات الإنتاج . ولدى مصر عدد كبير من العمال الذين تمرنوا على الأعمال الصناعية وحنقوها ، فهؤلاء قادرون على أن يساهموا مساهمة جدية في إقامة الصناعات المختلفة في مناطق عدة بالسودان .

(٥) ورأس المال متوافر في مصر ، وإذا نهضت الزراعة في السودان وزادت المدخرات وتراكمت رؤوس الأموال . ولدى البلدين طائفة طيبة من المهندسين والمنظمين من ذوى المقدرة والدراية على إدارة المشروعات الصناعية . والمجال واسع هنا . فإذا عمدنا إلى التوسع في إنشاء المعاهد الهندسية والصناعية والتجارية في مختلف أرجاء الوادي توافر لدينا عدد كبير من المنظمين الأكفاء وهو شرط من الشروط الضرورية لاية نهضة صناعية نرجوها .

من هذا كله نستطيع القول في ثقة واطمئنان أن وادى النيل به كافة المقومات الأساسية للتقدم الصناعى بحيث ينتج أغلب السلع الاستهلاكية اللازمة للسكان فضلا عن تصدير الفائض الى البلاد المجاورة فى افريقيا والشرق العربى . وأحب أن أقول ان أمامنا مجالا واسعا للمنافسة الدولية الناجحة فى صناعات عدة وبخاصة صناعة المنسوجات القطنية . أن الكثيرين من الباحثين والثقات يؤكدون أن إنجلترا ستقلع عن الاعتماد على الصناعة القطنية ، ولهذا يستطيع وادى النيل أن يدخل مضمار المنافسة الدولية وأن محل محل إنجلترا ويأخذ منها الاسواق الواحد تلو الآخر . وعلى السلطات المسئولة فى وادى النيل اذا ماتحرر من النفوذ الأجنبى أن يخطط لنفسه سياسة واضحة ازاء التصنيع ، وأن يتبع سياسة جمركية تهدف الى حماية الصناعات التى يمكن قيامها بنفسها . وفى هذه الحالة - وهى كون وادى النيل اقلية قويا من ناحيتى الزراعة والانتاج الصناعى - فانه يستطيع أن يكون قوة عظيمة فى علاقاته بالدول الاخرى ، فيتعاون معها تعاوننا اساسه تبادل المنفعة على قدم المساواة وتعاوننا هدفه كذلك صالح أهل الوادى لا اخضاعهم لاستغلال من الخارج .

ويتعين علينا ان نعمل باتخاذ طائفة من الاجراءات والتدابير التى تستلزمها هذه الوحدة كان ننشئ البنك المركزى بحيث يشمل نشاطه وادى النيل بجميع اجزائه وحتى يشرف على الحياة المالية والاثمانية فيه . وينبغي العمل على توحيد السياسة النقدية والتجارية بين شطرى الوادى بأعظم ما تنطوى عليه هذه العبارة من معنى . واذا كانت كافة الظروف تحتم هذا التآلف بين أعضاء الجسم الواحد فأول واجب ملقى على أعتاقنا ينحصر فى فصل العملة عن مثيلتها البريطانية . وأحب أن انبه الى أمر هام وهو أن بنك إنجلترا قد أصبح بعد تأمين مؤسسة حكومية تابعة للخزانة

البريطانية ، ومعنى هذا أن نقدنا خاضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي توجه الخزانة البريطانية ، ولهذا ينبغي العمل بأسرع ما يمكن على استغلال النقد في وادى النيل وتثبيت سعر الصرف بين العملات الأجنبية بوسائل طبيعية غير مفتعلة ، وبهذا نخلق من وادى النيل وحدة نقدية لها نظامها الخاص ولها سياستها النقدية التي تستهدف خير الوادى أولا وقبل كل شيء .

لقد ظلت إنجلترا خلال الشطر الاوفى من القرن التاسع عشر أعظم دولة في العالم من حيث الانتاج الصناعى والتجارة الخارجية والقوة البحرية ، ولكن القرن العشرين يشاهد اليوم ضياع هذه المقومات الأساسية لقوتها بل وكيانها . فقد أثبتت أحداث الحربين الأخيرتين ان من السهل حصر الجزر البريطانية ونقل الحرب عن طريق الجو الى أرضها ، وجهازها الصناعى قد تحطم وأصبح عتيقا باليا بالقياس الى الدول الاخرى ، وميزانها التجارى يشكو الاختلال الواضح ، وضاع معظم أموالها المستثمرة فى العالم الجديد وكثير من الاقطار الاوربية ولم تعد لندن قلب العالم المالى ، وضاعت منها السيادة البحرية تماما التي انتقلت الى الولايات المتحدة بحيث لا يمكن للامبراطورية أن تجازف بحرب ضد هذه الدولة والا انهارت بضربة واحدة ، وقويت النزعات القومية فى الممتلكات المختلفة فضعفت القبضة على الهند كما يكافح الشرق العربى من أجل استكمال استقلاله . ولست فى هذا بمسرف فى التعبير فقد قال المارشال سمطس خلال الحرب ان الامبراطورية البريطانية ستخرج من الصراع العالمى قوة روحية ومعنى هذا انها قوة لا يعتد بها من الناحية المادية . وصرح

هارولد لاسكى ان انجلترا أصبحت دولة من الدرجة الثانية فثار عليه
الرأى العام .

سبرانى ، سادى

عليكم أن تعلموا ان انجلترا قد ضعفت حقيقة بالرغم مما يقوله ساستها .
هل ترون مريضاً يعترف انه فى طريق الفناء ؟ واذن هل تنتظرون من
ساسة انجلترا وقادتها ان يصرحوا ان بلادهم تسير فى طور الانحلال وان
امبراطوريتهم فى طريقها ان التمزق والتصفية ؟

ان البعض يقول انها لازالت مارداً جباراً كما كانت من قبل ، وهذا
صحيح ولكنه مارد بأقدام من الطين

والسلام عليكم ورحمة الله







321.8:B26aA:c.1

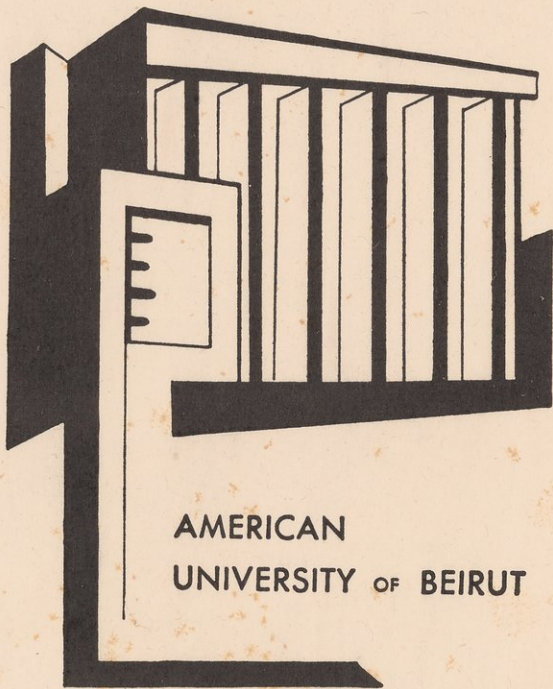
البراي، راشد

آراء حرة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014599



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

321.8
B26aA
C.1